وزارة التعليم العالي

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

الحوار بين الشمال والجنوب وإقامة نظام إقتصادي دولي جديد

رسالة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية



من تقديم :

حسام عبد المجيد

تحت اشراف :

د. شمعون شمعون

أعضاء اللجنة :

السيد :

السيد :

السيد :

السنة الجامعية 1987 - 1988

المقدمـــــة :

لقد وجد النظام الاقتصادي الدولي الحالي في وقت كانت فيه الغالبية العظمى من البلدان النامية تبرزح تحت نير الاستعمار، أي ان الذين أوجدوا هذا النظام لم يأخذوا بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية وجعلوه لخدمة مصالحهم فقط .

ولما نالت البلدان النامية استقلالها السياسي بدأت تفكر في الاستقلال الاقتصادي ، وشرعت في القيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن بعد مدّة وجدت نفسها تدور في حلقة مفرغة . وتبين لها أنه لا يمكنها القيام بتنمية حقيقية في ظلّ الظروف الاقتصادية السائدة في العالم في الوقت الراهن . أي أنه لا يمكنها القيام بعملية تنمية في اطار النظام الاقتصادي الدولي السائد حاليا ، وذلك لكون آليات هذا النظام تعمل أغلبها ان لم نقل كلها ضدّ مصالح البلدان النامية . والدليل على ذلك المواد الأوّلية التي تصدرها البلدان النامية بأسعار بخسة ،ثمّ تعود وتستوردها في شكل سلع مصنعة بأسعار مضاعفة عدّة مرّات ، الشيء الذي أدى الى تدهور معدّلات تبادلها مع الدول المتقدمة . أضف الى ذلك مشاكل التصنيع ونقل التكنولوجيا ، ومأساة المجاعة ، حيث يموت آلاف البشر يوميا من الجوع في البلدان النامية ،بينما ترمي البلدان المتقدمة بفوائضها من المواد الغذائية في البحار ، وتقدم كمية كبيرة منها علفا للحيوانات . فأي نظام هذا ؟ انه نظام مجرّد من الروح الانسانية .

كما تعاني البلدان النامية من مشكل عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل التنمية ، حيث أن المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة لا تستجيب لكلّ مطالب البلدان النامية في هذا الميدان، واذا استجابت فبشروط مجحفة وقاسية .

../...

وتسيطر الدول المتقدمة على أغلب المنظمات والهيئات الدولية المختصة وتوجهها وفقا لمصالحها ، ضاربة عرض الحائط بمصالح البلدان النامية . كما تسيطر على الممتلكات العامة للبشرية مثل أعالي البحار والمحيطات والفضاء الخارجي ...الخ ، بسبب تفوقها العلمي والتقني .

عندما وجدت البلدان النامية نفسها وهي تخوض معركة التنمية محاطة بكل هذه المشاكل والعراقيل ، وتيقنت أنه لا يمكنها ضمان نجاح هذه المعركة الا بتغيير الظروف الاقتصادية الدولية المحيطة بها ، بدأت تطالب بضرورة تغيير النظام الاقتصادي الدولي الحالي بنظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا لجميع الدول ، أي يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف بما فيها الدول النامية .

ولدراسة مطالب البلدان النامية وكيفية تحقيقها ، عقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، أطلق عليها فيما بعد .مؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب .

كما عقدت البلدان النامية عدة اجتماعات خاصة بها لمناقشة واثراء وبلورة أفكارها وتوحيد موقفها في مواجهة الدول المتقدمة . وقد كثرت وتعددت لقاءات واجتماعات ومؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب ، بحيث أنه لم يقدر لقضية ما أن نالت من الذيوع والانتشار على الصعيد الدولي مثلما نالته قضية الحوار بين الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

فمند حوالي ثلاثة عقود من الزمن واللقاءات متواصلة والنقاش مستمر حول كيفية ومراحل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن هذه الاجتماعات ما عقد على مستوى الامم المتحدة وهيئاتها المختصة ، ومنها ما عقد على مستوى البلدان النامية ، وكذلك

../...

ناقشت الدول المتقدمة هذا الموضوع في اجتماعاتها المختلفة •

فبالنسبة للأمم المتحدة وهيئاتها المختصة ، فقد خصصت الجمعية العامة للامم المتحدة عدة دورات لمناقشة هذا الموضوع • وأهمها الدورة الاستثنائية السادسة في سنة 1974 والتي أقرّت وثيقتين هامتين جدّا لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهما الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والدورة العادية التاسعة والعشرون في سنة 1974 أيضا والتي أقرّت ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي يشكل مع الاعلان والبرنامج القوائم الثلاثة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

كما عقدت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ مؤتمرها الاول في جنيف (1964) عدّة مؤتمرات كرّست كلها لدراسة مشاكل التجارة الخارجية ، والمواد الأولية ونقل التكنولوجيا والموارد المالية ••• الخ أي كلّ المواضيع التي تعاني منها الدول النامية وتحتاج الى اصلاحات في اطار النظام الاقتصادي الدولي المنشود •

وقد دعت المؤتمرات التالية التي عقدتها الأمم المتحدة الى ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وهي : المؤتمر العالمي مثلث الأطراف للعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل الذي عقد في جنيف سنة 1976 بدعوة من منظمة العمل الدولية ، والمؤتمر الدولي للتنمية الزراعية الذي انعقد في روما سنة 1976 ، ومؤتمر المستوطنات البشرية الذي عقد في فانكوفر بكندا في نفس السنة ، والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد في روما سنة 1979 ، وكذلك مختلف اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وغيرها

من اللقاءات والمؤتمرات التي لا يتسع المجال لاستعراضها هنا .

أما من جهة البلدان النامية ، فلم يخلو اجتماع من اجتماعاتها في السنوات الأخيرة من التطرّق لهذا الموضوع ، وخاصة في اطار حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 .. فبالنسبة لحركة عدم الانحياز نذكر مؤتمر القمة الرابع في الجزائر سنة 1973 ، ومؤتمر القمة الخامس في كولومبو سنة 1976 ، ومؤتمر القمة السادس في هافانا سنة 1979 ، ومؤتمر القمة السابع في نيودلهي سنة 1983 .

وبالنسبة لمؤتمرات مجموعة الـ "77" نذكر مؤتمر الجزائر سنة 1975 ، مؤتمر مانيلا في الفلبين سنة 1976 ومؤتمر أروشا في تانزانيا سنة 1979 .

كما شغل موضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالكثير من المفكرين والكتاب والدوائر الفكرية في الدول المتقدمة والنامية على السواء . فقد قام مثلا فريق من الباحثين تابع لنادي روما وتحت اشراف الاستاذ تنبرجن باعداد تقرير حول اعادة تشكيل النظام الدولي الحالي .

وأول مؤتمر حمل اسم مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب هو مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي والذي عقد بمبادرة من فرنسا سنة 1975 ؛ ويعتبر أهمّ مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب ، لأنه استمرّ فترة طويلة ، وتطرق الى كل المواضيع التي تهمّ دول الشمال ودول الجنوب بصفة خاصة .

أما الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع فهي :

أولا : اهتمام شخصي بموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية ، فكثيرا ما استوقفتني المشاكل التي تعترض العلاقات الاقتصادية بين الدول وخاصة المشاكل التي تعترض البلدان النامية ، ولم أعثر لها على تفاسير مقنعة ، فأردت أن أبحث في هذا الموضوع على أمل أن تتضح الصورة أكثر في ذهني .

../...

ثانيا : كوني أنتمي الى بلد نامي ،وهذا الموضوع يهمّ خاصة البلدان النامية ،لأنها هي المتضرّرة من النظام الاقتصادي الدولي الحالي . ان انتمائي هذا خلق لدي الرغبة في البحث في هذا الموضوع لعلني أوفق في المساهمة ولو بصفة متواضعة في اثراء هذا الموضوع .

ثالثا : قامت الجزائر ولازالت تقوم بنشاط فكري وعملي فعال من أجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبصفتي مواطن جزائري ، فاني أرى أن مساهمتي المتواضعة تعتبر مساهمة في النشاط الوطني ، ومساهمة في تدعيم دور الجزائر في هذا الميدان .

وقد اتبعنا في بحثنا هذا ـ الذي نهدف من ورائه الى البحث عن مدى مساهمة الحوار بين الشمال والجنوب في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ الخطة التالية :

بالاضافة الى المقدمة والخاتمة ، قسمنا البحث الى أربعة فصول ، وكلّ فصل الى عدد من المباحث كما يلي :

الفصل الأول تناولنا فيه أهداف الحوار بين الشمال والجنوب ، وقسمناه الى مبحثين ،تناولنا في المبحث الأول الهدف الرئيسي للحوار بين الشمال والجنوب ، وهو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتناولنا في المبحث الثاني الأهداف الجزئية أو المرحلية التي يجب تحقيقها لكي يتحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويتعلق الفصل الثاني بمراحل الحوار بين الشمال والجنوب ونتائجه وقد تناولنا في هذا الفصل المراحل التي مرّ بها الحوار بين الشمال والجنوب وأهم النتائج التي توصل اليها . وقد قسمنا هذا الفصل الى ستة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول استعراض تاريخي مركز لمختلف مراحل الحوار ، وتناولنا في المبحث الثاني مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكنوسيد) ،وتناولنا في

المبحث الثالث الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة التي خصصت لدراسة مشاكل المواد الأولية والتنمية. وما يهمنا من هذه الدورة هو الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتناولنا في المبحث الرابع الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة التي أقرّت ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

وتناولنا في المبحث الخامس مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي والذي أطلق عليه اسم مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب، مبرزين أهمّ مراحله وهي : المؤتمر التحضيري للطاقة والذي انعقد من 16 الى 17 أفريل 1975 ، ثم الاجتماع التمهيدي للحوار والذي انعقد في الفترة من 15 الى 17 أكتوبر 1975 ، ثم المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الفترة من 16 الى 19 ديسمبر 1975 ، ثم اجتماعات اللجان الأربعة ، وأخيرا المؤتمر الوزاري الختامي من 30 ماي الى 02 جوان 1977 . وتناولنا في المبحث السادس المفاوضات الشاملة .

أما الفصل الثالث فيتعلق بدور الجزائر في الحوار بين الشمال والجنوب . تناولنا في هذا الفصل أهمّ مساهمات الجزائر الفكرية والعملية في الحوار بين الشمال والجنوب والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وخاصة خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة، وخطب الرئيس الشاذلي بن جديد أمام مؤتمر كانكون ، والقمة السابعة لحركة عدم الانحياز ، والملتقى الدولي حول التنمية والعلاقات الدولية الذي انعقد في الجزائر بتاريخ 1982/05/22 .

ويتعلق الفصل الرابع بالتعاون جنوب – جنوب ، قمنا في هذا الفصل بالاجابة أولا عن السؤال التالي : لماذا التعاون جنوب-جنوب ؟، ثمّ استعرضنا أهمّ الخصائص الحالية للتعاون جنوب – جنوب ، وامكانيات

التعـــاون جنـــوب ـ جنـــوب ، والشـــروط الـــتي يجـــب أن تتوفـــر حتى يتـــمّ التعـــاون جنـــوب ـ جنـــوب ، والمجـــالات الـــتي يمكـــن لـــدول الجنـــوب أن تتعـــاون فيهـــا ، ثـــمّ قدمنـــا أمثلـــة عـــن التعـــاون جنـــوب ـ جنـــوب .

الفصل الاول : أهداف الحوار بين الشمال والجنوب.

لقد انطلق الحوار بين الشمال والجنوب أو الحوار بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو بين الدول المتقدمة والدول النامية منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن . فما هو الهدف من هذا الحوار؟

للاجابة على هذا السؤال تتبعنا مختلف مؤتمرات واجتماعات دول الشمال ودول الجنوب . فاستنتجنا أن لهذا الحوار هدف رئيسي وهو تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد ، يكون أكثر عدلا وانصافا لجميع الدول من النظام الحالي ، وهناك أهداف جزئية أو مرحلية يجب تحقيقها لتحقق مجتمعة الهدف الرئيسي المذكور .

المبحث الأول : الهدف الرئيسي .

يظهر الهدف الرئيسي للحوار بين الشمال والجنوب ، أي الرغبة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من خلال أقوال وتصريحات وخطب مختلف مسؤولي الدول بصفة عامة ومسؤولي الدول النامية بصفة خاصة . وكذلك من خلال اللوائح والقرارات التي أصدرتها تلك الاجتماعات والمؤتمرات والندوات .

ونظرا لكثرة هذه الأقوال والتصريحات واللوائح والقرارات سنقتصر في بحثنا هذا على البعض منها فقط .

جاء في التمهيد الذي كتبه الأمين العام للامم المتحدة لمقررات الدورة الأولى لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ما يلي :
(([1]يسجل هذا المؤتمر الطريق نحو نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ، وأكثر عقلانية ، في اطار تستطيع فيه الدول الفقيرة والتي تشكل غالبية البشرية أن تحصل على نصيب عادل من ثمرات التطور الاقتصادي والتقني))

---

(1) تمهيد مقررات الدورة الاولى للكوسيد – جنيف – 1964 – .

وجاء في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الشيلي الراحل سلـ... آلندي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوم 13/04/1972 ما يلي: ((أن[1] المهمة الرئيسية للمؤتمر الذي يفتتح اليوم هي تعويض نظام اقتصادي وتجاري غير صالح، وغير عادل بنظام آخر عادل، مبني على مفهوم جديد للانسان وكرامته وشرفه، واصلاح التقسيم الدولي للعمل الغير مقبول من طرف الدول ضعيفة النمو لأنه يؤخر مجهوداتها كما أنه لا يفيد الا الدول الغنية)).

أما الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان، فقد أعلن في بانغي ما يلي: ((انه لمن المهم منذ الآن بناء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر منفعة للجميع[2].))

وقد كان من بين القرارات التي اتخذها المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز المنعقد في الجزائر سنة 1973 العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة.

وفي ماي 1974 صادقت الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة على: ((اعلان من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد)) و ((برنامج عمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.)).

وفي سنة 1975 أعلن الأمين العام السابق للامم المتحدة السيد: كورت فالدهايم ما يلي: ((أن[3] أمما عديدة من الأمم التي نالت استقلالها مجددا لا تزال تجد نفسها خاضعة لروابط من التبعية الاقتصادية، وقد ظن الناس طويلا أن حل هذه المشكلة هو في المعونة

---

(1) مقررات الدورة الثالثة للكنوسيد، ص 383.

(2) عبد القادر سيد احمد، المفاوضات بين الشمال والجنوب ـ الرهانات ـ ص38 من النسخة العربية.

(3) من التحدي الى الحوار ـ نادي روما ـ الجزء الاول، ص17 (ترجمة عيسى عصفور).

../...

والمساعدة ؛ غير أنه يتضح أكثر فأكثر أن قيام نظام اقتصادي دولي جديد أمر أساسي لتحويل العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة الى مشاركة ذات نفع متبادل ،والا فان الهوة التي تفصل بين هذه المجموعات من الامم ستولف أكثر فأكثر تهديدا كامنا للسلام والأمن الدوليين • زد على ذلك أن تبعية العالم النامي ازاء العالم المتقدم آخذة في التطور • حتى لقد انقلبت الاتجاهات في بعض الحالات ،وأن أمما كثيرة متطورة تعاني هي أيضا صعوبات اقتصادية خطيرة •

والنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع قبل ثلاثين عاما هو منذ ذلك الحين في عدم تلاؤم واضح مع حاجات المجتمع العالمي في جملته •

وكان الناس منذ عهد قريب يعيبون على النظام الحالي أنه يسير سيرا حسنا من أجل الاغنياء على حساب الفقراء • ولم يعد ممكنا اليوم التأكيد بأنه يسير لصالح الأغنياء • وهذا ينبغي أن يحثنا أكثر على ارساء أسس نظام اقتصادي جديد ...)) •

ويقول جورج كاستانيدا منتقدا النظام الاقتصادي الدولي السائد حاليا ما يلي : ((1)ان النظام الدولي الحالي اذا أمكن أن نسميه نظاما ساهم قبل كل شيء في تعزيز وتركيز السلطة الاقتصادية في عدد قليل من الدول التي سبقت الى الظهور على المسرح الدولي وقضت على أكثر من ثلثي سكان العالم بالبؤس والتبعية بل وضعتهم في وضعية العارضة •

ان المجتمعات الغنية تنظر بعدم اكتراث الى تعاسة الشعوب التي تعيش في وضعية بئيسة بل أنها تنظر اليها نظرة

---

(1) محمد بجاوي :من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ،ص23 (النسخة العربية)

../...

عدوانية ،انها لظاهرة يصعب فهمها .

ويحق لنا مقارنة قصر النظر هذا من جانب الدول الغنية بما كان يبدو من جانب نظم الحكم المطلق من لامبالاة قبيل الثورات الاجتماعية في القرنين الاخيرين .)) .

نلاحظ أن الاستاذ جورج كاستانيدا كان متشددا في انتقاد النظام الحالي ،فهو يرى أنه ربما لايجوز أن نطلق عليه صفة نظام . ويتضمن انتقاده هذا ثلاث أفكار رئيسية هي :

(1) أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي قام على استغلال بلدان العالم الثالث .

(2) ان النظام الحالي رغم أنه هو المسؤول عن الوضعية المزرية التي آلت اليها البلدان النامية ،فانه ينظر اليها نظرة عدوانية وعدم اكتراث .

(3) يمكن مقارنة تصرفات البلدان الغنية المستفيدة من النظام الحالي والتي تتغنى بالديمقراطية والتحضر بتصرفات أنظمة الحكم الديكتاتورية .

وقد عرف السيد سنغور الرئيس السينغالي السابق النظام الاقتصادي الدولي الجديد كما يلي : ((1) ان النظام الذي نريد تحقيقه لا يمكن أن يكون امتدادا للوضعية الحالية للعلاقات الدولية مقابل بعض التعديلات، انه نظام ثوري ، أي أنه نظام يهدف الى احداث تغيير جذري ،دون أن يكون فوضوي بل بالعكس .

كما لا يخفى على أحد ،فان علاقات القوى الموجهة من قبل الاقتصاديات المسيطرة هي التي تكون بشكل رئيسي شبكة العلاقات السائدة .ولهذا فاننا نؤكد على أن يكون محتوى هذا النظام نموذجي . في وقت أصبح فيه الافراد والجماعات وحتى الدول

(1) Arezki Ighmat, les grands dossiers du nouvel ordre economique international ,P: 17.

تميل الـى التخلص من كل أنواع الاحترام وكل القيم المرجعية فان اقامة نظام دولي جديد لا يمكن أن يكون له معنى أكثر من قبول الجميع بمجموعة من القواعد المشتركة)) .

يتسم موقف الرئيس سنغور بالتشدد حيث أنه يطالب بنظام جديد ثوري وجذري على عكس غالبية البلدان النامية التي تطالب بنظام أكثر عدلا وانصافا للجميع ،فهو لا يقبل أن يكون النظام الجديد امتدادا للنظام الحالي مع بعض التعديلات ،بل يجب أن يكون نظاما نموذجيا مبني على مجموعة من القواعد يقبلها الجميع . ولكن الواقع يبين أنه يستحيل تغيير النظام الحالي تغييرا ثوريا وجذريا على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط. حتى ولو وضعت قواعد مشتركة يقبلها الجميع ،فمن يضمن احترامها من طرف الجميع ؟ فهناك كثير من الدول في الوقت الراهن لا تحترم بعض القوانين والقواعد التي تضعها الأمم المتحدة واجهزتها المختصة ، لأنه لا توجد سلطة دولية يمكنها فرض احترام هذه القوانين .

أما الاقتصادي المجري (JOZSEF BOGNAR) فانه يعرف النظام الاقتصادي الدولي الجديد كما يلي : (([1] جوهر مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،هو أنه يجب تحقيق انسجام تام بين مشاكل البلدان النامية ومسار الاقتصاد الدولي . الشيء الضروري ليس فقط المساعدة والقروض ،ونقل التكنولوجيا التي تقدم في فترات معينة ولا تشكل سوى عامل اضافي في مسار الاقتصاد الدولي ، ولكن أجهزة وحلول تصدرها مؤسسات عن طريقها يتم تحويل الوسائل من نصف العالم الى النصف الآخر باعتباره جزء لا يتجزء وعنصر لايمكن عزله عن مسار الاقتصاد الدولي .)) .

---

(1) AREZKI IGHMAT, OPUS cit P: 18

../...

حسب هذا الاقتصادي ،فان مضمون النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يجب ألا يقتصر على تقديم المساعدة المالية والتقنية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، بل يجب أن يكون هناك انسجام بين مصالح الطرفين ، ويعامل كل طرف الآخر باعتباره جزء لا يتجزء من هذا النظام •

وكان للرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان اجتهادات ومجهودات كبيرة في هذا الميدان ، منها التعريف التالي الذي وضعه للنظام الاقتصادي الدولي الجديد : (([1] ان النظام الدولي يجب أن لا يكون انتصارا لبعض الدول على البعض الآخر ،باستغلال علاقة قوى مؤقتة وزائلة ، يجب أن يكون انتصارا لكل البشرية على نفسها • لأن المشكل هو مشكل تنظيم اقتصادي للبشرية على المستوى الدولي • وفي المجموع فان هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يعبر عن وضعية مختلفة للعلاقات بين الدول مبنية على الاهتمام بالكرامة والمساواة ، والعدالة وأيضا التفاهم ،كما يجب أن تشعر البلدان النامية بالاضافة الى ذلك أنها تعامل كشريك أكثر من مساعد في اطار التوازن الذي يجري البحث عنه في كوكبنا •)) •

يرى الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان أن أساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتمثل في اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي، وتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية بأخرى تضمن العدالة والمساواة والكرامة للجميع ،وتعامل البلدان النامية كشريك في هذا النظام •

وقد طالب مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز المنعقد في هافانا عاصمة كوبا سنة 1979 بفتح مفاوضات شاملة في اطار الامم المتحدة من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

(1) AREZKI IGHMAT , OPUS cit P:21

••/•••

من خلال ما استعرضناه سابقا ، نرى أن الجميع متفقون على ضرورة التغيير، ومنهم من تشدد وطالب بتغيير جذري ، ولكن الأغلبية يطالبون بتغيير يأخذ في عين الاعتبار مصالح الطرفين أي البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، أي ايجاد نظام اقتصادي يكون أكثر عدلا وانصافا للجميع .

وبالاضافة الى ما استعرضناه ، هناك آراء ومقررات كثيرة تؤيد هذه الفكرة ولا يتسع المجال لاستعراض المزيد منها . حيث لا يخلو اجتماع للحوار بين الشمال والجنوب من التأكيد على ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا للجميع. ولكن السؤال المطروح ، هو كيف يمكن تحقيق هذا النظام الجديد ؟ وما هي الخطوات أو المراحل التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك ؟

وللاجابة على هذا السؤال ، نستعرض أهم الأهداف الجزئية التي يجب تحقيقها ليتحقق النظام الجديد بصفته الاجمالية .

<u>المبحث الثاني</u> : الأهداف الجزئية أو المرحلية .

ان البلدان النامية عندما طالبت بضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا للجميع ، لم تترك هذا الطلب شعارا أجوف ، بل حددت المجالات والميادين التي يجب أن يشملها التغيير والاصلاح ليتحقق هذا النظام الجديد . وهذه الميادين هي :

1 ـ التجارة الدولية .
2 ـ نقل الموارد المالية والديون الخارجية .
3 ـ نظام النقد الدولي .
4 ـ التغذية .
5 ـ نقل التكنولوجيا .
6 ـ التصنيع .
7 ـ المنظمات الدولية .
8 ـ الممتلكات العامة للبشرية .

<u>أولا : التجارة الدولية</u> :

تساهم البلدان النامية بنسبة بسيطة في التجارة الدولية ، وتتميز

تجارتهــا الخارجيــة بالخصائــص التاليــــة :

(أ) ـ تشكــل المــواد الأولية نسبــة كبيــرة مــن صــادراتهــا ،أما السلــع المصنعــة فــلا تشكــل ســوى نسبــة بسيطــة منهــا [1]

يبيـن الجـدول رقـم ـ01ـ حصـة المـواد الأولية مـن صـادرات البلـدان الناميـة فـي الفـترة 1976 ـ 1978 . تمثـل المجموعـة الاولـى دول أمريكــا اللاتينيــة وجـرز الانتيل وتشكـل المـواد الأولية نسبـة 3ر48٪ مـن صادراتهــا ،فـي الفـترة المذكــورة .

وتمثـل المجموعـة الثانيـة دول افريقيـا ،ومتوسـط نسبـة المـواد الأوليـة مـن صادراتهــا هــي 3ر70٪ .

(1)

البلد	٪	البلـد	٪	البلـد	٪
(1) امريكا اللاتنية وجزر الانتيل	3ر48	الدومينيكان	6ر65	السلفـادور	3ر56
ومنها الانتيل النيرلندي	9ر5	الاكوادور	6ر77	قوادلـوب	3ر76
الارجنتين	7ر32	قواتيمالا	1ر67	غويانـا	77
الباهماس	3ر59	هايـتي	4ر46	الهندوراس	4ر80
بربـاد	5ر20	جمايكـا	9ر33	المارتينيـك	53
بيليـز	5ر55	المكسيـك	4ر44	نيكاراغـوا	4ر66
برمـودا	6ر20	باناما	3ر37	بـراغـواي	5ر43
بوليفيـا	84	البيـرو	9ر75	سورينـام	1ر26
البرازيـل	4ر40	ترينيداد وتوباغو	6ر40	الاوروغـواي	36
الشيلـي	6ر64	فنزويـلا	5ر64		
كولومبيـا	9ر74				
كوستاريكـا	2ر64				

جدول رقم ـ 1 ـ

(يتبع بقية الجدول)

(1) باستثناء بعض الدول النامية المحدودة العدد التي حققت نسبة لا بأس بها من التصنيع.

(تابع للجدول رقم 1)

البلد	%	البلد	%	البلد	%
(2) افريقيا ومنها:	70ر3	انغولا	65	بينين	56ر2
الجزائر	88ر3	بوتسوانا	99ر3	ابوراندي	96ر5
الكاميرون	69ر9	افريقيا الوسطى	57	الكونغو	86ر9
ساحل العاج	73ر2	مصر	49ر3	اثيوبيا	83ر1
الغابون	88ر3	غامبيا	79ر7	غانا	73ر4
غينيا	73ر6	غينيا بيساو	76ر7	غينيا الاستوائية	98ر9
فولتا العليا	43ر9	كينيا	56	لوزوتو	100
ليبيريا	89	ليبيا	96	مدغشقر	52ر7
مالاوي	91ر7	مالي	58	المغرب	43ر8
جزر موريس	72	موريطانيا	86ر2	الموزنبيق	53ر5
ناميبيا	97ر6	النيجر	51ر1	نيجيريا	97ر7
أوغندا	98ر7	رينيون	83ر1	رواندا	88
السينيغال	53ر4	سيراليون	31ر3	الصومال	17ر4
السودان	72	سوازيلاند	73	تنزانيا	60ر1
تشاد	82ر2	الطوغو	83ر2	تونس	47ر6
الزائير	99ر5	زامبيا	97ر3	زمبابوي	24ر4
(3) آسيا	71ر3				
ومنها: افغانستان	24ر5	العربية السعودية	91ر9	بنغلاديش	29ر5
بيرمانيا	78ر2	بروناي	58ر4	جمهورية كوريا	2ر1
الهند	22ر9	اندونيسيا	88ر6	ايران	93ر7
العراق	94ر1	الاردن	25ر5	الكويت	74ر6
لبنان	4ر8	ماليزيا	69ر4	نيبال	76ر5
باكستان	30ر5	الفيليبين	52ر9	سيريلانكا	68ر6
سوريا	83	تايلندا	49ر2	اليمن العربي	81ر3
اليمن الديمقراطي	6ر4				
(4) اوقيانوسيا	50ر2				
(5) دول البحر المتوسط	8ر3				
(6) مجموعة البلدان النامية	61ر2				
(7) العالم	22ر1				

جدول رقم — 1 — يبين متوسط نسبة المواد الاولية من صادرات البلدان النامية في الفترة — 1976 — 1978 —

(1) Jacques Nusbaumer, L'enjeu du dialogue Nord-Sud, P:27 et28.

وتمثل المجموعة الثالثة دول آسيا التي يبلغ متوسط هذه النسبة فيها 3ر71٪ ٠

والمجموعة الرابعة تمثل قارة أوقيانوسيا وتبلغ النسبة فيها 2ر50٪ ٠

والمجموعة الخامسة تمثل متوسط نسبة هذه المواد بالنسبة لبلدول البحر المتوسط ، حيث أنها تبلغ 3ر8٪ ٠

المجموعة السادسة تمثل متوسط هذه النسبة بالنسبة لكلّ الدول النامية ، حيث انها تبلغ 2ر61٪ ٠

أما المجموعة السابعة فانها تمثل متوسط هذه النسبة بالنسبة للعالم أي 1ر22 ٪ ٠

اذن يبين الجدول رقم (01) بكل وضوح أهمية المواد الأوّلية في التجارة الخارجية للدول النامية ، ما عدا بعض الدول النامية القليلة التي ليس لها مواد أولية أصلا أو حققت مستوى من التصنيع لا بأس به ٠

أما حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للمواد المصنعة فيبينها الجدول رقم ـ 02 ـ

(1)

اسم المادة المصنعة	السنوات		
	1955	1973	1979
كل المواد المصنعة .... ومنها :	٪4	٪7	٪9
النسيج	٪14	٪19	٪20
الملابس	٪10	٪30	٪36
الحديد والصلب	٪1	٪3	٪5
منتجات الصناعة الالكترو ميكانيكية	٪1	٪3	٪6

جدول رقم ـ 02 ـ يبين حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للمنتجات المصنعة ٠

(1) A. BEN ACHENHOU, Le tiers monde en jeu p: 99

يمكننا ايراد الملاحظات التالية عن الجدول رقم – 02 – :

(1) حصة البلدان النامية من التجارة العالمية للمنتجات المصنعة مازالت ضعيفة .

(2) هذه النسبة رغم ضعفها فانها في تزايد مستمر .

(3) نسبة الصناعات الخفيفة أكبر بكثير من نسبة الصناعات الثقيلة .

وهذا يعود لعدة أسباب منها :

– أن الصناعات الخفيفة مثل النسيج لا تتطلب تكنولوجيا معقدة ولا استثمارات كبيرة بعكس الصناعات الثقيلة .

– ان الصناعات الثقيلة تستهلك بكثرة محليا لتطوير المنشآت القاعدية والزراعية وصناعة وسائل الانتاج ... بالاضافة الى كونها غير موجودة أصلا أو حديثة العهد في بعض الدول النامية .

(ب)– أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية منخفضة وغير مستقرة وغير عادلة ، ولا تساير أسعار السلع المصنعة التي تنتجها الدول المتقدمة ، الشيء الذي جعل ايرادات البلدان النامية من صادراتها غير ثابتة .

الجدول رقم – 03 – يعطينا فكرة عن تدهور أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية .

(1)

المادة	نسبة التغير في السعر
المطاط	+ 2%
الالومنيوم	– 8%
القهوة	– 7%
القمح	– 14%
الزنك	– 18%
الشاي	– 34%
الجوت	– 35%

جدول رقم –03– يبين تغير أسعار بعض المواد الأساسية التي تصدرها البلدان النامية ، وهذا في الفترة من 16/04/85 الى 20/08/1985 .

(1) EL MOUDJAHID (Quotidien national) du 21/01/1986

يلاحظ من خلال الجدول رقم -03- أنه خلال 04 أشهر وهي فترة قصيرة جدّا انخفضت أسعار 6 مواد من أصل 7. والانخفاض كان بنسب كبيرة ،والمادة الوحيدة التي ارتفع سعرها (المطاط) كان بنسبة بسيطة .

(جـ) تدهور معدلات التبادل :-

التعريف البسيط لمعدّل التبادل هو كما يلي :

$$\text{معدّل التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار التصدير}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الاستيراد}}$$

بما أن أسعار المواد الأوّلية التي تشكل النسبة الكبيرة من صادرات البلدان النامية غير مستقرة ولا تساير أسعار السلع المصنعة التي تستوردها ، فمن الطبيعي أن معدلات التبادل بالنسبة للبلدان النامية تكون في تدهور مستمرّ .

جاء في خطاب للسيد ليوبود سيدار سنغور ألقاه في الصين الشعبية مايلي : (([1]ان التبادل اللامتكافىء يمثل الشكل الجديد لنهب العالم الثالث ، وذلك يكمن في كون أسعار الموادالأوّلية التي تصدرها البلدان النامية تنخفض كل سنة ،بينما أسعار المواد التي تستوردها من العالم المصنع هي في ازدياد سواء كانت هذه المواد مصنعة أو غير مصنعة .)) .

وتقدر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تدهور معدلات التبادل للبلدان النامية في الفترة من 1955 الى 1975 بمعدّل 2٪ سنويا . وعليه كان لزاما على البلدان النامية في هذه الفترة أن تبذل عملا أكبر لتقدم كمية أكبر من موادها الأوّلية لتحصل على نفس الكمية من السلع المصنعة التي تستوردها من الدول المتقدمة .

ففي سنة 1964 مثلا كانت تنزانيا تقدم 7,5 كلغ من القهوة للحصول على ساعة سويسرية واحدة ، وفي سنة 1974 أصبح لزاما عليها

(1) ZALAMI RAQUANI, Le nouvel ordre commercial international. P:9.

أن تقدم ضعف الكمية من القهوة للحصول على نفس الساعة • وهذا يعني أنه في خلال 10 سنوات تدهور معدل تبادل القهوة التنزانية مقابل الساعات السويسرية بـ 100٪ •

وفي الفترة من 1973 الى 1975 ارتفع متوسط سعر صادرات السينغال بمعدل 57٪ ، بينما ارتفع متوسط سعر وارداته في نفس الفترة بمعدل 196٪ ، وهذا يعني أن معدل التبادل بالنسبة للسينغال قد تدهور بنسبة 139٪ خلال سنتين •

جاء في تقرير الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة أن البلدان النامية غير المصدرة للنفط خسرت 34 مليار دولار في الفترة من 1981 الى 1982 بسبب انخفاض معدلات تبادلها التجاري •

كما جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 1983 أن البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء والتي تعتمد على صادرات غير بترولية انخفضت أسعارها بشكل حاد في السبعينات ولهذا انخفضت معدلات تبادلها بحوالي 30٪ منذ 1970 •

والجدول رقم ـ 04 ـ يعطينا صورة عن تطور معدلات تبادل البلدان النامية • (1)

السنوات	معدلات التبادل (٪ التغير)
1967 ـ 1976	4,1
1977	3,7
1978	ـ 6,7
1979	10,8
1980	15,2
1981	1,2
1982	ـ 1,7
1983	ـ 2,1
1984	0,3
1985	ـ 0,8
1986	ـ 0,9

جدول رقم ـ 04 ـ يبين تطور معدلات التبادل لصادرات البلدان النامية •

نلاحظ من خلال الجدول رقم ـ 04 ـ أن هناك اضطراب كبير وعدم استقرار في معدلات التبادل بالنسبة للبلدان النامية • فمثلا

(1) AREZKI IGHEMAT OPUS cit P: 195

../...

نرى أنه من سنة الى أخرى قد يحدث تغير في معدلات التبادل ملفت للانتباه • ففي سنة 1977 كان هناك ارتفاع في معدّل التبادل بنسبة 7ر3٪ ومباشرة في السنة التي تليها يحدث تدهور خطير ـ 7ر6٪ •

وهذا هو أحد أسباب عدم استقرار ايرادات البلدان النامية من صادراتها •

(د) ـ تسيطر الشركات متعدّدة الجنسية على نسبة كبيرة من التجارة الخارجية للبلدان النامية ،الشيء الذي لا يسمح لها بتخطيط وتوجيه تجارتها الخارجية وفقا لمصالحها ، بالاضافة الى حرمانها من جزء كبير من الموارد المالية •

والجدول رقم ـ05 ـ يوضح النسب المئوية التي تراقبها الشركات متعددة الجنسية من صادرات البلدان النامية •

	منتجات غذائية	قيمة الصادرات الاجمالية	٪ المراقبة من طرف الشركات • م • ج •
أ)	ـ الفول السوداني (كاوكاو)	1737	85
	ـ الموز	793	75 ـ 70
	ـ التبن	1079	90 ـ 85
	ـ الشاي	827	85
	ـ القهوة	7831	90 ـ 85
	ـ السكر	4881	60
	ـ الارز	1102	70
	ـ القمح	449	90 ـ 85
ب)	مواد أولية فلاحية		
	ـ الجلد	297	25
	ـ المطاط الطبيعي	2202	75 ـ 70
	ـ القطن	2692	90 ـ 85
	ـ الجوت	172	90 ـ 85
	ـ منتجات غابية	4169	90
ج)	مواد معدنية		
	بترول خام	29149	75
	ـ قصدير	3031	90 ـ 85
	ـ فلذات الحديد	1256	95 ـ 90
	ـ البوكسيت	518	95 ـ 90
	ـ التوتيا •	850	60 ـ 50
	ـ الفوسفات	850	60 ـ 50

جدول رقم ـ05ـ يبين النسبة المئوية التي تراقبها الشركات • م ج • من صادرات البلدان النامية من المواد الاولية في سنة 1976 •(1)

(1) A.B BENACHENHOU, OPUS cit P: 56

يمكننا أن نورد الملاحظات التالية حول معطيات الجدول رقم-05-

(1) في سنة 1976 كانت نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية مراقبة من طرف الشركات م ج •

(2) مهما كان نوع هذه المراقبة أي سواء كانت مراقبة كلية بأن تقوم الشركة الأجنبية بتصدير جزء من المواد الأولية ،أو تكون مراقبة جزئية كأن تكون هناك شركة تجارية مختلطة بين البلد النامي والشركات الأجنبية أو أي شكل آخر من المراقبة ،فان هذا يحرم البلد النامي من جزء كبير من ايرادات صادراته، ولا يسمح له بتخطيط وتوجيه تجارته الخارجية كما يشاء •

(3) في هذه الحالة فان تحسن معدلات التبادل لا يفيد البلد النامي افادة كبيرة ما دام جزء من الايرادات يذهب الى الشركات الأجنبية •

(4) لا شك أن الوضعية تكون قد تحسنت كثيرا في السنوات الأخيرة نظرا لحركة التأميمات ومحاولات استرجاع السيادة الاقتصادية التي تتم في البلدان النامية •

ان مراقبة الشركات متعددة الجنسية لجزء من صادرات البلدان النامية لا يقتصر على قطاع المواد الأولية فقط ، بل يشمل أيضا قطاع السلع المصنعة ، ولكن بشكل أقل حدة • والجدول رقم -06- يعطينا فكرة على ذلك •

(1)

البلد	السنة	حصة الشركات م ج • من صادرات السلع المصنعة (%)
كوريا الجنوبية	1974	27,8
تايوان	1971	20
سنغفورة	1976	90
كولومبيا	1970	35
الأرجنتين	1969	30
المكسيك	1969	25
البرازيل	1974	43

جدول رقم 06 يبين حصة ش م ج • من صادرات السلع المصنعة للبلدان النامية •

(1) A. BENASHENKOV OPUS cit P:405

../...

(هـ) ـ السعر الذي تبيع به الدول النامية موادها الأولية لا يشكل في أحسن الأحوال سوى 10٪ [1] من السعر النهائي الذي تباع به المادة للمستهلك النهائي في الغرب .

وهذا يفند حجة البلدان المتقدمة التي تقول بأن ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة البترول هو سبب التضخم . وحتى ولو افترضنا أن هذا صحيح ، فان مساهمة البلدان النامية في التضخم العالمي تكون في حدود 10٪ فقط ، أما 90٪ الباقية فتحدثها الشركات الرأسمالية التابعة للدول المتقدمة .

ان خصائص التجارة الخارجية للبلدان النامية التي استعرضناها سابقا تعطينا صورة واضحة عن الوضعية المزرية والمتدهورة لهذه التجارة ، فما هو يا ترى موقف البلدان النامية من هذه الوضعية ؟

ان البلدان النامية ما فتئت منذ مدة طويلة تطالب وتعمل من أجل تغيير الوضع الراهن ، وتصحيح الاختلالات الموجودة في التجارة الدولية .

وعلى هذا الأساس استغلت كل اجتماعات ومؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب لتقديم مجموعة من المطالب وهي :

(1) طلبت من الدول المتقدمة الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية من وجه وارداتها من الدول النامية ، وخاصة من وجه السلع المصنعة ونصف المصنعة في البلدان النامية ، أو على الأقل معاملتها معاملة تفضيلية .

(2) تحسين نظام الأفضليات المعمم . وسنعود الى هذا النظام بنوع من التفصيل .

(3) الاعتراف بحق الدول النامية في دعم أسعار صادراتها ، ومطالب البلدان النامية تهدف الى تحسين معدلات تبادلها مع الدول المتقدمة ، ومن ثم استقرار ايراداتها من الصادرات حتى تتمكن من تخطيط

---

(1) اسماعيل عبدالله ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد .

../...

مواردها المالية ، وبالتالي تمويل خططها التنموية .

وقد وافقت البلدان المتقدمة على نظام الافضليات المعمم الذي صادقت عليه الدورة الثانية لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 1968 .

وللبرهان على أن مطالب البلدان النامية الهادفة أساسا الى استقرار ايراداتها من الصادرات تفيد الطرفين أي البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، يقول الاستاذ (Jacques Nusbaumer) : ((1) على ضوء ذلك أردنا أن نبين أن استقرار ايرادات (أو مداخيل) البلدان النامية من صادراتها من المواد الأساسية يشكل أيضا فائدة للبلدان المصنعة ، مثلا تستفيد هذه الأخيرة من طلبيات استيراد أكثر استقرارا ، وذلك لأن استقرار الايرادات يشجع الانتاج من جهة ، ولا يشجع البلدان النامية للاقدام على تخفيض العرض لترفع الأسعار من جهة أخرى .)) .

وهناك اقتادي آخر يبرهن أيضا على صحة هذه الفكرة وهو الاستاذ (GILBERT BLADRONE.) ، والذي يقول في هذا الشأن ما يلي : ((2) ان تجربة العشرين سنة الأخيرة بينت أن البلدان الأكثر انفتاحا أمام الواردات من العالم الثالث وهي : الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا والمانيا الاتحادية ، هي التي حققت بالمقابل أكبر معدل نمو في الصادرات ، وخاصة أدوات التجهيز . وتفسير ذلك بسيط ، لأنه بشرائنا من العالم الثالث منتجاته المصنعة سنمنح له الامكانيات المالية التي يحتاجها ليتجهز من عندنا ، وهذا النموذج في التمويل يعتبر أسلم سياسيا واقتصاديا من طلب المساعدة والاستدانة التي تفيد اليوم العالم الثالث)) .

---

(1) Jacques Nusbaumer OPUS cit P: 15et 16.

(2) GILBERT (B), chomage, deficit exterieur comment en sortir : P: 15?.

نعم ان رأي المؤلف فيه كثير من الصحة . ولكن مشكل التمويل بالنسبة للبلدان النامية لا يمكن حله بهذه الطريقة بصفة جذرية، وذلك لأن ايرادات الصادرات لا تكفي لتمويل مخططات التنمية لدى بعض الدول النامية ، بالاضافة الى كون الاعانة الخارجية تعتبر كتعويض للعالم الثالث عما نهب من ثرواته في عهود الاستعمار .

وفي نفس المضمار أجريت عدّة دراسات في فرنسا حول مقدار تأثير الواردات من العالم الثالث على الانتاج الفرنسي ،فتبين منها أن من بين 600 منتوج فرنسي ،هناك 15 فقط يمكن أن تتأثر بالواردات من العالم الثالث تأثرا نسبيا .

وفيما يخصّ التوظيف أثبتت هذه الدراسات أنه اذا كانت واردات فرنسا من العالم الثالث في سنة 1976 قد قضت على حوالي 100.000 وظيفة ، فان مبيعات فرنسا بالمقابل الى العالم الثالث تعادل 360.000 وظيفة . وبتعبير آخر ،فان 32٪ من عمال البناءات الميكانيكية و 30٪ من عمال الأدوات الحديدية ،و 18٪ من عمال السيارات الصناعية قد اشتغلوا لصالح العالم الثالث في سنة 1976 .

واستنادا الى نفس الدراسات ،فان صناعات أدوات التجهيز في فرنسا حققت في الفترة من 1972 الى 1976 معدّل نمو في صادراتها نحو العالم الثالث يقدر ب 20٪ سنويا في المتوسط.وهذا تطلب خلق 90.000 وظيفة مباشرة بالاضافة الى الوظائف غير المباشرة في القطاعات الاخرى المتعاملة مع هذا القطاع.

وفي الفترة من 1976 الى 1985 يتوقع القضاء على 40.000 وظيفة في فرنسا في قطاعات النسيج ،الملابس، الجلود ،الاحذية، الاخشاب ،الاثاث ، مواد البناء ، الزجاج ، وبالمقابل يتوقع خلق 100.000 وظيفة جديدة في قطاع أدوات التجهيز .

ان الحقائق والارقام التي ذكرتها هذه الدراسات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن فتح أسواق البلدان المتطوّرة أمام منتجات

../...

العالم الثالث يفيد الدول المتقدمة أكثر مما يفيد العالم الثالث. ولكنه يبدو أن أنانية الدول الرأسمالية مازالت تحجب عنها هذه الحقيقة الساطعة .

ونعود مرّة أخرى الى قضية استقرار ايرادات البلدان النامية من صادراتها لنشير الى أنه في 1975/02/28 وقعت 46 دولة من افريقيا والمحيط الهادي والكرايب والسوق الاوروبية المشتركة على ما سمي باتفاقية لومي رقم 1 لمدّة 5 سنوات ابتداء من تاريخ التوقيع. ثمّ جدّدت هذه الاتفاقية في سنة 1981 باسم لومي2لمدّة 5 سنوات أخرى .

وقد نصّت هذه الاتفاقية على فتح السوق الاوروبية المشتركة أمام منتجات الدول المذكورة ، كما تضمنت ما يسمى بنظام استقرار ايرادات الصادرات[1]، وهو يهدف الى تمويل الانخفاض الحاصل في ايرادات الدول النامية أعضاء الاتفاقية المذكورة ، وكل منتوج على حدى سواء كان خاما أو نصف محول .

وهناك شروط لكي يستفيد البلد المعني من هذا التمويل وهي :
(1) يجب أن تكون ايرادات التصدير للمنتوج المعني قد مثلت في السنة السابقة على الاقل 7ر5٪ من اجمالي ايرادات صادرات هذا البلد . وتنخفض هذه النسبة الى 5٪ بالنسبة للسيزال[2] و2ر5٪ بالنسبة للبلدان التي ليس لها منافذ بحرية والبلدان المطلة على البحر.

(2) وكذلك يستطيع البلد المعني أن يطلب هذا التمويل اذا سجلت ايرادات تصديره لمنتوج معين في سنة معينة انخفاضا بمقدار 7ر5٪ أو 5٪ أو 2ر5٪ حسب الحالات المذكورة أعلاه ، ولكن هذه المرّة ليس بالنسبة للسنة السابقة ، ولكن بالنسبة لمتوسط ايرادات هذا المنتوج من صادراته نحو المجموعة الاوروبية خلال الاربع سنوات السابقة .

---

(1) Systeme de stabilisation des recettes d'exportation(STABEX)
(2) De Sisal.

وطبعا هناك لجنة مختصة تدرس طلبات البلدان المعنية • فهي قبل الموافقة على منح التمويل تدرس مع البلد المعني أسباب هذا الانخفاض اذا لم يكن ناتجا عن تقييد التصدير بشروط غير مقبولة أو تخفيض حجم التصدير.....

النتائج المحققة :

بعدما بينا خصائص التجارة الخارجية للبلدان النامية ،ومطالب هذه الأخيرة لتحسين الوضعية ، والحجج التي تؤيد مطالبها،نستعرض بنوع من الاختصار أهمّ النتائج التي تحققت في هذا الميدان•

أ – نظام الأفضليات المعمم [1] :

جاء ردّا على مطالبة البلدان النامية بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجاتها المصنعة ونصف المصنعة وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية من طريقها •

والفكرة الأساسية لهذا النظام هي أن تقوم البلدان المتقدمة بتخفيض حقوقها الجمركية على وارداتها من السلع المصنعة في البلدان النامية حتى تتمكن هذه الأخيرة من منافسة مثيلاتها المنتجة في الدول المتقدمة ، وهذا طبعا بدون أن تطالب الدول المتقدمة بالمعاملة بالمثل فيما يخصّ صادراتها نحو البلدان النامية، ودون تمييز بين البلدان النامية • وقد عرضت فكرة النظام على الدورة الأولى لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف سنة 1964 ، ولكنها لم تحظ بموافقة الدول المتقدمة •

واستمرت دراسة الموضوع بعد ذلك بواسطة أجهزة مختصة تابعة لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وكذلك من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية • ثم عرض الموضوع مرّة ثانية على منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورتها الثانية بنيودلهي سنة 1968 ، فصادقت عليه• وأهداف هذا النظام هي :

---

(1) Systeme generalise de preference(S.G.P)

1 ـ زيادة ايرادات البلدان النامية من صادراتها •
2 ـ دعم عملية التصنيع في البلدان النامية •
3 ـ تسريع معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية •

وقد أدى اختلاف الظروف الاقتصادية في الدول المتقدمة مثل درجة التطور ، والتعريفات الجمركية ... الخ الى اعطاء الحرية لكل دولة متقدمة أن تضع مخطط خاص بها للتنازلات التي ترغب في تقديمها للبلدان النامية ، وقد وضعت أغلب المخططات لمدة 10 سنوات •

وفي سنة 1980 قامت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن طريق ((اللجنة الخاصة للأفضليات)) التابعة لها بدراسة عامة لنظام الأفضليات المعمم بعد 10 سنوات من الشروع في تطبيقه ، فأقرت هذه اللجنة أن النظام لم يحقق كل أهدافه التي سطرت في البداية ، ويجب أن يستمر العمل به لفترة أطول من الفترة الاولى • وقد مددت كل المخططات الخاصة بالدول المتقدمة لمدة 10 سنوات أخرى ابتداء من سنة 1981 •

ب ـ ترقية الصادرات :

ولترقية صادرات البلدان النامية ، طالبت الدورة الثالثة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة بسنتياغو في الشيلي سنة 1972 بما يلي :

تطلب من الدول المتقدمة تطبيق اجراءات تفضيلية بالنسبة لصادرات البلدان النامية ، وذلك بتقديم مساعدات تقنية ومالية لهذه الدول لتحقيق الأهداف التالية :

1 ـ القيام بدراسات وأبحاث حول آفاق التصدير •
2 ـ من أجل مراقبة وتحسين نوعية منتجات الدول النامية •
3 ـ من أجل تنظيم معارض تجارية دولية •
4 ـ من أجل انجاز برنامج لتكوين اطارات وخبراء في الترقية التجارية •

../...

كما تطلب من المنظمات الدولية المختصة تقديم مساعدات تقنية ومالية للدول النامية من أجل ترقية صادراتها ..

أما فيما يخص تثبيت أسعار المواد الأولية ودور البنك الدولي في ذلك فقد طلبت من هذا الأخير أن يركز على ميادين البحوث الزراعية والمساعدة التقنية ، ويسهل عملية ابرام اتفاقيات لتثبيت أسعار بعض المواد الأولية ، ويساعد المؤسسات الدولية والجهوية المنشأة من أجل نفس الهدف .

جـ ـ البرنامج المتكامل للمنتجات الأساسية :(1)

أقرته منظمة الامم المتحدة للتجارة والتمية في دورتها الرابعة بنيروبي سنة 1976 .

وهو عبارة عن برنامج عمل جماعي يهدف الى استقرار أسعار مجموعة من المنتجات الاساسية ، ومن ثمّ تحسين معدلات التبادل بالنسبة للبلدان النامية ، واستقرار ايراداتها من صادراتها . وفكرته الأساسية هي تكوين مخزونات معدلة من المواد الأساسية .

ومن بين الأهداف التي يطمح هذا البرنامج لتحقيقها نذكر:

(1) ضمان استقرار أسعار المنتجات الأساسية ، على أن تكون هذه الأسعار مجزية بالنسبة للمنتجين وعادلة بالنسبة للمستهلكين ، مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم العالمي والتغيرات التي قدتحدث في الوضعية الاقتصادية والنقدية الدولية .

(2) تحسين وتدعيم الدخل الحقيقي لكل الدول النامية عن طريق زيادة ايراداتها من الصادرات .

(3) تنويع الانتاج في البلدان النامية ، خاصة الانتاج الغذائي ، وتحويل المواد الاولية محليا لزيادة الايرادات من الصادرات .

(4) رفع القدرة التنافسية للمواد الطبيعية في مواجهة الموادالاصطناعية المنافسة لها .

---

(1) Programme Intégre

(5) تطويـر أنظمـة التسويـق والتوزيـع والنقـل للمنتجـات الأساسيـة المصدرة مـن قبـل الـدول الناميـة .

(6) المنتجـات الاساسيـة الـتي يشطها البرنامـج المتكامـل هـي :

المـوز ـ البوكسيت ـ الكاكاو ـ القهوة ـ النحاس ـ القطن ـ الخيوط القاسية ـ خامات الحديـد ـ الخيش (الجوت) ـ الخشب الاستوائي ـ المنغنيز ـ اللحم ـ الفوسفات ـ المطاط ـ السكر ـ الشـاي ـ التوتيـاء ـ الزيوت النباتية .

ولتبيـان أهميـة هـذه المـواد بالنسبـة للـدول الناميـة والـدول المتقدمـة نـورد الجـدول رقـم ـ07ـ (1)

المـادة	صادرات		واردات	
	بلدان نامية	بلدان متقدمة	بلدان نامية	بلدان متقدمة
1ـ الموز	88ر7	3ر5	9ر1	87ر1
2ـ الكاكاو	98	2	9ر1	76ر4
3ـ القهوة	95ر4	3ر7	6ر1	88ر0
4ـ القطن	47ر7	33ر9	20ر8	50ر5
5ـ الخيوط القاسية	85ر9	13ر2	5ر6	85ر2
6ـ الجوت	88ر5	7ر1	29ر5	55
7ـ اللحم	28ر6	66	8ر5	79ر4
8ـ الزيوت النباتية	35ر7	61ر3	11	75ر3
9ـ المطاط	98ر3	1ر7	12ر2	65
10ـ السكر	66ر2	24ر8	23ر9	55ر4
11ـ الشاي	80ر9	8ر3	30ر5	58ر9
12ـ الخشب	85ر2	11ر4	15ر2	74ر6
13ـ البوكسيت	71ر4	26ر4	2ر1	87ر6
14ـ النحاس	57ر1	36ر2	6ر8	85ر3
15ـ خامات الحديد	44ر2	45	3ر8	85ر9
16ـ منغانيز	47ر1	39ر9	2ر5	84ر1
17ـ فوسفات	51ر7	28ر1	16ر8	65ر2
18ـ توتياء	80	16ر5	13ر3	77ر6

الجـدول رقم ـ07ـ يبين حصـة الدول النامية والدول المتقدمـة مـن حجم التجارة الدوليـة لـ 18 مـادة أساسيـة التي يشطلها البرنامـج المتكامـل فـي شكل نسـب مئويـة لمعـدّل الفـترة 1970 ـ 1978 .

(7) ومن بين أهداف البرنامج المتكامـل للمواد الاساسيـة هو انشاء صندوق مشـترك لتمويـل المخزونـات المعدلـة .

---

(1) JacQUES Nusbaumer, OPUS cit , P: 30

الصندوق المشترك :

يمثل الصندوق المشترك الاداة الرئيسية لتحقيق أهداف البرنامج المتكامل للمواد الاساسية ، حيث أنه يسهل ابرام وعمل الاتفاقيات والتسويات الدولية حول المواد الاساسية • وللصندوق المشترك شباكين :

الشباك الأول : يموّل عن طريقه المخزونات الدولية المعدلة ، والمخزونات الوطنية المتفق عليها مع الخارج في اطار الاتفاقات والتسويات الدولية للمنتجات والتي تجمع المنتجين والمستهلكين •

الشباك الثاني : وهو موجه أساسا للمنتجات التي لاتسمح طبيعتها بتخزينها ، وعليه فهو يموّل الاجراءات الأخرى من غير التخزين مثل : تمويل البحوث الخاصة بالتنمية ، تحسين الانتاجية ، التسويق ... الخ•

ويقوم الصندوق المشترك عن طريق شباكه الثاني بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الموجودة لتجنب التداخل والازدواجية في المهام •

(ثانيا) نقل الموارد المالية والديون الخارجية :

فيما يخصّ الموارد المالية والديون الخارجية تجد البلدان النامية نفسها بين فكي الرحى ، فهي من جهة بحاجة الى مزيد من الموارد المالية لتمويل تنميتها ومن جهة أخرى تجد نفسها تواجه أزمة خطيرة للديون الخارجية وعجز شبه تام عن تسديد خدمات الديون ، فما بالك بالديون التي بلغت أرقاما خيالية •

(1) نقل الموارد المالية نحو البلدان النامية :

توجه الدول النامية للنظام الحالي للمساعدات المالية الانتقادات التالية :

(أ) عدم وفاء الدول المتقدمة بنسبة[1] 0ر7٪ من اجمالي ناتجها الوطني ، والمقررة من طرف الأمم المتحدة كمساعدة للبلدان النامية •

والجدول رقم ـ08ـ يوضح ذلك •

---

(1) ماعدا دولة أو دولتين •

(1)

الجهة المانحة للمساعدة	السنـــــــــوات				
	75	76	77	78	79
بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	0,36	0,33	0,33	0,35	0,34
بلدان منظمة الاقطار المصدرة للنفط	2,71	2,27	1,96	1,35	1,28
بلدان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفـــط	4,99	4,03	3,95	2,55	2,43

جدول رقم ـ08ـ يبين نسبة المساعدة العمومية من أجل التنمية من اجمالي الناتج الوطني .

نلاحـــظ مـــن خـــلال الجـــدول رقـــم ـ08 ـ أن أعلـى نسبـــة بلغتهـــا المساعـــدات العموميـــة مـــن أجـــل التنميـــة والمقدمـــة مـن طـــرف البلـــدان المتطـــورة أعضـــاء منظمـــة التعـــاون والتنميـــة الاقتصاديـــة خـــلال الخمس سنوات المذكـــورة هـــي 0,36% . فهـــي مـــا زالـــت بعيـــدة عـــن نسبـــة 0,7% المقررة مـن طـــرف الأمم المتحـــدة ، ونلاحـــظ أن النسبـــة المقدمـــة تـــدور حول 50% فقـــط مـــن النسبـــة المقـــرّرة .

وعـــدم وفـــاء الـــدول المتقدمـــة بنسبـــة المساعـــدة المقـــرّرة مـن طـــرف الامـم المتحـــدة لايعـــود الـــى قلّـــة امكانياتهـــا الماليـــة ، وانمـــا هـــي سياســـة مقصـــودة .

فالسبـــاق نحـــو التسلـــح يحـــرم البشريـــة مـــن مـــوارد ماليـة وبشرية هائلـة . فقـــد بلغـــت النفقـــات العسكريـــة العالميـــة 300 مليـــار دولار فـي السنـة ، وحوالي 35 مليـــون دولار كـل ساعـة وما زالـــت في الارتفـــاع . ولا تشكـــل المـــوارد الماليـــة المحولـــة مـن البلـــدان المتقدمـــة نحـــو البلـــدان الناميـــة سـوى ($\frac{1}{30}$) مـــن النفقـــات العسكريـــة العالميـــة ، وهـــذه الأخـــيرة تمثـــل 163 مـرّة المبلـغ المخصص للســـلام والتنميـــة بواسطـــة الامـم المتحـــدة .

أمـا المساعـــدة المقدمـــة مـن طـــرف أعضـــاء منظمـــة الأقطـــار المصـــدرة للنفط ، وأعضـــاء منظمة الأقطـــار العربيـــة المصـــدرة للنفـــط ، فقـــد بلغـــت نسبـا لا بأس بهـا . فمثـلا فـــي سنـــة 1975 كانـــت هـــذه النسبـــة 2,71% و 4,99% علـى التوالي ، أي حوالي

(1) A. Benachenhou , OPUS cit P:89

7 مرّات و 13 مرّة على التوالي أكثر من المساعدات المقدرة من طرف أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية •

(ب) جزء كبير من المساعدات يقدّم على أساس اتفاقيات ثنائية تخضع لاعتبارات سياسية •

(جـ) تقييد المساعدة في بعض الأحيان بشروط معينة مثلا : الشراء من البلد الذي يمنح المساعدة •

(د) نسبة بسيطة فقط من المساعدات تكون على شكل منح أو هبات والجزء الرئيسي يكون على شكل قروض تتفاوت شروطها •

وقد قدّم منتدى العالم الثالث المقترحات التالية لتحسين نقل الموارد نحو البلدان النامية •

(1) جعل نقل الموارد يتمّ بصفة آلية •

(2) توزيع الموارد من طرف هيئات دولية ديمقراطية •

(3) تنظيم مؤتمر دولي يجمع الدائنين والمدينين لمناقشة كيفية تنظيم الديون الخارجية للدول النامية مثل : اعادة جدولة هذه الديون ، تخفيض أسعار الفائدة ، الغاء بعض الديون أو أجزاء منها ...الخ •

(4) خلق قواعد سلوكية تنظم العلاقة بين الشركات متعددة الجنسية والدول النامية •

(5) المساعدة يجب أن تكون في خدمة التنمية •

ودائما فيما يخصّ المساعدات العمومية من أجل التنمية ، طالبت الدورة الثالثة لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية بما يلي[1] :

(1) اتخاذ اجراءات لتليين شروط المساعدة الخارجية بشكل يخفف من العبء المتزايد لخدمات الديون الخارجية بالنسبة للدول النامية •

(2) تدعو الدول المتقدمة الى الأخذ بعين الاعتبار الرأي المعبر عنه من طرف الدول النامية وبعض الدول المتقدمة والمتضمن :

---

(1) صادق المؤتمر على هذا القرار بـ 89 صوت ضد صفر صوت ، وغياب 11 صوت •

(+) معدل الفائدة بالنسبة لهذه المساعدات ، يجب أن لا يزيد عن 2% سنويا •

(+) مدة القروض يجب أن تكون على الأقل 25 الى 40 سنة ، مع فترة سماح لا تقل عن 7 الى 10 سنوات •

(+) حصة المنح والهبات في هذه المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة يجب أن تزداد باستمرار •

وحتى تكون فكرتنا عن الموارد المالية المحولة الى البلدان النامية أوضح ، نورد الجدولين التاليين ، أحدهما يبين الموارد حسب أنواعها والآخر يبين الموارد حسب مصادرها • (1)

التدفقات الصافية	السنوات: متوسط 69/71	السنوات: 1979
1ـ المساعدة العمومية من أجل التنمية	7ر1	22ر4
موزعة كما يلي :		
أـ ثنائية	(5ر8)	(15ر9)
ب ـ مساهمات في الهيئات المشتركة	(1ر3)	(6ر5)
2 ـ تحويلا اخرى للقطاع العام	1ر0	2ر7
3 ـ منح مؤسسات القطاع الخاص	0ر6	1ر9
4 ـ تحويلات القطاع الخاص بشروط السوق :	7ر0	47ر0
موزعة كما يلي :		
أ ـ استثمارات مباشرة	(3ر3)	(13ر4)
ب ـ قروض القطاع الخاص للتصدير	(2ر3)	(9ر4)
جـ ـ أخرى	(1ر4)	(24ر0)(2)
5 ـ مجموع الموارد	15ر7	74ر0
ملاحظة :		
ـ نسبة المساعدة العمومية من أجل التنمية من اجمالي الناتج الوطني	0ر35	0ر35
ـ نسبة مجموع الموارد من اجمالي الناتج الوطني	0ر77	1ر14

جدول رقم ـ09ـ يبين التحويلات الصافية للموارد المالية من طرف لجنة المساعدة من أجل التنمية نحو البلدان النامية ، حسب نوع التحويل ، بمليارات الدولارات الأمريكية •

---

(1) C.A.D: comite d'aide au developpement.
ملاحظة : لجنة المساعدة من اجل التنمية (C.A.D) هي لجنة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أنشئت لدراسة سياسة مساعدة البلدان النامية ، وأعضاؤها هم : المانيا الغربية ، اوستراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، الولايات المتحدة ، فنلندا ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، النرويج ، زيلاندا الجديدة ، البلدان المنخفضة ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، ولجنة السوق الاوروبية المشتركة •

(2) منها 20 مليار قروض بنكية •

(1)

التحويـــلات الصافيـــة	1970		1979	
	المبلغ	%من المجموع	المبلغ	%من المجموع
1- المساعدة العمومية من اجل التنمية موزعة كما يلـي :	8ر05	42ر6	28	31ر9
• مساعدة ثنائية من دول لجنة المساعدة من أجل التنميـة	(5ر7)	(29ر7)	(15ر9)	(19ر7)
• مساعدة ثنائية من منظمة الدول المصدرة للبترول	(0ر35)	(1ر8)	(4)	(2ر3)
• الدول الشرقيـــة	(1)	(5ر5)	(1ر8)	(2ر3)
• مساعدات أخرى	(1)	(5ر6)	(6ر3)	(7ر6)
2 - تحويلات بشروط السوق موزعة كما يلي :	11	57ر4	53	65ر4
• قروض بنكيـة (2)	(3)	(15ر7)	(16ر7)	(20ر6)
• قروض التصدير	(2ر7)	(14ر2)	(10ر8)	(15ر3)
• استثمارات مباشرة	(3ر7)	(19ر3)	(13ر5)	(16ر7)
• تحويلات أخرى	(1ر6)	(8ر2)	(12)	(14ر8)
3 - مجموع التحويلات	19ر1	100	81	100
نسبة مجموع التحويلات من اجمالي الانتاج الوطـــني	4		4ر6	

جدول رقم -10- يبين التحويلات الصافية للموارد الماليـة من كل المصادر نحو البلدان الناميـة بمليارات الدولارات الامريكيـة والنسب المئويـة •

وهنـــاك طريقـــة أخـرى لنقــل المـــوارد الماليـة مــن الـدول المتقدمـة نحـــو الـــدول الناميـة وهـــي طريقـة الاستثمـار المباشـــر ، ولكـــن لهـذه الطريقـة مخاطـر كثيـرة أهمهـا المخاطـر السياسيـة ،وكذلـك الاقتصاديـة ،حيث ان الـدول المتقدمـــة تأخـذ بيـد أضعـاف مـا تقدمـــه باليـد الاخـرى وذلـك عــن طريـق الارباح المحولة الـى الخـارج • والجـــدول رقـــم -11- يوضـــح ذلـــك •

(1) Jacques Nusbaumer OPUS cit P:66.

(2) بنوك توجد مقراتها في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديـة •

حيث أن الارباح المحولة من الشرق الأوسط بلغت 51 مرّة المبلغ المستثمر •

(1)

	استثمارات مباشرة 1	الارباح المحولة 2	2/1
امريكا اللاتينية	22	26ر6	1ر2
افريقيـــا	4ر6	18ر3	3ر9
الشرق الاوسط	0ر8	37ر8	51
آسيا الجنوبية والجنوبيةالشرقية	14ر3	16ر7	1ر2
اوقيانوسيـــا	0ر6	0ر7	1ر3
المجمـــوع	42ر2	100ر2	2ر3

جدول رقم ــ11ــ يبين الاستثمارات المباشرة الاجنبية ، والارباح المحولة الى الخارج من البلدان النامية ، المبالغ المتراكمة من 1970 ــ 1978 بملايين الدولارات •

(2) الديون الخارجية للبلدان النامية :

تعاني البلدان النامية معاناة كبيرة من مشكل الديون الخارجية ، الذي أثقل كاهلها وانعكس سلبيا على عملية التنمية فيها • حيث أصبحت أغلب ان لم نقل كل هذه الدول عاجزة ليس فقط على تسديد ديونها ، ولكنها عاجزة حتى عن تسديد خدمات هاته الديون •

والجدول التالي يوضح لنا تطوّر هذه الديون بمليارات الدولارات•

(3) (2)

السنوات	1970	1975	1980	1983	1985	1986
القيمـــة	75	180	610	843	970	1035

جدول رقم ــ12 ــ يبين تطور الديون الخارجية للبلدان النامية بمليارات الدولارات الامريكية •

(1) A. BENACHENHOU OPUS cit P:66.

(2) EL MOUDJAHIDE (quotidien national) du 21/01/86.

(3) رقم الديون لسنة 86 مأخوذة من مجلة الثورة الافريقية الاسبوعية ، رقم 1220 ليوم 87/7/17 ص27 •
أما رقم الديون لسنة 85 فهو توقع •

والجدول التالي يبين لنا الديون الخارجية لـ 14 دولة نامية الأكثر تدينا في سنة 1978 .

(1)

البلد	مجموع الديون
كوريا الجنوبية	18ر2
الفليبين	7ر6
اندونيسيا	18ر9
الارجنتين	8ر9
البرازيل	33ر4
شيلي	5ر6
المكسيك	31ر2
البيرو	7ر2
فنزويلا	7ر4
الجزائر	20ر1
مصر	14ر1
المغرب	7ر4
الهند	20ر6
باكستان	9ر9
المجموع	210ر5
مجموع 87 دولة نامية	305ر1
تركيز الديون في 14 دولة نامية	68ر5٪

جدول رقم -13- يبين الديون الخارجية لـ 14 دولة نامية أكثر تدينا في سنة 1978 بمليارات الدولارات .

- يلاحظ من الجدول رقم -13- أن أكثر من ثلثي ديون العالم الثالث في سنة 1978 مركزة في 14 دولة نامية .

- ويلاحظ أن أكثر الدول تدينا هي تلك الأكثر تصنيعا أو بعبارة أخرى هي الانشط والأكثر استثمارا مثل كوريا الجنوبية ، البرازيل ، المكسيك ...

وقد تطور حجم خدمات الديون بشكل كبير ،حتى أنه أصبح

(1) A.Benachenhou,OPUS cit P: 111

في بعض الأحيان أكبر من القروض الجديدة المحصل عليها ، ويحدث في هذه الحالة ما يسمى ((بالتحويلات الصافية السلبية)) أي تحويل موارد مالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وتشير بعض التقديرات الى أن مجموع التحويلات الصافية السلبية للبلدان النامية سيبلغ في سنة 1985 : 23 مليار دولار و 30 مليار دولار سنة 1990 و 40 مليار دولار سنة 1995 .

والجدول التالي يبين لنا مبالغ خدمات الديون التي تدفعها البلدان النامية :

(1)

السنوات	خدمات الديون بمليارات الدولارات الامريكية
1977	15ر1
1978	18ر7
1979	18ر9
1980	17ر3
1981	20ر9
1982	24ر6
1983	22ر2
1984	22ر5
1985	23ر1
1986	22ر0

جدول رقم -14- يبين خدمات الديون التي تدفعها البلدان النامية .

ولكن الارقام المطلقة قد لا تعطي صورة واضحة عن المصاعب التي تعاني منها البلدان النامية لحل مشكل الديون الخارجية . وعليه نورد الجدول رقم -15- الذي يبين نسبة الديون الخارجية من اجمالي الناتج الوطني ، ونسبة خدمات الديون من ايرادات الصادرات لـ 10 دول نامية أكثر تدينا في سنتي 1976 و 1977 .

(1) AREZKI IGHMAT, OPUS P: 193

(1)

اسم البلد	الديون % من اجمالي الانتاج الوطني		خدمات الديون % من ايرادات الصادرات	
	1976	1977	1976	1977
البرازيل	21	20	43	47
المكسيك	32	36	51	66
الهند	14	16	13	غ.م
اندونيسيا	30	31	12	13
اسبانيا	10	7	8	9
الجزائر	53	46	22	24
كوريا الجنوبية	31	30	7	7
يوغسلافيا	20	19	15	17
ايران	11	8	6	7
مصر	67	53	18	23

جدول رقم -15- يبين نسبة الديون من اجمالي الانتاج الوطني ونسبة خدمات الديون من ايرادات الصادرات .

ولتزيد كلامنا السابق عن الديون الخارجية تأكيدا ،نورد الجدول رقم -16- الذي يبين الديون الخارجية لمجموعة من الدول النامية في سنة 1984 .

(2)

البلد	المبلغ	حصة الفرد بالدولار	نسبة الدين من اجمالي الانتاج المحلي	خدمات الديون سنة 1983
البرازيل	104	769	%37ر2	%62ر5
المكسيك	94	1250	%60	%58
الارجنتين	50ر2	1486	%83	%108
كوريا الجنوبية	36	923	%47	—
فنزويلا	34	2073	%53	—
مصر	19ر2	492	%136ر6	—
الشيلي	21	1810	%95	%65
المغرب	13ر2	370	%99ر7	%55
البيرو	12ر7	675	%81	—

جدول رقم -16- يبين الديون الخارجية لسنة 1984 بمليارات الدولارات الامركية .

(1) A. Benachenhou, OPUS cit P: 113

(2) EL MOUDJAHID(quotidien national) du 21/01/86

يمكننا أن نورد الملاحظات التالية حول الجدول رقم ـ16ـ المذكور أعلاه :

1 ـ أن الديون الخارجية تشكل نسب كبيرة من اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول قد تتجاوز 100٪ ولا يخفى ما لهذا الوضع من خطر على استقلالها الاقتصادي والسياسي •

2 ـ أن خدمات الديون في سنة 1983 شكلت أكثر من 50٪ من القروض المحصل عليها ، أي أن الموارد المالية الحقيقية التي تستفيد منها هذه الدول لا تشل في أحسن الأحوال سوى نصف الموارد الاسمية •

3 ـ تمثل وضعية الارجنتين في سنة 1983 صورة واضحة لما يسمى بالتحويلات الصافية السلبية ، حيث أن خدمات ديونها في هذه السنة كانت أكبر من ديونها (مثلث 108٪ من الديون) •

(ثالثا) نظام النقد الدولي :

ان نظام النقد الدولي الحالي الذي وجد بموجب اتفاقية بريستن وودز في سنة 1944 كان الهدف منه هو اعادة بناء الاقتصاد الاوروبي الذي خرج محطما من الحرب العالمية الثانية .. هذا على المدى القصير والمتوسط ،أما على المدى البعيد فهو تنظيم التدفقات النقدية والمالية الدولية الضرورية لتنمية التجارة العالمية •

وقد وجد في وقت كانت فيه الغالبية العظمى للبلدان النامية تحت نير الاستعمار ، ولهذا فان مصالحها لم تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع هذا النظام •

وقد طالبت البلدان النامية بضرورة اصلاح نظام النقد الدولي موجهة له الانتقادات التالية :

(1) ان صندوق النقد الدولي يقدم قروضا قصيرة الأجل لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات ،بينما هي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها بسبب التنمية •

(2) البنك الدولي يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل ولكنها موجهة لمشروعات محددة ، ولا تساهم مباشرة في تغطية عجز ميزان المدفوعات .

(3) طريقة التصويت التي تتم على أساس حصة كل دولة الشيء الذي يجعل البلدان المتقدمة هي المسيطرة على قرارات المؤسسات النقدية الدولية .

وقد صادقت الدورة الثالثة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على قرار[1] يتعلق بنظام النقد الدولي ، ومما جاء فيه مايلي :

(أ) يجب ادخال تعديلات جذرية على نظام اتخاذ القرارات الخاصة بنظام النقد الدولي واصلاحه .

(ب) تدعيم دور صندوق النقد الدولي كمركز ومؤسسة لاتخاذ قرارات فعالة في كل المسائل المرتبطة بنظام النقد الدولي ، ويجب على الصندوق أن يتطور بشكل يسمح بتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي .

(ج) تأييد الرأي القائل بموجوب مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات واصلاح نظام النقد الدولي ، لكي تؤخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين .

وكان نظام بريتن وودز يقوم على مبدأين أساسيين هما :

- قابلية الدولار للتحويل الى الذهب .
- أسعار الصرف الثابتة بين العملات .

ولكن هذين المبدأين انهارا فيما بعد مما يعني انهيار النظام نفسه .

ففي 15-08-1971 أعلن الرئيس الامريكي السابق نيكسون عن ايقاف تحويل الدولار الى ذهب ، وفي نفس الوقت تعويم الدولار .

وفي 16 مارس 1973 أعلنت الدول الصناعية الاربعة عشر[2] عن التعويم

(1) صادق المؤتمر على ماجاء في هذا القرار بـ 67 صوت ضد صفر وغياب واحد .

(2) 9 دول من السوق الاوروبية المشتركة ، كندا ، اليابان ، السويد ، سويسرا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعمم والمنظم للعملات ،والغاء أسعار الصرف الثابتة ، وبذلك تكون قد قضت على الاساس الثاني لنظام النقد الدولي الحالي .

الاصلاحات المقترحة لنظام النقد الدولي :

(1) اصلاح نظام أسعار الصرف :

ان أسعار الصرف العائمة تؤثر سلبا على اقتصاديات البلدان النامية، فهي مثلا لا تستطيع تقدير ايرادات صادراتها ... الخ ،ولهذا فهي تطالب بالعودة الى أسعار صرف أكثر استقرارا .

(2) اصلاح نظام الاحتياطات الدولية :

ان أكبر حصة من الاحتياطات العالمية اليوم تتكون من العملات الصعبة وخاصة اليدولار الامريكي ، والذهب بالاضافة الى تركزها لدى البلدان المتقدمة ،الشيء الذي دفع البلدان النامية الى تقديم المطالب التالية :

* تدعيم دور حقوق السحب الخاصة واصلاح نظام توزيعها .
* مراجعة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي .
* رفع قدرة الاقراض لدى صندوق النقد الدولي عن طريق زيادة موارده .
* نزع صفة النقد من الذهب .

(3) اصلاح نظام التعديلات الخاص بموازين المدفوعات:

من الاقتراحات المقدمة في هذا الشأن :

- يجب التوصل الى اتفاقات-تحت اشراف صندوق النقد الدولي- بين الدول ذات الفائض والدول ذات العجز ،بحيث تقدم الاولى قروضا الى الثانية .
- يجب على صندوق النقد الدولي أن يخفض من حجم حقوق السحب الخاصة المقدمة الى الدول ذات الفائض ويزيد من حجم

../...

تلك المقدمة الى الدول ذات العجز .

(4) مشاركة أكبر من طرف البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في نظام النقد الدولي

ويتم هذا عن طريق :

• رفع عدد أصوات البلدان النامية داخل هيئات صندوق النقد الدولي المكلفة باتخاذ القرارات ، ومشاركة البلدان الاشتراكية بشكل أو بآخر في تسيير وتحسين نظام النقد الدولي .

• زيادة عدد موظفي البلدان النامية في صندوق النقد الدولي حتى يكون هناك توازن في الدفاع عن مصالح الطرفين أي البلدان النامية والبلدان المتطوّرة .

(5) عقد مؤتمر دولي لدراسة المشاكل النقدية الدولية :

يجمع هذا المؤتمر بين البلدان النامية والبلدان المتطوّرة لدراسة المشاكل النقدية الدولية ، ويمكن أن يخرج بقرارات وتوصيات تساهم في اصلاح نظام النقد الدولي .

(رابعا) التغذية :

يتميز الوضع الغذائي العالمي بتخمة في الشمال ومجاعة وسوء تغذية في الجنوب. فأغلب بلدان العالم الثالث تعاني من نقص في الغذاء الشيء الذي يضطرها الى استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية ، فتكون بذلك تحت رحمة السوق العالمية وتقلباتها ، وعرضة للضغوط السياسية . حيث أصبحت المواد الغذائية سلاحا سياسيا في يد الدول المصدّرة .

فقد صرّح وزير خارجية دولة كبرى بما يلي : ((⁽¹⁾أصبح القمح سلعة سياسية تستخدم لفرض الارادة وضرب الاستقلال)) .

وفي سنة 1977 قال كاتب الدولة الامريكي للفلاحة ما يلي : ((⁽²⁾ان التغذية سلاح .

---

(1) اسماعيل صبري عبدالله ، مرجع سابق ، ص 90

(2) MOHAMED BEDJAOUI, POUR UN NOUVEL ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL P: 33

وهي الآن تشكل أحد الادوات الرئيسية في محفظة مفاوضاتنا)) •

وسبب هذا الوضع الغذائي العالمي المأساوي هو تركز الانتاج الغذائي العالمي بين يدي عدد محدود من الدول •

فهناك 6 دول تسيطر على السوق العالمي للحبوب وهي : الولايات المتحدة الامريكية ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزلندا الجديدة ، وفرنسا ، والأرجنتين •

وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الأولى من بين الستة دول المذكورة أعلاه ، حيث ان $\frac{2}{3}$ التغذية العالمية تأتي من الولايات المتحدة الامريكية ، فهي تصدر 50٪ من القمح و50٪ من الذرة و80٪ من الصوجا اللازمة لتغذية العالم • و $\frac{3}{4}$ سكان العالم تابعين للولايات المتحدة الامريكية لتزويدهم بالحبوب بصفة خاصة •

وقد أثبتت حسابات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أن 15 شخص من أصل 100 يأكلون حتى التخمة في الوقت الذي يموت شخص واحد من أصل 10 بسبب المجاعة ، أي أن 15٪ من سكان العالم يأكلون أكثر من اللازم ، و10٪ من سكان العالم يموتون بسبب الجوع • فلو تخلت الفئة الأولى عن كمية الغذاء الزائدة عن ضروراتها لصالح الفئة الثانية لقضي على مشكل الموت الناتج عن المجاعة في العالم • وفي هذا الشأن ـ أي الاستهلاك المفرط في الدول الغنية والمجاعة القاتلة في الدول الفقيرة ـ يقول (GUNNAR MYRDAL) :((1) أن الحقيقة المرة تفرض علينا أن نقول بأنه ما دام لم تحدث تغييرات جذرية بما فيه الكفاية في هياكل استهلاك البلدان الغنية ، فان كل العبارات اللطيفة التي قيلت في شأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا تكون الا كالرياح •)) •

وأمام هذه المأساة الغذائية التي يعيشها العالم الثالث تقرر

---

(1) ARZKI IGHMAT OPUS CIT, P:: 92

المؤتمر الدولي للتغذية الذي عقد في روما في جوان 1976 انشاء البنك الدولي للتنمية الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية في البلدان النامية •

ولأخذ فكرة أوضح عن فوارق الانتاج الغذائي في العالم نورد الجدول التالي :

(1)

	بلدان متقدمة (2)	آسيا	افريقيا	امريكا اللاتينية	الشرق الاوسط	مجموع الدول النامية
1• السكان	28	51	8	8	5	72
2• اجمالي الناتج المحلي	80	9	2	6	3	20
3• سكان فلاحون	9	69	12	5	5	91
4• اراضي زراعية	46	27	12	9	5	54
5• اراضي مروية	22	65	1	5	7	78
6• استهلاك الاسمدة	77	14	1	5	2	23
7• الانتاج الغذائي	56	28	4	8	4	44
8• الاستهلاك الغذائي	38	42	7	8	5	62

جدول رقم ــ17ــ يبين التوزيع الجغرافي اللامتساوي للانتاج الغذائي العالمي
(في شكل نسب مئوية من الاجمالي العالمي) وهذا في سنة 1977•

من الجدول رقم ــ17ــ أعلاه يتبين أن :

ــ سكان البلدان النامية يشكلون 72٪ من سكان العالم ولكنهم لا يحصلوا سوى على 20٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي ،بينما يحصل 28٪ من سكان العالم وهم سكان البلدان الغنية على 80 ٪ من هذا الناتج • ومن هنا يتضح أن سبب الافراط في الاستهلاك في الشمال والمجاعة في الجنوب ناتج عن التوزيع غير العادل للثروات العالمية •

---

(1) arezki ighmat OPUS cit P:86

(2) بما فيها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

ـ رغم أن 91٪ من سكان العالم الثالث هم فلاحيون ،فان العالم الثالث غير قادر على سدّ احتياجاته الغذائية • بينما لا تزيد هذه النسبة في البلدان المتقدمة عن 9٪ ومع ذلك فهي تصدر المواد الفلاحية والغذائية ، وهذا دليل على أن الفلاحة في البلدان النامية ما زالت في معظمها بدائية وغير متطوّرة • وبالتالي فحلّ مشكل الغذاء بالنسبة للعالم الثالث يكمن في تطوير الزراعة وتحسين انتاجيتها •

ـ دليل آخر على عدم تطور الزراعة في البلدان النامية هو أنها لا تستهلك سوى 23٪ من الاسمدة العالمية بينما تستهلك الزراعة في البلدان المتقدمة 77٪ من هذه الاسمدة •

ـ 28٪ من سكان العالم وهم سكان البلدان المتقدمة يستهلكون 38٪ من الاغذية العالمية ، بينما يستهلك 72٪ من سكان العالم وهم سكان البلدان النامية 62٪ من الأغذية العالمية ، وهنا نلاحظ عدم التناسب واضح بين نسبة السكان ونسبة الاستهلاك •

والجدول التالي يبين لنا معدل النمو بالنسبة للفرد في الانتاج الغذائي خلال العشريات الثلاثة الأخيرة •

(1)

المنطقة	1950–1960	1960–70	1970–80
1ـ افريقيا ••••	0ر6	0ر1	1ر1ـ
2ـ آسيا •••••	1ر4	0ر5	0ر7
3ـ امريكا اللاتنية ••	0ر4	0ر6	1ر2
4ـ البلدان المتقدمة ••	1ر9	1ر5	1ر6
العالم •••	1ر4	0ر8	0ر7

جدول رقم ـ18ـ يبين معدل نمو الانتاج الغذائي في العالم بالنسبة للفرد خلال العشريات : 50 ـ 60 و 60 ـ 70 و 70 ـ 80 •

نلاحظ من خلال الجدول رقم ـ18ـ أن :

(1) A. BENACHENHOU OPUS cit P: 110

ـ الوضعية الغذائية في افريقيا في تدهور مستمر منذ 1950 ، ولكنها أصبحت مأساوية في العشرية 1970 ـ 1980 ·

ـ معدل الانتاج الغذائي في آسيا أصبح في العشرية 1970ـ 1980 لا يشكل سوى 50٪ من معدل النمو الذي ساد في الفترة 1950 ـ 1960 ·

ـ رغم أن معدل النمو في الدول المتقدمة قد انخفض في العشرية 70 ـ 80 عما كان عليه في العشرية 50 ـ 60 الا أنه لم ينخفض الا بحوالي 15٪ فقط ·

(خامسا) نقل التكنولوجيا :

يعتبر مشكل نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية من أعقد وأصعب المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة · وهذا يعود الى عدة أسباب منها :

1 ـ التكاليف الباهضة للتكنولوجيا المستوردة ·

2 ـ صعوبة اختيار التكنولوجيا المناسبة ·

3 ـ صعوبة السيطرة على التكنولوجيا المستوردة ·

4 ـ ضعف الطاقة العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ·

فيما يخص النقطة الاولى أي التكاليف الباهضة للتكنولوجيا المستوردة من طرف البلدان النامية ، فان ذلك يعود الى كون حوالي 90٪ من هذه التكنولوجيا المستوردة تحتكرها شركات متعددة الجنسية تابعة للدول المتقدمة الرأسمالية ·والجدول رقم ـ 19ـ يبين مصادر هذه التكنولوجيا المستوردة بالنسبة المئوية ·

(1)

الجهة	1960	1970	1976
الدول الرأسمالية	94ر5	88ر8	90ر3
الولايات المتحدة	30ر4	25ر4	23ر4
اليابان	7ر7	16ر5	20ر3
السوق الاوروبية	غ·م	37ر8	38
البلدان ذات الاقتصاد المخطط ..	3ر8	7ر9	4ر3
البلدان الاقل نموا	1ر7	3ر3	5ر2
المجموع	100	100	100

الجدول رقم ـ19 ـ يبين مصادر استيراد أدوات التجهيز من طرف الدول النامية بالنسب المئوية ·

(1) A. BENACHENHOU OPUS cit P: 110.

واضح من خلال الجدول رقم ـ19ـ أنه مثلا في سنة 1976 فان 90ر3٪ من التكنولوجيا المستوردة من طرف الدول النامية كان من الدول الرأسمالية ، وهذا ما مكن هذه الأخيرة من فرض أسعارها وشروطها على البلدان النامية •

أما فيما يخص تكاليف نقل التكنولوجيا فان الجدول رقم ـ20ـ يعطينا فكرة عن المبالغ التي تدفعها البلدان النامية مقابل استيراد الخدمات التكنولوجية •

(1)

	فرنسا		ألمانيا الاتحادية		اليابان		بريطانيا		الولايات المتحدة	
	1970	1977	70	77	70	77	70	77	70	77
افريقيا •••	11ر6	85ر3	0ر4	0ر8 (2)	غ م	غ م	2ر6	7ر6	36	81
امريكا اللاتينية ••	5ر8	14ر6	21ر4	52ر8	7ر2	30ر9	6	12ر8	521	411
آسيا •••	غ م	16ر6	2ر4	4ر3 (3)	52	116ر2	12	47ر6	174	480

جدول رقم ـ20ـ يبين استيراد الخدمات التكنولوجية بملايين الدولارات الامريكية •

يلاحظ من خلال الجدول رقم ـ20ـ أن تكاليف الخدمات التكنولوجية المستوردة قد تضاعفت عدة مرات خلال 8 سنوات أي من 70 الى 77 •

أما فيما يخص النقطة الثانية أي صعوبة اختيار التكنولوجيا المناسبة فذلك يعود الى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان النامية عن تلك السائدة في الدول المتقدمة صاحبة التكنولوجيا مثل التأهيل والامكانيات المالية وسياسات التوظيف ••• ولهذا فالسؤال المطروح والذي لم يجد جوابا شافيا وكافيا لحد الآن هو ما هي التكنولوجيا المناسبة للبلدان النامية ؟

(1) A. BENACHENHOU OPUS cit P: 110.

(2) بدون الجزائر ونيجيريا •

(3) بدون أعضاء منظمة الاقطار المصدرة للنفط •

أما فيما يخص النقطة الثالثة أي صعوبة السيطرة على التكنولوجيا المستوردة، فانها مرتبطة بالنقطة الرابعة وهي ضعف الطاقة العلمية والتكنولوجية لدى البلدان النامية ، وهذا ما جعل كثير من المفكرين يقولون بأن التكنولوجيا تكتسب ولا تستورد ،وانما الذي يستورد هو نتائج التكنولوجيا • فاذا استوردت البلدان النامية نتائج التكنولوجيا الغربية وهي لم تمتلك بعد أسرار التكنولوجيا أي أنها لم تكتسب التكنولوجيا ، فإن نتائج التكنولوجيا المستوردة تبقى عبارة عن هياكل بلا روح •

ان الطاقة العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي هي في الوقت الراهن مركزة لدى الدول المتقدمة ،حيث تمتلك هذه الأخيرة من 90٪ الى 95٪ من الطاقة العلمية العالمية ولا يبقى للدول النامية سوى 5٪ الى 10 ٪ من هذه الطاقة •

وتخصص البلدان المتقدمة ما بين 2٪ الى 3٪ من اجمالي دخلها الوطني للبحث العلمي ، بينما لا تخصص البلدان النامية سوى 0ر5٪ من اجمالي دخلها الوطني لهذا الموضوع •

في سنة 1970 كان يوجد في الدول المتقدمة 112 عالم ومهندس مقابل كل 10•000 ساكن ، بينما كانت النسب في الدول النامية كما يلي : 69 في أمريكا اللاتينية و 22 في آسيا و6 فقط في افريقيا •

والجدول رقم -21- يعطينا فكرة أوضح عن التوزيع العالمي للوسائل المالية والبشرية المخصصة للبحث العلمي والتقني •

(1)

	مصاريف البحث والتقنية بـ 10^6 دولار امريكي	النسبة من المجموع العالمي	المصاريف بالنسبة للفرد بالدولار	الباحثون	
				المجموع (000)	النسبة من المجموع العالمي
المجموع العالمي	96.418	100ر0	66ر4	2.279	100ر0
البلدان النامية	2.770	2ر9	2ر9	288	12ر6
ـ افريقيا (بدون افريقيا الجنوبية)	298	0ر31	2ر8	28	1ر2
ـ امريكا الوسطى والجنوبية	902	0ر94	9ر0	46	2ر0
ـ آسيا (بدون اليابان)	1ر571	1ر63	2ر1	214	9ر4
البلدان المتقدمة	93.648	97ر1	182ر1	1.990	87ر4
ـ اوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي	29.509	30ر6	160ر0	750	32ر0
ـ اوروبا الغربية بما فيها اسرائيل وتركيا	21.418	22ر2	135ر1	387	17ر0
ـ امريكا الشمالية	33.716	35ر0	331ر1	548	24ر1
ـ الباقي (بما فيه اليابان واستراليا)	9.005	9ر3	129ر8	325	14ر3

جدول رقم ـ21ـ يبين التوزيع العالمي للوسائل المالية والبشرية في قطاع البحث العلمي والتقني سنة 1973 •

يبين الجدول رقم ـ21ـ بكل وضوح تركز البحث العلمي والتقني لدى الدول المتقدمة ، حيث انها تنفق 97ر1٪ من مصاريف البحث العلمي والتقني العالمي مقابل 2ر9٪ بالنسبة للدول النامية •

كما أن 87ر4٪ من الباحثين على المستوى العالمي موجود لدى الدول المتقدمة مقابل 12ر6٪ فقط لدى الدول النامية •

بعدما استعرضنا الوضع التكنولوجي في البلدان النامية ، وأهم المشاكل التي "يعاني منها ، يجدر بنا أن نذكر أن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية كبيرة في حل هذا المشكل نظرا لكونها مسؤولة بشكل كبير عن تخلف العالم الثالث •

(1) A BEN ACHENHOU OPUS cit P: 137

وهذا ما دفع الدول النامية الى المطالبة بوضع قانون[1] دولي ينظم عملية نقل التكنولوجيا • وقد أكد برنامج العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد على هذا القانون •

وكما صادقت الدورة الثالثة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاجماع على احدى التوصيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا ، ومما جاء فيها ما يلي :

(1) تدعو الدول النامية الى انشاء مؤسسات خاصة تتكفل بكل ما يتعلق بنقل التكنولوجيا مثل القيام بالدراسات ، ابرام الاتفاقات التكوين ،... الخ •

(2) كما تدعوها الى اتخاذ الاجراءات الخاصة بتسهيل النقل السريع للتقنيات التي تحتاجها •

(3) تطلب من الدول المتقدمة تسهيل النقل السريع للتكنولوجيا نحو العالم الثالث بشروط مقبولة •

(سادسا) التصنيع :

يعتبر التصنيع جوهر التنمية ، فلا تنمية حقيقية بدون تصنيع ، والتصنيع في البلدان النامية ما زال ضعيفا بصفة عامة ، رغم أن هناك بعض الدول النامية التي حققت مستويات لا بأس بها في هذا الميدان• جاء في تقرير اللجنة الخاصة حول مشاكل التنمية الدولية تحت رئاسة السيد :ويلي براندت ما يلي : ((لا[2] تملك البلدان النامية سوى نسبة ضعيفة من الانتاج الصناعي العالمي ، كانت هذه النسبة مستقرة وتدور حول 7٪ في الستينات ، وابتداء من هذا التاريخ أخذت في الارتفاع الى أن بلغت 9٪ سنة 1975 • وفي خلال الفترة من 1960 الى 1976 ارتفع انتاجها الصناعي بمعدل 7,5٪ سنويا ـ أي أكثر من مرتين بالنسبة لنفس المعدّل في الدول المصنعة التابعة لمنظمة

---

(1) Code de conduite en matiere de transfert de tecnologie.

(2) Arezki Ighmat OPUS cit P: 118.

التعاون والتنمية الاقتصادية ، ولكن بنسبة أقل من تلك المحققة في دول أوروبا الشرقية التي وصل معدل نمو انتاجها الصناعي الى 7ر8% سنويا .)) .

وقد حددت هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مارس 1975 هدف 25% من الانتاج الصناعي العالمي يجب أن تحققه البلدان النامية في حدود سنة 2000 .

ولكن الواقع يدل على أن هذا الهدف طموح جدا ومن الصعب جدا تحقيقه . حيث أنه في سنة 1980 كانت حصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي = 7% فقط .

وفعلا فقد لاحظ اجتماع هيئة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بنيودلهي في جانفي 1980 أن هدف بلوغ 25% من الانتاج الصناعي العالمي من طرف الدول النامية في حدود سنة 2000 يجب مراجعته بالتخفيض .

وفي هذا الشأن يقول الاستاذ أرزقي اغمات: ((1)) اذا قارنا حصة 9% المحققة من طرف الدول النامية سنة 1977 مع هدف 25% المحدد من طرف تصريح ليما سنة 1975 لسنة 2000 فاننا نعتقد أن هذا الهدف طموح جدا .)) .

نلاحظ مما سبق أن التصنيع في البلدان النامية مازال ضعيفا ، حيث أنه لم يشكل في أحسن الأحوال سوى 9% من الانتاج الصناعي العالمي . ولكن ضعف النتائج التي حققها التصنيع في البلدان النامية لا يعود الى ضعف المجهودات المبذولة من طرف هذه الأخيرة في هذا الميدان ، ولكن الأسباب موضوعية داخلية وخارجية مثل عدم التوفيق في اختيار نموذج التصنيع ، نقص العمالة المؤهلة ، نقص رؤوس الأموال ، قلة المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة ...الخ .

---

(1) Arezki Ighmat OPUS cit P: 188

وهـــذا مـــا دفـع بالـــدول الناميـــة الـــى طلـــب المساعـــدة من الـــدول المتقدمـــة لتطويـــر عمليـــة التصنيـــع لديهـــا • وتتمثـــل مطالـــب البلدان النامية فـــي الاتـــي :

1 ــ تقديـــم المساعـــدات الماليـــة الكافيـــة لتمويـــل عمليـــة التصنيـــع•

2 ــ تسهيـــل عمليـــة نقـــل التكنولوجيـــا •

3 ــ فتـــح أســـواق البلـــدان المتقدمـــة أمـــام المنتجـــات الصناعيـــة الاتيـــة مـــن البلـــدان الناميـــة عـــن طريـــق ازالـــة الحواجـــز الجمركيـــة وغير الجمركيـــة وتطبيـــق نظـــام الافضليـــات المعمـــم الـــذي سبـــق الكـــلام عنـــه•

وبخصـــوص هـــذه النقطـــة يبيـــن لنـــا الجـــدول رقم ــ22ــ حصـــة البلدان النامية مـــن واردات بعـــض الدول الصناعيـــة مـــن السلـــع المصنعـــة فـــي سنـــة 1978 •

(1)

فرنسا	المانيا الغربية	ايطاليـا	بريطانيـا	امركيا	اليابـان
٪4ر3	٪8ر6	٪6ر5	٪8ر3	٪21ر3	٪27ر8

جـــدول رقـــم ــ22ــ يبيـــن حصـــة البلـــدان الناميـة مـــن واردات الدول المصنعة مـــن السلـــع المصنعـــة، سنـــة 1978 •

يظهـــر مـــن الجـــدول رقم ــ22ــ ان بعـــض الـــدول المتقدمـــة (امريكـــا واليابـــان) تستـــورد نسبـــة لا بأس بهـــا مـــن السلـــع المصنعـــة مـــن الـــدول الناميـــة •

ان البلـــدان الناميـــة بتصديرهـــا لموادهـــا الاوليـــة فـــي شكلهـــا الخـــام فانهـــا تخســـر مرتـــين ، المـــرة الاولـــى عندما تصـــدر هـــذه المواد بأسعـــار بخســـة، والمـــرة الثانيـــة عندمـــا تستـــوردهـــا فـــي شكـــل سلـــع مصنعـــة بأسعـــار مضاعفـــة عـــدة مـــرات •

ولهـــذا فان عمليـــة تحويـــل المـــواد الاوليـــة محليـــا تفيـــد البلـــدان الناميـــة كثيـــرا ومـــن عـــدة نواحـــي منهـــا : تنميـــة التصنيـــع لديها ، توفـــير

(1) A. BEN ACHENHOU OPUS cit P: 100

مناصب جديدة للشغل ، الحصول على ايرادات أكثر من العملة الصعبة ...الخ .

والجدول رقم -23- يبين لنا الايرادات الاضافية من العملة الصعبة التي حصلت عليها البلدان النامية في سنة 1975 نتيجة لتحويل بعض المواد الأولية محليا .

ان الجدول رقم - 23- يبين بكل وضوح ما يمكن أن تربحه الدول النامية اذا ما قامت بتحويل موادها الأولية محليا ،وما يمكنها أن تخسره بالمقابل ان صدرتها في شكلها الخام.

(1)

المنتوج الاولي		المرحلة الاولى من التحويل		المرحلة الثانية من التحويل		مجموع الايرادات الاجمالية الاضافية ( )	نسبة الايرادات الاضافية الخام الى قيمة صادرات المنتوجات الاولية
	قيمة صادرات البلدان النامية	المنتوج المحصل عليه	الايرادات الخام الاضافية	المنتوج المحصل عليه	الايرادات الخام الاضافية		
نحاس	2865		230		970	1200	0,42
البوكسيت الومين الومنيوم	1300		4400 (a)		5800	10200	7,85
فوسفاط	1480 (b)		3800		—	3800	2,56
مطاط طبيعي	1525		1300		2000	3300	2,16
قطن	2091		1300		2600	3900	1,86
الجوت	600 (b)		80		—	80	0,13
الجلود والفرو	480		800		—	800	1,67
خشب	2045		3400		—	3400	1,66
الكاكاو	1605		340		—	340	0,21
القهوة	3936		170		—	170	0,04
المجموع	17927		15820		11370	27190	1,52

(a) استهلاك الطاقة يستوجب حوالي 40٪ من الايرادات الاضافية •

(b) بما في ذلك قيمة المنتوجات نصف المحولة •

ـ جدول رقم ـ23ـ يظهر الايرادات الاضافية في شكلها الخام من العملة الصعبة للبلدان النامية، والمحصل عليها بفضل تكثيف التحويل المحلي لبعض المواد سنة 1975 ((بملايين الدولارات))ـ

(1) ALFRIDO ERIC CALCAGNO et...,Le Monologue Nord-Sud du mythe de l'aide a la realite du sous developpement, P:55

حسب الارقام الواردة في الجدول رقم - 23- فان البلدان النامية اذا ما قامت بتحويل النحاس محليا ، فانه في المرحلة الأولى يمكنها الحصول على قيمة اضافية تساوي $\frac{230}{2865} \times 100 = 8\%$ من قيمة النحاس في شكله الخام ، وفي المرحلة الثانية يمكنها الحصول على قيمة اضافية تساوي $\frac{970}{2865} \times 100 = 34\%$ من قيمة النحاس في شكله الخام وهكذا يكون مجموع القيمة الاضافية التي تحصل عليها البلدان النامية = 42% من قيمة النحاس في شكله الخام • والعكس هو الصحيح في حالة ما اذا صدرته في شكله الخام ، فانها تكون قد خسرت 42 % من قيمته •

والخسارة تكون أفدح في حالة تصدير البوكسيت والالومين والالومينيوم في شكله الخام ، حيث أنها تبلغ 785% من قيمته ، أي أن القيمة التي تخسرها البلدان النامية في هذه الحالة تساوي تقريبا 8 أضعاف القيمة التي تحصل عليها • وحتى عندما نطرح 40% من القيمة الاضافية التي تستوعبها الطاقة المستعملة في التحويل ، فان الخسارة تبقى كبيرة ، وتصبح تساوي 10200 - $(\frac{40 \times 10200}{100}) =$ 6120 مليون دولار ، أي تساوي $\frac{6120}{1300} \times 100 = 469\%$ من قيمة المعدن في شكله الخام ، أي تصبح الخسارة حوالي 5 أضعاف بدلا من 8 أضعاف•

وهكذا تبين لنا هذه الارقام بما لا يدع مجالا للشك أهمية تحويل المواد الأولية محليا بدل تصديرها في شكلها الخام ، وهي في أغلب الأحيان تكون أبسط مراحل التصنيع •

(سابعا) **المنظمات الدولية :**

تسيطر الدول المتقدمة على كل المنظمات الدولية من حيث الاشراف والتوجيه والتصويت واتخاذ القرارات ، فأهملت بذلك مصالح البلدان النامية • الشيء الذي دفع هذه الاخيرة للمطالبة بادخال بعض الاصلاحات على ميكانيزم عمل هذه المنظمات ، وخاصة فيما يتعلق بالتصويت واتخاذ القرارات •

وقد قدم منتدى العالم الثالث الاقتراحات التالية لإعادة تنظيم المنظمات الدولية •

أ ـ **العالمية** : أي أن تكون كل دول العالم أعضاء في هذه المنظمات وأن توزع مقراتها على مختلف دول العالم •

ب ـ **الديمقراطية** : أي أن كل الدول الأعضاء في هذه المنظمات تشارك مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات • في هذه الحالة يمكن للبلدان النامية أن تدافع عن حقوقها داخل هذه المنظمات أو الهيئات •

جـ ـ **اللامركزية** : أي ان تكون هناك لجان متخصصة تدرس المشاكل في عين المكان ، ثم ترسل تقاريرها الى الهيئة المركزية لتقوم بتجميع هذه التقارير وتنسيقها وتحليلها •

د ـ تخفيض التكاليف الادارية لهذه المنظمات•

انها اقتراحات جديرة بالاهتمام ، ولو طبقت لساهمت في اصلاح النظام الاقتصادي الحالي ،وجعلت هذه المنظمات منظمات دولية قولا وعملا •

(ثامنا) **الممتلكات العامة للبشرية** :

تسيطر الدول المتقدمة اليوم بفضل تفوقها العلمي والتقني سيطرة مطلقة على ما تعتبره الامم المتحدة ممتلكات عامة للبشرية مثلا : أعماق البحار والمحيطات خارج المياه الاقليمية ،والفضاء الخارجي ... الخ • فالدول النامية غير قادرة على منافسة الدول المتقدمة في هذا المجال، ولهذا فهي تطالب بوضع قوانين تنظم عملية استغلال هذه الموارد • حيث أن أعماق البحار والمحيطات تحتوي على موارد اقتصادية لا يستهان بها ، فالمحيطات توفر 11٪ من الاستهلاك العالمي من البروتينات الحيوانية وأكثر من 20٪ من الانتاج العالمي من النفط و 11٪ بالنسبة للغاز الطبيعي •

../...

الجـــدول رقـم ــ 24ـ يبين حصـة البترول البحـري من انتـاج البـترول العالمي • (1)

	1960	1965	1973	1974	1976
الانتاج العالمي بملايين الاطنان	1050	1500	2740	2840	2936
الانتاج البحري (مليون طن)	100	200	500	463	590
النسبـة المئويـة للانتـاج البحري مـن الانتـــاج العالمـــي	10	13	18	16	20

جدول رقم ــ24ــ يبين حصـة البترول البحـري من الانتـاج العالمـي للبترول •

نلاحـظ مـن الجـدول أعـلاه أن حصـة البـترول المستخـرج مـن البحـر مـن الانتـاج العالمـي للبترول فـي زيـادة متصـرة مـا عـدا سنة 1974 ثـم عـادت الـى الارتفـاع فـي سنـة 1976 •

مـع الاشـارة الـى انـه فـي السنـوات الاخـيرة ازدادت أهميـة النفـط المستخـرج مـن البحـر وخاصـة مـا تستخرجـه بريطانيـا مـن بحـر الشمـال •

وتجـدر الاشـارة الـى أن النفـط المستخـرج مـن البحـر ستـزداد أهميته فـي المستقبـل ، نظـرا للتطـور العلمـي الكبيـر الـذي قـلل مـن تكاليـف استخـراج هـذا النفـط ، بالاضافـة الـى أن اكتشافـه واستغلالـه يعتبر حديثـا بالنسبـة للنفـط المستخـرج مـن الارض والذي سينضـب خـلال 30 أو 40 سنـة حسـب التقديـرات•

هـذا مـا دفـع بالامـم المتحـدة الـى انشـاء مؤتمـر خـاص لدراسـة حقـوق الـدول فـي البحـار والـذي يحمـل اسـم ((مؤتمـر الامـم المتحـدة لقانون البحـار)) •

---

(1) GILLES CHOURAQUI, La mer confisquee, un nouvel ordre oceanique favorable aux riches P:243

••/•••

الفصل الثاني : مراحل الحوار بين الشمال والجنوب ونتائجه

المبحث الأول : استعراض تاريخي

رغم ان تسمية الحوار بين الشمال والجنوب لم تطلق الا في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي في سنة 1975. الا أنه يمكن ارجاع بداية هذا الحوار الى الوقت الذي بدأ فيه التفكير في مشاكل التنمية في دول العالم الثالث . أي الى بداية الستينات حيث أقرّت الامم المتحدة العشرية الأولى للتنمية التي طالبت بتحقيق نمو لا يقل عن 5٪ سنويا في معدّل الدخل الوطني للدول النامية .

ثم جاء اعلان القاهرة في سنة 1962 والذي قدّم اقتراحات ملموسة حول رفع الحواجز الخارجية خاصة الحواجز الجمركية من وجه صادرات البلدان النامية ، واستقرار أسعار المواد الأولية، كما أيد فكرة انشاء مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وفي سنة 1964 انعقد في جنيف المؤتمر الأول لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ثم تلته الاجتماعات الاخرى لنفس المنظمة .فانعقد المؤتمر الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية في نيودلهي بالهند سنة 1968 ، وصادق على ((نظام الافضليات المعمم)) كما أشرنا الى ذلك في الفصل الأول .

ثم انعقد المؤتمر الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية في سنتياغو بالشيلي سنة 1972 ،واتخذ قرارات مهمة فيما يخص تحسين ظروف التجارة الخارجية للبلدان النامية ،ونقل الموارد المالية من الدول المتقدمة نحو البلدان النامية ونقل التكنولوجيا . وقد أشرنا الى ذلك في الفصل الأول .

وفي سنة 1973 انعقد في الجزائر المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز

../...

وطالب باقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

وفي سنة 1974 انعقدت الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة بطلب من الجزائر لدراسة مشاكل المواد الاولية والتنمية ، وصادقت على وثيقتين مهمتين هما ((الاعلان من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد)) و ((برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •))

وفي ديسمبر من نفس السنة أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العادية ((29)) ((ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية))• وفي سنة 1975 أصدرت الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة تقريرا حول التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ثم جاء المؤتمر الذي أطلق عليه اسم مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب وهو مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي الذي انطلق في ديسمبر 1975 واستمر الى غاية 1977 •

وفي سنة 1976 انعقد بنيروبي عاصمة كينيا المؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،وصادق على البرنامج المتكامل لـ 18 مادة أساسية •

وفي سنة 1979 انعقد في مانيلا عاصمة الفليبين المؤتمر الخامس لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية • وفي سنة 1983 انعقد المؤتمر السادس لنفس المنظمة في بلغراد بيوغوسلافيا ،وانعقد المؤتمر السابع لنفس المنظمة أيضا في جنيف سنة 1987 •

ومما سبق نلاحظ أن عمر الحوار بين الشمال والجنوب أصبح قريب من 30 سنة ، مع عشرات المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات• وعليه فان حجم هذا البحث لا يسمح بالاستعراض التفصيلي لكل هذه المؤتمرات وما توصلت اليه من نتائج وتوصيات •ولهذا ارتأينا الاقتصار على اعطاء خلاصة عن كل مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة

••/•••

للتجارة والتنمية ، والاستعراض التفصيلي للاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد واللذين أقرتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي أقرته الدورة العادية ((29)) للجمعية العامة للامم المتحدة ، ومؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب . وذلك للاسباب التالية : الاعلان ، وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، تعتبر الركائز الثلاثة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أما مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي ، والذي سمي بمؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب فيعتبر أهم محطة لهذا الحوار نظرا لاهمية المواضيع التي تناولها والمناقشات التي دارت أثناءه وطول المدة التي استغرقها ، وهو أول مؤتمر يحمل اسم الحوار بين الشمال والجنوب ،

المبحث الثاني : مؤتمرات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الكونسيد) .

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة سنة 1964 انشاء ((منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية)) لتكون هيئة من هيئاتها المختصة .

ومجال اختصاص هذه المنظمة واسع جدا ، فهي تدرس مشاكل التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، قضايا المواد الاولية ، نقل التكنولوجيا ، تمويل التنمية ، الديون ، تجارة الخدمات مثل النقل البحري ، التعاون بين الشمال والجنوب ، المشاكل الخاصة ببعض الدول النامية كتلك التي ليس لها منافذ بحرية والدول الاقل نموا ...الخ .

تقسم الدول أعضاء منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى أربع مجموعات هي : A ، B ، C ، D . كما يلي[1]:

---

(1) التقسيم يتم على أساس اقتصادي - اجتماعي وسياسي .

المجموعتين A و C تضمّ البلدان النامية أو ما يسمى مجموعة الـ77 وهي موزعة كما يلي : المجموعة " A " تضمّ كل الدول الافريقية والآسيوية بالاضافة الى يوغوسلافيا . والمجموعة " C " تضمّ دول أمريكا اللاتينية بما فيها كوبا .

أما المجموعة " B " فتضمّ كل دول أوروبا الغربية بما فيها قبرص وتركيا ودول أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة ، واليابان . وتضمّ المجموعة " D " الدول الاشتراكية الأوروبية . وللمنظمة مجلس يعقد دورتين في السنة ، ويقوم بتحضير أعمال المؤتمرات ومتابعة عملية تنفيذ مقرراتها .

وتعقد المنظمة مؤتمرا كلّ أربع سنوات يجمع البلدان المتقدمة والبلدان النامية لدراسة مجموعة من المشاكل تهم الطرفين . وقد عقدت لحدّ الآن سبع مؤتمرات هي :

<u>المؤتمر الأول</u> : عقد في جنيف سنة 1964 . وباعتباره أول مؤتمر في حياة المنظمة ، فقد ظهرت خلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول اختصاصات هذه المنظمة . فالدول النامية ومعها الدول الاشتراكية أرادت أن تجعلها هيئة مختصة تابعة للامم المتحدة ، بينما عارضت الدول المتقدمة الرأسمالية ذلك خوفا من أن تنافس هذه المنظمة الجديدة أعمال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية[1].

ثمّ توصل الطرفان الى اتفاق يقضي بجعلها هيئة مساعدة للجمعية العامة للامم المتحدة .

ورغم ان نتائج هذا المؤتمر كانت ضعيفة ، فقد توصل الى اتفاق يتضمن مطالبة الدول الغنية بتخصيص 1٪ من دخلها الوطني للدول الأقل نموّا .

<u>المؤتمر الثاني</u> : عقد بنيودلهي في الهند سنة 1968 . وتحضيرا لهذا

---

(1) G.A.T.T

المؤتمر عقدت مجموعة "77" اجتماعا في الجزائر في نوفمبر 1967 أصدرت على اثره ما يسمى بميثاق الجزائر ، والذي عرض على المؤتمر فرفضته الدول المتقدمة •

ولم تستجب نتائج هذا المؤتمر لكل مطالب ومطامح البلدان النامية • ولكنه أقرّ اتفاقا هاما يقضي بانشاء نظام الافضليات المعممة ، ومضمونه أن تقدم البلدان المتقدمة تسهيلات جمركية لصادرات البلدان النامية دون تمييز بينها ودون أن تطالب بالمعاملة بالمثل بالنسبة لصادراتها نحو البلدان النامية • كما قرّر توسيع نسبة المساعدة المقرّرة في المؤتمر الاول لتصبح 1% من اجمالي الناتج الوطني بدلا من الدخل الوطني •

المؤتمر الثالث : عقد بسنتياغو في الشيلي سنة 1972 • وقد سبق هذا المؤتمر أيضا اجتماع لمجموعة "77" عقدته في أكتوبر 1971 بليما عاصمة البيرو ، وأصدرت على اثره ما يسمى بتصريح ليما ، والذي أكد على أغلب النقاط التي جاءت في ميثاق الجزائر • وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات بهدف ترقية صادرات البلدان النامية ، وتحسين شروط المساعدات العمومية من أجل التنمية •

المؤتمر الرابع : عقد بنيروبي عاصمة كينيا سنة 1976 • أهمّ ما بحثه هذا المؤتمر هو سياسة المنتجات الاساسية ، والأمور النقدية والمالية العالمية •

فيما يخصّ سياسة المنتجات الاساسية ، أقرّ المؤتمر ((البرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية)) وقد تكلفنا عنه في الفصل الأول •

أما فيما يخصّ الشؤون النقدية والمالية ، فقد تضمن جدول أعمال المؤتمر النقاط التالية :

1 ـ اجراءات تخفيض حدة المديونية للبلدان النامية •
2 ـ زيادة التدفقات المالية نحو البلدان النامية •
3 ـ تحسين الاوضاع النقدية والمالية للبلدان النامية •
4 ـ اصلاح نظام النقد الدولي •

••/•••

المؤتمر الخامس: عقد بمانيلا عاصمة الفلبين سنة 1979 • كان هذا المؤتمر فاشلا بصفة عامة ، ولم يحقق آمال البلدان النامية المنتظرة منه • وأسباب الفشل تعود الى عدم توفر الارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة ونقص التضامن بين الدول النامية •
وأكد هذا المؤتمر على ما يلي :

- أهمية تصنيع المنتجات الاساسية في البلدان النامية •
- ازالة الحواجز التي تعيق المنافسة الحرّة بين مؤسسات التسويق للبلدان النامية والبلدان المتطوّرة •

وأثناء هذا المؤتمر رفضت الدول المتقدمة النقاط التالية :

(1) – بلوغ المساعدة العمومية من أجل التنمية نسبة 0,7% من اجمالي الناتج الوطني خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات •
(2) – يجب أن تخضع التدفقات المالية لأولويات التنمية في البلدان النامية •
(3) – عمل الدول المتقدمة على انجاح عقد التنمية الثالث للامم المتحدة الذي بدأ سنة 1980 •
(4) – تشكيل لجنة من الخبراء تابعة " للكوسيد " لاقتراح الاصلاحات المناسبة لنظام النقد الدولي •
(5) – حث الصندوق والبنك الدوليين على تحسين شروط الاقراض للبلدان النامية •

المؤتمر السادس: انعقد في بلغراد بيوغوسلافيا في الفترة من 06 جوان الى 02 جويلية 1983 • وقد خرج بتوصيات وقرارات تهمّ مواضيع متعدّدة • فأكد مرّة أخرى دعمه للصندوق المشترك للمنتجات الاساسية ، وضرورة تطبيق الاتفاق بدون تأخير أكثر ، كما عبر عن ارتياحه لروح التصرف التي برهنت به بعض الدول عن موافقتها على هذا القرار ، والحّ على كل الدول التي لم توافق ولم توقع بعد على الاتفاق المتضمن انشاء الصندوق المشترك

للمنتجات الاساسية أن تعمل ذلك في أقرب وقت ممكن ، كما أكد على ضرورة الاسراع بتطبيق البرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية ، وأصبح على كل الدول أن توفي بالتزامها المتمثل في قبولها لهذا البرنامج ، وبالتالي أن تعمل على تحقيق ما جاء فيه ، وأكد على ضرورة أن تساهم البلدان النامية في تحويل موادها الأولية محليا ، وتساهم كذلك في عملية النقل والتوزيع لهذه المواد ، وضرورة تحسين وتدعيم الدخل الحقيقي للبلدان النامية عن طريق زيادة ايراداتها من صادراتها وحماية هذه الايرادات من التقلبات الشديدة ،

وقد اتفق المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة العمل على ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها البلدان المتقدمة في طريق صادرات البلدان النامية ، وأنه يجب على البلدان المتقدمة أن تدخل تعديلات على مخططاتها التفضيلية ، بحيث تستجيب لدور وأهداف وخصائص نظام الافضليات المعمم من حيث التعميم وعدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين البلدان النامية ،

وقد دعى هذا المؤتمر الدول المتقدمة الى اتخاذ اجراءات لتخفيف عبء الديون وخدماتها على البلدان النامية ، وطلب بالحاح من الدول المتقدمة أن توفي بالتزامها في اطار العشرية الثالثة للتنمية والمتمثل في تقديم 0,7% من اجمالي ناتجها الوطني كمساعدة عمومية من أجل التنمية ، وعلى الدول المتقدمة التي لم تبلغ مساعداتها هذه النسبة أن تضاعف جهودها لبلوغها ، كما ان هدف 1% يجب أن يحقق بعد ذلك بأسرع ما يمكن ، كما تطرق المؤتمر الى مسائل أخرى كثيرة مثل المسائل النقدية الدولية والقانون الدولي لنقل التكنولوجيا ... الخ ،

<u>المؤتمر السابع</u> : عقد هذا المؤتمر في جنيف بسويسرا ابتداء من 07/09/ 1987 واستمر أكثر من ثلاثة أسابيع ، وكان برنامج عمله يشمل

المواضيع التالية : الديون الخارجية ، أسعار المواد الأساسية ،التجارة الدولية ، البلدان الأقل نموا .

وقد توصل المؤتمر الى أربع مقررات ، يتعلق الأول بالديون الخارجية وقد اعترف بالمسؤولية التضامنية لكل الدول التي يهمها الأمر ،وذكر بالتدفق السلبي للموارد المالية من الجنوب نحو الشمال عن طريق خدمات الديون ، وشجع البنوك التجارية للدول المتقدمة على التحلي بالمرونة عند مناقشة مشكل الديون ومنح قروض جديدة ، وعالج باسهاب الوضعية الخاصة للبلدان الأقل نموا .

أما المقرر الثاني فيخص التجارة الخارجية ، فأكد على ضرورة التخفيف من حدة الحماية ، وازالة الحواجز الجمركية .

ويخص المقرر الثالث المنتجات الاساسية ، وتضمن طلب المؤتمر من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العمل على مضاعفة الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه المنتجات .

وخصص المقرر الرابع للبلدان الأقل نموّا فتمنى من خلاله المؤتمر أن تحصل هذه الدول على فترات أطول فيما يخصّ تسديد الديون ، وكذلك فترات سماح أطول ، كما طلب من الدول المتقدمة أن تخصص 15ر0٪ من اجمالي ناتجها الوطني كمساعدة عمومية لهذه الدول . وقد تميز هذا المؤتمر بحدثين بارزين هما : توقيع الاتحاد السوفياتي على القرار المتضمن انشاء الصندوق المشترك الخاص بالمنتجات الأساسية ،الشيء الذي سيجعل هذا الصندوق عمليا . والحدث الثاني هو اعلان اليابان بأنه سيعيد توظيف 30 مليار دولار في البلدان النامية خلال الثلاث سنوات المقبلة .

وبصفة عامة كان الرأي السائد خلال انعقاد مؤتمرات الكوسيد هو أن شروط التبادل في التجارة الدولية تميل الى غير صالح البلدان النامية للأسباب التالية :

1 ـ انخفاض حجم صادراتها الزراعية بسبب سوء الأحوال الجوية •

2 ـ انخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية بسبب تقلبات السوق العالمية •

3 ـ تباطؤ نمو صادراتها بسبب :

أ ـ عدم ارتفاع طلب المستهلكين •

ب ـ فرض قيود جديدة على منتجاتها •

جـ ـ منافسة المواد الاصطناعية للمواد الطبيعية •

4 ـ عدم قدرة البلدان النامية على التغيير السريع لاقتصادياتها لتتكيف مع الطلب العالمي •

ومن الحلول التي اقترحت خلال هذه المؤتمرات نذكر ما يلي :

1 ـ عقد اتفاقيات دولية تنظم تجارة المنتجات الاساسية •

2 ـ انشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار المواد الأساسية •

3 ـ تقديم التعويض المالي للدول النامية •

4 ـ أن تقدم البلدان المتقدمة 7ر0% من اجمالي ناتجها الوطني كمساعدة عمومية من أجل التنمية ، ثم تطوير هذه النسبة لتصبح 1% •

5 ـ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية من وجه صادرات البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة •

6 ـ تنويع البلدان النامية لمنتجاتها وبالتالي صادراتها •

7 ـ تكوين مخزونات معدلة من المنتجات الاساسية التي تصدرها البلدان النامية •

8 ـ مساعدة البلدان النامية على انشاء صناعات تحويلية •

9 ـ اعتبار المواد الاصطناعية منافسة للمواد الطبيعية •

وأغلب هذه التوصيات لم تجد طريقها الى التطبيق ما عدا المساعدة المالية ، ولكنها لم تبلغ النسبة المقررة الا من طرف دولة أو دولتين ، وكذلك نظام الافضليات المعمم الذي شرع في تطبيقه بطريقة محتشمة ، والصندوق المشترك الذي سيصبح عمليا بعد أن وقع الاتحاد السوفياتي على الاتفاق المتضمن انشائه •

المبحث الثالث : الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة •

انعقدت هذه الدورة في أبريل وماي 1974 بطلب من الجزائر لمناقشة قضية المواد الأولية والتنمية ، وتمخضت عن وثيقتين هامتين جدّا وهما :

1 ـ الاعلان من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

2 ـ برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

(أولا) : الاعلان من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد :-

وافقت الدول المشاركة على هذا الاعلان بالتراضي العام مع بعض التحفظات • وجاء في بدايته أن أعضاء الأمم المتحدة قد دعوا الجمعية العامة في دورة خاصة لتدرس لأول مرّة مشاكل المواد الأولية والتنمية ، ودراسة أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجموعة الدولية •

كما يعلنون عزمهم وتصميمهم على العمل معا بصورة استعجالية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه العدالة والمساواة والسيادة والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة ، والتعاون بين كل الدول بغضّ النظر عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لتصحيح الاختلالات الموجودة في النظام الاقتصادي الدولي الحالي •

ولتحقيق ذلك أصدروا عدد من التصريحات من أهمها :

(أ) ـ بذلت مجهودات تقنية في كل ميادين النشاط الاقتصادي في خلال العقود الثلاثة الأخيرة يمكن أن تساهم بصورة معتبرة في تحسين أوضاع كل الشعوب ، الا أن بقايا الهيمنة الأجنبية والتمييز العنصري والاستعمار الجديد بكل أشكاله ما زالت تشكل أكبر الحواجز في طريق تحرّر وتقدّم كل الشعوب المعنية • كما أن مزايا التطوّر التقني ليست موزعة توزيعا عادلا بين أعضاء المجموعة الدولية •

../...

كما أن دخل بلدان العالم الثالث التي يمثل سكانها 70٪ من مجموع سكان العالم لا يمثل سوى 30٪ من الدخل العالمي.

والفارق بين الدول المتقدمة والدول النامية مازال يتسع باستمرار بسبب هذا النظام الذي وجد في وقت لم تكن أغلب الدول النامية قد استقلت بعد.

ولهذا ظهر أنه يستحيل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة في اطار النظام الاقتصادي الحالي.

(ب) ـ يتناقض النظام الاقتصادي الدولي الحالي بصفة مباشرة مع تطور العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر.

منذ 1970 تعرض الاقتصاد العالمي الى عدّة أزمات عميقة كانت لها آثار كبيرة خاصة على اقتصاديات البلدان النامية التي أصبحت الآن قوّة معتبرة يظهر أثرها في كل ميادين النشاطات العالمية.

وعليه فان تطور علاقات القوة في العالم يدعو الى مشاركة فعالة وكاملة وعادلة للدول النامية في تشكيل وتطبيق كل المقررات التي تهمّ المجموعة الدولية.

(ج) ـ كل هذه التغييرات أظهرت بأنه توجد علاقة اعتماد متبادل بين كل أعضاء المجموعة الدولية ،وبالتالي لايمكن فصل مصالح البلدان المتقدمة عن مصالح البلدان النامية، حيث هناك ترابط بين ازدهار اقتصاد البلدان المتطورة ونمو البلدان المتخلفة. وعليه يمثل التعاون الدولي بهدف التنمية ، الهدف والواجب المشترك بين كلّ الدول.

(د) ـ يجب أن يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الجديد على المبادئ التالية :

1 ـ السيادة المطلقة للدول ، حرية تقرير المصير لكل الشعوب ،عدم احتلال أراضي الغير بالقوة ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

../...

2 ـ توسيع التعاون بين الدول الى أكبر حدّ ممكن بشكل عادل، يؤدي الى ازالة الفروق الموجودة في العالم ويضمن الازدهار للجميع.

3 ـ مشاركة حقيقية لكل دول العالم بشكل عادل وبصفة فعالة في حلّ المشاكل الاقتصادية الدولية. وذلك خدمة للمصلحة العامة لكل الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجموعة من الدول النامية.

4 ـ حرية كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي دون أن تتعرض الى أي نوع من التمييز في المعاملة.

5 ـ السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية وكلّ النشاطات الاقتصادية وما يتبع ذلك من حقّ المراقبة والتوجيه والتأميم...

6 ـ حق كل الدول ـ أرضا وشعبا ـ الخاضعة لأيّ نوع من الهيمنة الأجنبية في استعادة حقوقها مع تعويض كامل لما أستغلّ من خيراتها.

7 ـ وضع اجراءات تسمح بتنظيم ومراقبة الشركات متعددة الجنسية لتعمل وفق مصالح البلدان الموجودة فيها.

8 ـ أن تكون هناك علاقات صحيحة وعادلة بين أسعار صادرات وواردات الدول النامية لتحسين معدّلات التبادل بالنسبة لهذه الدول.

9 ـ أن تقوم المجموعة الدولية بمنح مساعدات للدول النامية بدون أي شرط سياسي أو عسكري.

10 ـ تحسين منافسة المواد الطبيعية للمواد الاصطناعية.

11 ـ معاملة تفضيلية للبلدان النامية، دون المطالبة بالمعاملة بالمثل من طرف الدول المتقدمة في كل ميادين التعاون الاقتصادي الدولي كلما أمكن ذلك.

12 ـ خلق ظروف مناسبة لتحويل الموارد المالية نحو البلدان النامية.

../...

13 ـ مشاركة الدول النامية في مزايا العلم والتقنية الحديثة وترقية تحويل التقنيات نحو هذه البلدان •

14 ـ ضرورة القضاء على التهذير سواء في المواد الأولية أو في المواد الغذائية •

15 ـ ضرورة تسخير البلدان النامية لكل مواردها من أجل التنمية •

16 ـ تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتقني بين البلدان النامية •

17 ـ تشجيع دور منظمات المنتجين في اطار التعاون الدولي •

18 ـ القيام بنشاط جعل من أهمّ أهداف اصلاح نظام النقد الدولي هو ترقية التنمية في الدول المتخلفة •

(هـ) ـ الاقرار الجماعي لاستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية للعشرية الثالثة يسجل مرحلة مهمة في تطوير التعاون الاقتصادي الدولي على أسس صحيحة وعادلة ،كما أن تنفيذ ما تضمنته هذه الاستراتيجية يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف هذا الاعلان •

(و) ـ يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تكون قادرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي ، وحماية حقوق كل الأطراف،وأن تلعب دورا أكبر في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد.وكذلك مطلوب من كل أعضاء الامم المتحدة بذل كل ما في وسعهم من أجل تطبيق ما جاء في هذا الاعلان •

(ي) ـ هذا الاعلان سيكون أحد القواعد الأكثر أهمية والتي ترتكز عليها العلاقات الاقتصادية بين كل الشعوب والدول •

نلاحظ أن النقطة الأخيرة من هذا الاعلان تقول بأنه سيكون أحد القواعد الأكثر أهمية التي ترتكز عليها العلاقات الاقتصادية الدولية • وهو فعلا كما سبق وأن ذكرنا يشكل أحد القواعد الثلاثة

••/•••

التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد • والقاعدتين الاخريين هما برنامج العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وسيأتي تفصيلهما •

وقد قدم لنا الاعلان من أجل نظام اقتصادي دولي جديد أولا صورة عن الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة حاليا • مثلا : أن مزايا التقدم والتطور لم تستفد منها كل الشعوب، بل أن بعضها مازال مستعمرا ، مما أدى الى اتساع الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية • وهذا طبعا بسبب النظام الاقتصادي السائد حاليا في العالم والذي وجد في غياب أكثر البلدان النامية •

والآن وقد استقلت هذه الأخيرة وأصبح لها دور فعال في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فانه من الضروري تغيير القوانين والانظمة التي تحكم هذه العلاقات بأخرى تلائم المرحلة الجديدة وتلبي خاصة مطالب البلدان النامية وتأخذ مصالحها بعين الاعتبار، كما أن الواقع أثبت أن هناك اعتمادا متبادلا بين مختلف اقتصاديات العالم • وعليه فان تطور اقتصاديات البلدان النامية سينعكس ايجابيا على اقتصاديات البلدان المتقدمة ويساعدها على تجنب كثير من الازمات وقد بينا ذلك بالارقام في الفصل الأول • وهذا يعتبر ردا على البلدان المتقدمة المتخوفة من منافسة اقتصاديات البلدان النامية في حالة ما اذا حققت نوع من التطور •

ويقدم لنا هذا الاعلان ثانيا مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وهي تتوافق مع المطالب التي تقدمت بها البلدان النامية وما تقرر في مختلف دورات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية • وهناك نقطة مهمة لم يذكرها الاعلان صراحة وهي مشكل الديون الخارجية التي أثقلت كاهل البلدان النامية ، واكتفى بذكر ضرورة خلق الظروف المناسبة لتحويل الموارد المالية نحو البلدان النامية •

يقدم هـذا الاعـلان (18) نقطـة يرتكـز عليهـا النظـام الاقتصـادي الدولـي الجديـد. النقـاط من 1 الـى 6 تركـز علـى سيـادة الدول علـى مواردهـا وأهميـة التعـاون الدولـي .

فيمـا يخـص النقطـة السابعـة والمتعلقـة بوضـع اجراءات لمراقبـة الشركات متعـددة الجنسيـات ، فانهـا تلبـي الطلـب الـذي تقدمت بـه البلـدان الناميـة وهـو وضـع قانـون ينظـم عمـل هـذه الشركـات .

النقـاط من 8 الـى 11 تـدور حـول التجـارة الخارجيـة للبلـدان النامية مثـل تحسيـن معـدّلات التبـادل والمعامـلات التفضيليـة لصادرات البلـدان الناميـة ...الخ .

ويواصـل الاعـلان فـي النقـاط الباقيـة ذكـر باقـي مرتكـزات النظـام الاقتصـادي الدولـي الجديـد. ويذكـر فـي النقطـة 16 ضـرورة تدعـيم التعـاون جنـوب ـ جنـوب لمـا لـه مـن أهميـة كبيـرة فـي تدعـيم موقـف البلـدان الناميـة فـي تحاورهـا مـع دول الشمـال .

وثالثـا يركـز هـذا الاعـلان علـى دور الامم المتحـدة فـي تحقيـق النظـام الاقتصـادي الدولـي الجديـد . وسنرى أهميـة هذه النقطة عند الكـلام علـى المفاوضـات الشاملـة فـي الفصـل الرابـع .

(ثانيـا) ـ برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

برنامـج العمـل مـن أجـل اقامـة نظـام اقتصـادي دولـي جديـد أشبـه بجـدول أعمـال من (10) نقـاط تشكـل الخطـوط العريضـة التـي يجـب أن يـدور حولهـا الحـوار بهـدف ايجـاد أنسب الطرق لتحقيـق النظـام الجديـد .

(النقطة الاولـى) :

تـدور حـول المشكـلات الأساسيـة المتعلقـة بالمـواد الأوّليـة وأثرها علـى التجـارة والتنميـة . وفـي هـذه النقطـة يؤكـد البرنامـج على ما يلي :

(1) فيما يخص المواد الاوّلية : يجـب أن تبـذل كـلّ المجهـودات الممكنـة لتحقيـق

مـا يلـي :

• اتخـاذ الاجـراءات التي تسمح للـدول الناميـة خاصـة باسترجـاع واستغلال، وتقيـم ، وتسويـق ،وتوزيـع مواردهـا الطبيعيـة .

• تسهيـل عمـل جمعيـات المنتجـين لمـا لهـا من أثـر على السير المنتظم لتجـارة المنتجـات الطبيعيـة ، وضمـان حقـوق الـدول المنتجـة .

• من أجـل اتخـاذ اجـراءات لقلـب الاتجـاه المستمـر لتجميد وانخفـاض السعـر الحقيقـي لكثير من المنتجـات الاساسيـة المصـدرة من قبل الدول الناميـة رغـم الارتفـاع العـام لأسعـار المنتجـات الاساسيـة ،الشيء الذي نتـج عنـه انخفـاض مـوارد البلـدان الناميـة الناتجة عن صادراتهـا .

• اتخـاذ اجـراءات لحمايـة المـواد الطبيعيـة من منافسـة المـواد الاصطناعيـة .

• اتخـاذ اجـراءات لتحويـل المـواد الأوليـة في البلدان المنتجة لهـا .

(2) فيمـا يخـص التغذيـة :

يجـب أن تبـذل كـل الجهـود الممكنـة لتحقيـق ما يلـي :

+ أخـذ مشاكـل التغذيـة الـتي تعانـي منهـا الـدول الناميـة بعين الاعتبار وخاصـة فـي أوقـات العجـز الغذائـي ، وهـذا فـي اطـار المجهودات الدوليـة المتعلقـة بالتغذيـة .

+ الأخـذ بعـين الاعتبـار أن بعض الـدول الناميـة لها أراضـي صالحـة غـير مستغلـة أو مستغلـة جزئيـا بسبـب قلـة الامكانيـات ،ولو استغلـت لساهمـت فـي القضـاء علـى العجـز الغذائـي .

+ بـذل الجهـود مـن طـرف المجموعـة الدوليـة لمساعـدة الدول الناميـة علـى محاربـة التصحـر ، واستصـلاح الأراضـي ، ومواجهـة الكوارث الطبيعيـة كالجـراد والجفـاف ...الخ .

../...

+ حماية الموارد البحرية من التلوث .

+ يجب على الدول المتطورة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية عندما تضع سياساتها لانتاج وتخزين واستيراد وتصدير المواد الغذائية .

+ مساعدة البلدان النامية للحصول على ما يكفيها من الغذاء دون استنفاذ كل مواردها من العملة الصعبة أو حدوث اختلال غير منتظر في موازين مدفوعاتها ، وكذلك مساعدتها على تطوير انتاجها الغذائي وامكانيات التخزين لديها .

+ الازالة التدريجية للحواجز التي تضعها البلدان المتقدمة في وجه صادرات البلدان النامية من المواد الغذائية .

(3) <u>فيما يخص التجارة الخارجية</u> :

يجب بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق ما يلي :

أ) لاتخاذ الاجراءات الآتية لتحسين معدلات التبادل للبلدان النامية وازالة العجز التجاري المزمن الذي تعاني منه :

ـ تحقيق ما اتفق عليه في اطار منظمة الكونسيد ، وكذلك في العشرية الثانية للتنمية للامم المتحدة .

ـ تحسين وصول منتجات البلدان النامية الى أسواق الدول المتقدمة عن طريق ازالة مختلف الحواجز التي تعترضها .

ـ الاسراع بعقد اتفاقات حول المنتجات الأساسية وذلك لتنظيم واستقرار أسواق هذه المواد اذا اقتضى الأمر .

ـ تحضير برنامج عام متكامل يحدد التوجيهات ويأخذ بعين الاعتبار الدراسات الجارية في هذا الميدان لمجموعة واسعة من المواد الأساسية ، والتي يشكل تصديرها فائدة للبلدان النامية .

ـ المطلوب من الدول المتقدمة أن تسهل عملية توسيع الصادرات

الآتية اليها من الدول النامية ، حتى تساهم هذه الأخيرة في تطوير السوق ، كما يجب على الدول المتقدمة أن تدخل تعديلات مناسبة على اقتصادياتها بشكل يسمح بتنمية وتنويع وارداتها من الدول النامية ،كما يسمح بتقسيم دولي للعمل عقلاني وعادل .

- فيما يخص معدلات التبادل يقترح البرنامج تحديد مبادىء عامة لأسعار المنتجات الأساسية المصدرة من طرف البلدان النامية .

وفي انتظار تحسين معدلات التبادل لصالح البلدان النامية يمكن الاعتماد على وسائل أخرى بما فيها الأنظمة المحسنة للتمويل التعويضي [1] لمواجهة احتياجات البلدان النامية .

- تطبيق وتوسيع وتحسين نظام الافضليات المعمم فيما يخص صادرات البلدان النامية من المواد الأولية الزراعية ،والمواد المصنعة أو نصف المصنعة نحو البلدان المتقدمة ، ومحاولة توسيعه ليشمل المنتجات الأساسية بما فيها المحولة أو نصف المحولة .

- تكوين مخزونات معدلة .

- عدم القيام باستثمارات جديدة قلما تكون الموارد الطبيعية كافية لتغطية احتياجات السوق .

ب) لاتباع مبادئي عدم المعاملة بالمثل ، والمعاملة التفضيلية فيما يخص البلدان النامية في المفاوضات التجارية بين الطرفين ، وللبحث عن فوائد منتظمة ومتنامية للتجارة الخارجية للبلدان النامية بشكل يسمح لهما برفع ايراداتهما من العملة الصعبة بشكل محسوس ، وتنويع صادراتهما وترسيخ معدّلات النمو الاقتصادي لديهما .

(4) فيما يخص النقل والتأمين :

يطلب البرنامج من المجموعة الدولية بذل كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التالية :

---

(1)Systeme ameliores de financement compensatoire.

+ ضمان مشاركة متزايدة وعادلة للبلدان النامية في النقل البحري .

+ استقرار وتخفيض معدلات الشحن والتي هي دائما في تزايد.
وهذا بهدف تخفيض تكاليف النقل بالنسبة للبلدان النامية .

+ تخفيض مصاريف التأمين واعادة التأمين الى أدنى ما يمكن بالنسبة للبلدان النامية ، والمساعدة في تطوير عمليات التأمين واعادة التأمين محليا وجهويا .

+ ضمان تطبيق قانون السير [1] المترتب عن مؤتمرات البحار من طرف الدول .

+ من أجل اتخاذ اجراءات استعجالية لرفع طاقة التصدير والاستيراد للبلدان الأقل نموّا ، وكذلك بهدف مساعدة الدول التي ليس لها منافذ بحرية ، حيث تكون تكاليف النقل بالنسبة لها جدّ مرتفعة، وكذلك مساعدة الدول المطلّة على البحر على تطوير مساهمتها في المبادلات التجارية .

+ على الدّول المتقدمة أن تبذل جهودها لمنع فرض اجراءات أو تطبيق سياسات تهدف الى عرقلة وارداتها بأسعار معقولة - من المنتجات الأساسية للبلدان النامية، أو عرقلة الدول النامية عند تطبيق اجراءات أو سياسات مشروعة بهدف تحسين الأسعار وتشجيع تصدير هذه المواد .

(النقطة الثانية)

تتعلق هذه النقطة بنظام النقد الدولي وتمويل التنمية في البلدان النامية .

أ) يطلب البرنامج من المجموعة الدولية بذل كل جهودها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف بغرض اصلاح نظام النقد الدولي . وهذه الأهداف هي :

(1) Code de conduite.

+ اتخاذ اجراءات للحد أو ايقاف التضخم الموجود حاليا في الدول المتقدمة ومنع انتقاله الى البلدان النامية .

وكذلك دراسة ووضع في اطار صندوق النقد الدولي لاتفاقيات أو تسويات بهدف التخفيف والحد من آثار التضخم على اقتصاديات البلدان النامية .

+ اتخاذ اجراءات للقضاء على عدم الاستقرار في نظام النقد الدولي وخاصة أسعار الصرف .

+ الحفاظ على القيمة الحقيقية للاحتياطات النقدية للدول النامية .

+ مشاركة الدول النامية في عملية اصلاح نظام النقد الدولي بصفة كاملة وفعالة .

+ الاصدار بصفة منتظمة وبكمية كافية لسيولة نقدية بهدف تلبية احتياجات البلدان النامية ، وذلك بفضل منحة اضافية من حقوق السحب الخاصة .

+ أن يقوم صندوق النقد الدولي ببحث جديد للاجراءات الملائمة لضمان مشاركة فعالة للدول النامية في اتخاذ القرارات .

+ استخلاص مجموعة من الاتفاقيات أو التسويات تشجع النقل الصافي للموارد الحقيقية من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

+ بحث جديد لأساليب عمل صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يتعلق بآجال تسديد التسليفات واتفاقيات التصديق ، ونظام التمويل التعويضي وشروط تمويل المخزونات المعدلة من المنتجات الأساسية بشكل يسمح للبلدان النامية باستعمالها بصفة أكثر فعالية .

ب) كما يطلب البرنامج من المجموعة الدولية بذل جهود هنا لتطبيق الاجراءات الاستعجالية الآتية لتمويل التنمية في البلدان النامية ومواجهة مشاكل موازين مدفوعاتها . وهذه الاجراءات هي :

- يجب أن تسرع الدول المتقدمة في تنفيذ - وفي الآجال المحددة - للبرنامج المحدد في استراتيجية التنمية الدولية للعشرية الثانية للأمم المتحدة من أجل التنمية فيما يتعلق بالمساعدات المالية للدول النامية •

- الحرص على أن تلعب مؤسسات التمويل الدولية فعلا دورها كبنوك لتمويل التنمية بدون تمييز بين الدول •

- ضمان مشاركة أكثر فعالية للدول النامية سواء كانت مستفيدة أو مساهمة ، في اتخاذ قرارات الهيئات المختصة التابعة للبنك الدولي والمنظمة الدولية للتنمية. وذلك بايجاد طريقة للتصويت تكون أكثر ديمقراطية •

- على الدول المتقدمة أن تعفي الدول النامية من المراقبة التي تفرضها على دخول أو خروج رؤوس الأموال لهذه الدول كلما أمكن ذلك •

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الآتية من الدول المتقدمة الى الدول النامية حسب احتياجات ومطالب هذه الأخيرة •

- التطبيق المستعجل لاجراءات مناسبة بما فيها جهود دولي للتخفيف من حدة الاحتمالات السلبية للديون الخارجية على التنمية الحالية والمستقبلية للبلدان النامية •

- الشروع في مفاوضات جديدة حول الديون كل حالة على حدة بهدف الوصول الى اتفاقات تتضمن الغاء بعض الديون ، وتأجيل تمديد البعض الآخر ،أو اعادة جدولة الديون المستحقة أو تقديم اعانات لدفع الفوائد •

- جعل المؤسسات المالية الدولية تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخاصة بكل دولة نامية حين تقوم باعادة توجيه سياساتها التسليفية لتلبية الاحتياجات المستعجلة لهذه الدول • كما يجب تحسين ممارسات

المؤسسات المالية الدولية فيما يخص تمويل التنمية ، والمشاكل النقدية الدولية .

- يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة لاعطاء الاولوية للبلدان الاقل نموا ، والتي ليس لها منافذ بحرية ... الخ . وكذلك البلدان الأكثر تضررا بالازمة الاقتصادية الدولية والكوارث الطبيعية ، وذلك عند تقديم التسليفات بغرض التنمية ، والتي يجب أن تكون ضمن شروط أكثر ملائمة وموافقة .

(النقطة الثالثة)

تتعلق هذه النقطة من البرنامج بعملية التصنيع التي تعتبر العمود الفقري لعملية التنمية .

ولمساعدة البلدان النامية على اقامة وتنمية صناعاتها الخاصة يطلب البرنامج من الدول المتقدمة ما يلي :

+ على الدول المتقدمة أن تلبي طلبات تمويل المشاريع الصناعية التي تتقدم بها الدول النامية ، وذلك في اطار المساعدة العمومية أو عن طريق المؤسسات المالية الدولية .

+ على الدول المتقدمة أن تحث المستثمرين على تمويل مشاريع الانتاج الصناعي في البلدان النامية ، خاصة الصناعية بهدف التصدير ، وهذا بالاتفاق مع هذه البلدان وفي اطار قوانينها وأنظمتها .

+ بهدف اعطاء الأولوية لخلق هيكل اقتصادي عالمي جديد يسمح برفع حصة الدول النامية في الانتاج الصناعي العالمي ، فانه على الدول المتقدمة ومنظمات الأمم المتحدة وبالتعاون مع الدول النامية أن تساهم في بناء طاقات صناعية جديدة خاصة لتحويل المواد الأولية والمنتجات الأساسية ، مع اعطاء الأولوية في هذا الشأن للبلدان المنتجة لهذه المواد .

+ يجب الاستمرار وتكثيف برامج المساعدة التقنية والعلمية وخاصة

التكويـــن ،بمـــا فـــي ذلـــك التكويـــن المهـــني وتكويـــن المسيريـــن • وهـــذا بمساعـــدة الـــدول المتقدمـــة والمنظمـــات الدوليـــة •

(النقطـة الرابعة)

تتعلـــق هـــذه النقطـــة بنقـــل التكنولوجيـــا • ويقـــول البرنامـــج في هـــذا الشـــأن انـــه يجـــب بـــذل كـــل الجهـــود الممكنـــة مـــن أجـــل تحقيـــق مايلي :

ـ ايجـــاد قانـــون لنقـــل التكنولوجيـــا المناسبـــة لاحتياجـــات وظروف البلـــدان الناميـــة •

ـ لتوفيـــر شـــروط دخـــول الـــدول الناميـــة ميـــدان التكنولوجيـــا الحديثـــة ، وتكييـــف هـــذه الأخـــيرة حـــسب الظـــروف الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والطبيعيـــة للـــدول الناميـــة •

ـ مـــن أجـــل تطويـــر معتبـــر لمساعـــدة الـــدول المتقدمـــة للـــدول الناميـــة عـــن طريـــق برامـــج البحـــث مـــن أجـــل التنميـــة واقامـــة تقنيـــات محليـــة مناسبـــة •

ـ لتكييـــف الممارسـ ـات التجاريـــة المتحكمـــة فـــي نقـــل التكنولوجيـــا مـــع احتياجات البلـــدان الناميـــة ، ومنـــع البائعـــين مـــن المبالغـــة فـــي استعمال حقوقهم •

ـ لترقيـــة التعـــاون الدولـــي فـــي مجـــال البحـــث مـــن أجـــل التنمية ،وذلـــك لاكتشـــاف واستغـــلال والمحافظـــة والاستعمـــال المشـــروع للمـــوارد الطبيعيـــة وكـــلّ مصـــادر الطاقـــة •

(النقطة الخامسة)

تتعلـــق هـــذه النقطـــة بتنظـــيم ومراقبـــة نشاطـــات الشركات متعددة الجنسية • فـــي هـــذا الشـــأن يقـــول البرنامـــج بانـــه، يجب ان تبذل كل الجهود لايجاد واقـــرار وتطبيـــق قانـــون دولـــي لعمـــل الشركـــات متعـــددة الجنسيـــات ، وذلـــك بهـــدف :

ـ منـــع هـــذه الشركـــات من التدخـــل في الشـــؤون الداخليـــة للـــدول التي تعمـــل فيهـــا ،

../...

ومن التعامل مع الانظمة العنصرية والادارات الاستعمارية •

- تنظيم وتقنين نشاطاتها في البلدان المستقبلية لها لضمان توافقها مع مخططات التنمية في هذه البلدان •

- دفع هذه الشركات لتقديم مساعدات فنية وارشادات في ميدان التسيير للبلدان النامية بشروط معقولة •

- تقنين وتنظيم عملية تحويل الأرباح التي تجنيها هذه الشركات من نشاطاتها ، بناء على الحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية •

- تشجيع هذه الشركات لاعادة استثمار أرباحها في البلدان النامية •

(النقطة السادسة)[1]

تتناول هذه النقطة من البرنامج ركيزة من الركائز الثلاثة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية •

يؤكد البرنامج أن هذه الوثيقة يجب أن تشكل وسيلة فعالة بهدف تحقيق نظام دولي جديد للعلاقات الاقتصادية أساسه العدالة والمساواة والسيادة ، والاعتماد المتبادل بين مصالح البلدان المتطورة والبلدان النامية •

(النقطة السابعة)

يؤكد البرنامج في هذه النقطة على أهمية تطوير التعاون بين البلدان النامية • وجاء فيه بهذا الشأن ما يلي :

أ - ان ارادة الاستقلال الجماعي وتطوير التعاون بين البلدان النامية يدعمان دور هذه البلدان في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

ولتوسيع التعاون على المستوى الاقليمي وما بين الاقاليم ، يجب على الدول النامية اتخاذ اجراءات جديدة وخاصة :

- اعطاء الأولوية لخلق أو عقلنة ميكانيزم مناسب للدفاع عن أسعار

---

(1) سنعود لهذه النقطة بالتفصيل في المبحث الرابع •

المنتجات الأساسية التي تستطيع تصديرها ، وضمان أكبر دخول ممكن لهذه المواد للأسواق ، والعمل على استقرار هذه الأسواق . وتعتبر الدول المصدّرة للنفط كمثال لذلك[1].

ويجب على هذه البلدان أن تتعاون فيما بينها وخاصة مساعدة البلدان الأقل نمواً .

- الدفاع عن حقوقها في السيادة الدائمة على مواردها .
- ترقية وخلق ودعم الاندماج الاقتصادي على المستوى الاقليمي وما بين الاقاليم .
- زيادة معتبرة في وارداتها من الدول النامية الأخرى ، أي تدعيم التبادل فيما بينها .
- الحرص على أن لا يعطي أي بلد نامي معاملة أفضل للواردات الآتية من الدول المتطورة على حساب الواردات من الدول النامية ، بل بالعكس يجب أن تعامل الواردات أو الصادرات من أو الى بلد نامي معاملة تفضيلية كلما أمكن ذلك .
- اعطاء الاولوية لتعاون وثيق في الميدان المالي ، وفي ميدان تسهيلات القروض والمسائل النقدية .
- تدعيم جهودها لاستعمال الموارد المالية المتوفرة لديها لتمويل التنمية في البلدان النامية ، وذلك عن طريق الاستثمار ، وتمويل المشاريع الموجهة للتصدير ، والمشاريع التي لها طابع استعجالي ، وكذلك مشاريع أخرى للمساعدة على المدى الطويل .
- ايجاد وسائل حقيقية للتعاون مع تفضيل الميادين التالية : الصناعة ، العلوم والتقنية ، النقل والنقل البحري ، وسائل الاعلام .

---

(1) ولو أن البلدان المصدرة للنفط فشلت نوعا ما في المدة الاخيرة في الدفاع عن أسعار النفط بسبب انعدام التفاهم بين أعضائها .

ب ـ يجب على الدول المتقدمة أن تدعم المبادرات التي تقوم بها البلدان النامية في اطار التعاون الاقليمي وما بين الاقاليم وذلك بتقديم مساعدات مالية وتقنية .

(النقطة الثامنة)

تتعلق هذه النقطة بمساعدة الدول على ممارسة السيادة الدائمة على مواردها .

ويطالب البرنامج في هذا الشأن ببذل كل الجهود للقضاء على المبادرات الهادفة الى منع الدول من ممارسة سيادتها الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية بكل حرية وفعالية ، والحرص على أن تقوم الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدة المطلوبة من الدول النامية لضمان السير الحسن لوسائل التنمية الموسمة .

(النقطة التاسعة)

تتعلق هذه النقطة من البرنامج بتدعيم دور الهيئات التابعة للأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي .

ولتحقيق هذا فهو يطالب بما يلي :

(1) ـ يجب على كل الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تلتزم بالاستعمال الكامل لامكانيات الهيئات التابعة للأمم المتحدة لتطبيق هذا البرنامج .

(2) ـ ستقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بدراسة شاملة لمدى تطبيق برنامج العمل الذي تعتبره كمسألة ذات أولوية .

وكل نشاطات هيئات الأمم المتحدة التي تقوم بها في اطار البرنامج ، وكذلك النشاطات الأخرى المقررة مثل المؤتمر العالمي للسكان في 1974 ، المؤتمر العام الثاني لهيئة الأمم المتحدة حول التنمية الصناعية ....الخ . يجب أن تكون منظمة بشكل يسمح للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها

../...

الاستثنائية حول التنمية بأن تساهم بشكل كامل في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويرجى من كل أعضاء الأمم المتحدة أن تساهم جماعيا وفرديا في انجاح هذه الدورة الاستثنائية .

(3) يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحديد الاطار الفكري وينسق بين نشاطات الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي ستكلف بتطبيق برنامج العمل .

(4) يجب اتخاذ اجراءات فعالة واستعجالية لمراجعة سياسات الهيئات المالية الدولية فيما يخص القروض، وذلك حسب الوضعية الخاصة بكل بلد نامي ، وهذا بهدف تكيفها مع الاحتياجات المستعجلة، وتحسين ممارسات هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية والمسائل النقدية الدولية ومن أجل ضمان مشاركة أكثر فعالية للدول النامية في اتخاذ القرارات ، وذلك عن طريق مراجعة مناسبة لكيفية التصويت .

(5) يجب على الدول المتقدمة وكل الدول القادرة على ذلك أن تساهم بصفة فعالة في مختلف الهيئات والبرامج والصناديق المنشأة في اطار الأمم المتحدة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

(6) يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تطبيق ما جاء في برنامج العمل عند القيام بعملية تقييم[1] عشرية الامم المتحدة الثانية للتنمية . وعندها يمكن اتخاذ التزامات جديدة ، وتعديل أو تكميل أو تكييف الاستراتيجية الدولية للتنمية بما يتوافق مع الاعلان وبرنامج العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد .

(النقطة العاشرة)

هذه النقطة تمثل برنامجا جزئيا من برنامج العمل ، خاص

---

(1) التقييم في منتصف العشرية .

بالدول النامية الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية الدولية •

أ) ـ الاعتبارات التي دفعت الجمعية العامة للامم المتحدة الى اقرار هذا البرنامج الخاص هي :

(1) الارتفاع الكبير في أسعار واردات هذه الدول زاد من خطورة تدهور معدلات التبادل بشكل معتبر للبعض منها ، كما أثقل كاهلها بالديون الخارجية ، وخلق وضعا اذا لم تتم السيطرة عليه سيجعل هذه الدول عاجزة عن دفع قيمة وارداتها الأساسية وتمويل تنميتها، ويزيد من تدهور مستوى المعيشة لديها •

(2) الاجراءات الخاصة المتخذة لمساعدة البلدان الأكثر تضررا يجب أن لا تقتصر على المباعدات التي تحتاجها للحفاظ على حجم وارداتها الاساسية، ولكن يجب أن تشمل اجراءات تهدف الى تطوير طاقات الانتاج والربح لهذه الدول باستمرار • الا أن المهمة الأساسية والأكثر استعجالا بالنسبة للمجموعة الدولية هي تمكين هذه الدول من تغطية العجز في موازين مدفوعاتها • وهذا يجب أن يسير بالتوازي مع مساعدة اضافية للتنمية للحفاظ ثم تسريع التنمية الاقتصادية •

(3) البلدان الأكثر تضررا هي تلك البلدان التي لم تستفد من مزايا الاقتصاد العالمي ، أي هي البلدان الأقل نموًا ، والتي ليس لها منافذ بحرية ، وذات الدخل الضعيف ، وكذلك بعض البلدان النامية التي تضرر اقتصادها تضررًا خطيرا بفعل الازمة والكوارث الطبيعية والاضطهاد والاحتلال الأجنبي •

ويمكن تمييز البلدان المتضررة ، وكثافة الضرر الذي تعرضت له ونوع المساعدة التي تحتاجها بناء على المقاييس التالية :

- ضعف معدل الدخل الفردي • •
- ارتفاع أسعار الواردات من المواد الأساسية بالنسبة لايرادات الصادرات•
- أهمية خدمة الديون الخارجية بالنسبة لايرادات الصادرات •

••/•••

- عدم كفاية ايرادات الصادرات .
- عدم وجود مرونة نسبية لايرادات الصادرات ، ونقص الفائض المخصص للتصدير .
- ضعف حجم الاحتياطات من العملة الصعبة أو عدم كفايتها بالنسبة للاحتياجات .
- الاحتمالات السلبية لارتفاع مصاريف النقل والمرور .
- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في مضمار التنمية .

(4) عملية تفهم ضخامة وطبيعة آثار الأزمة الاقتصادية على اقتصاديات البلدان الأكثر تضررا ، يجب أن تكون مرنة . وذلك نظرا للشكوك الحالية التي تسود الاقتصاد العالمي ، وللسياسات التصحيحية التي يمكن أن تنتهجها الدول المتقدمة ، وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات .

كما أن توقعات التسديد واحتياجات هذه الدول لا يمكن القيام بها أو تقديرها بصفة أكيدة الا على أساس معدل الدفوعات التي استطاعت هذه الدول القيام بها خلال عدد من السنوات .

وفي الظروف الراهنة ، فان التوقعات طويلة المدى تكون غير مؤكدة .

(5) ينبغي على الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية - حسب امكانياتها - أن تساهم في الاجراءات الخاصة التي تهدف الى تخفيف حدة المشاكل التي تعاني منها الدول الأكثر تضررا .

(6) مساعدات البلدان المتقدمة للبلدان النامية يجب أن تتناسب مع مسؤولياتها ، وهذه المساعدات يجب أن تحقق أو تتجاوز ان أمكن ذلك أهداف العشرية الثانية للتنمية فيما يخص المساعدة المالية للبلدان النامية ، وخاصة المساعدة العمومية للتنمية ، كما يجب أن تجسد بصفة جدية الغاء الديون الخارجية للبلدان الأكثر تضررا .

كما يجب أيضا تحديد - بصفة مقبولة - امكانيات تأجيل

../...

تسديد الديون ، واعادة جدولة الديون الخارجية • ويجب أن لا تدفع الظروف الحالية الدول المتقدمة الى انتهاج سياسات معاكسة للاهداف المذكورة ، وتزيد من خطورة الازمة •

ب) ـ بعد استعراض الاعتبارات السابقة قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في اطار البرنامج الخاص ما يلي :

(1) ـ الشروع في تنفيذ برنامج خاص يهدف الى منح البلدان النامية الأكثر تضررا معونات مستعجلة ، ومساعدة من أجل التنمية ، والعمل على ضمان المساعدة لهذه الدول للتغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق تنمية ذاتية •

(2) ـ قررت كإجراء أولي في اطار البرنامج الخاص أن تطلب من الأمين العام للامم المتحدة الشروع في عملية مستعجلة لمنح معونات ـ في الوقت المناسب ـ للدول النامية الأكثر تضررا للحفاظ على وارداتها الأساسية ثابتة خلال 12 شهر الآتية •

كما تطلب من الدول المتقدمة ، والدول الأخرى القادرة على المساهمة في هذه المعونات أن تعرب عن نيتها من الآن والى غاية 1974/06/15 • كما تطلب من الامين العام تقديم تقرير حول تقدم عملية المعونات للجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين •

(3) ـ تطلب من الدول المصنعة وكل الدول المحتمل أن تقدم مساعدات أن تمنح حالا اعانات للبلدان الأكثر تضررا ، ومساعدات تتناسب مع احتياجات هذه الدول ، بالاضافة طبعا للمساعدات المقررة من قبل • وهذه المساعدات اما أن تكون على شكل هبات ـ كلما أمكن ذلك ـ أو على شكل قروض بشروط ميسرة •

والاجراءات الخاصة يمكن أن تحتوي على العناصر التالية :

- تمويلات خاصة بشروط وآجال مقبولة •
- قروض الموردين لآجال طويلة وبشروط مقبولة •

- مساعدة مالية لآجال طويلة ، وبشروط تكون في صالح البلدان النامية •
- سحوبات بتسهيلات خاصة من صندوق النقد الدولي وبشروط مقبولة •
- خلق رابطة بين اصدار حقوق السحب الخاصة والمساعدة من أجل التنمية ، وذلك بناء على الاحتياجات المالية الاضافية للدول النامية الأكثر تضررا •
- القيام بمفاوضات حول الديون ،كل حالة على حدة - بهدف التوصل الى اتفاقات حول الغاء بعض الديون ، أو تأجيل تسديدها أو اعادة جدولتها •
- التوريد - بشروط مواتية - لأدوات التجهيز ، والمساعدة التقنية لتسريع التصنيع في البلدان المتضررة •
- استثمارات في مشاريع التصنيع والتنمية بشروط مواتية •
- تحمل جزء من المصاريف الاضافية الخاصة بالمرور والنقل وخاصة في حالة البلدان التي ليس لها منافذ بحرية •
- تأجيل تسديد كل أو جزء من الواردات من الادوات والمنتجات الضرورية •
- منح مساعدات مالية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف لتغطية فوائد رؤوس الأموال المقترضة حسب شروط السوق من طرف الدول الأكثر تضررا •

(4)- توجه نداء للدول المتقدمة تطلب منها تلبية كل مطالب البلدان النامية الأكثر تضررا فيما يخص الغاء أو تأجيل التسديد أو اعادة جدولة الديون ، وذلك كمساهمة منها في تخفيف حدة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها هذه الدول •

(5)- تقرر - في اطار البرنامج الخاص - انشاء صندوق خاص تساهم فيه طوعيا البلدان المتقدمة ، وكل البلدان القادرة على ذلك بهدف تقديم المساعدات المستعجلة ، ويبدأ عمله في 1975/01/01 •

(6)- تنشيء لجنة مختصة للبرنامج الخاص تتكون من 36 دولة

../...

تكلف بما يلي :

(أ) ـ تقديم اقتراحات تتعلق خاصة بحجم وميكانيزم وكيفية عمل الصندوق الخاص وذلك لضمان :

- تمثيل عادل في هيئة ادارته .
- توزيع عادل لموارده .
- الاستعمال الكامل لخدمات وتسهيلات الهيئات الدولية الموجودة .
- تجسيد امكانية دمج صندوق التجهيز التابع للامم المتحدة مع عمليات الصندوق الخاص .
- انشاء هيئة مركزية لمراقبة مختلف الاجراءات المتخذة سواء ثنائية أو متعددة الأطراف .

(ب)ـ مراقبة ـ في انتظار مباشرة الصندوق الخاص لعمله ـ مختلف الاجراءات المتخذة سواء ثنائية أو متعددة الأطراف .

(ج)ـ تحضير ـ بناء على المعلومات المقدمة من الدول المعنية والهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة ـ تقييم عام :

- لحجم وضخامة المصاعب التي تواجه البلدان الأكثر تضررا .
- لطبيعة وكمية المنتجات والمواد التي تحتاجها .
- لاحتياجاتها فيما يخص المساعدة المالية .
- لاحتياجاتها من المساعدة التقنية ، وخاصة الوصول الى التقنيات .

(7)ـ ترجو من الأمين العام للامم المتحدة ومسؤولي كل الهيئات التابعة للامم المتحدة التعاون مع اللجنة المختصة لتحقيق أهدافها .

(8)ـ ترجو من صندوق النقد الدولي التعجيل بتطبيق أواتخاذ الاجراءات الخاصة بـ :

- وضع ميكانيزم خاص وأوسع يسمح للدول النامية الأكثر تضررا الاستفادة بشروط مواتية .
- اصدار حقوق السحب الخاصة ، وخلق في أقرب وقت ممكن لرابطة بين منح هذه الحقوق وتمويل التنمية .

../...

(9)ـ ترجو من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضع طاقاتهم الادارية والمالية والتقنية تحت تصرف الدول التي تساهم في نظام المعونات لتسهيل مهامهم .

(10)ـ تدعو برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية لاتخاذ الاجراءات الضرورية ،وخاصة على مستوى البلدان ، وذلك ليستطيع تلبية ـ بصفة استعجالية ـ طلبات المساعدة الاضافية التي يمكن أن تقدم له في اطار البرنامج الخاص.

(11)ـ ترجو من اللجنة المختصة للبرنامج الخاص تقديم تقريرها واقتراحاتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته "57"وتدعو هذا المجلس الى دراسة التقرير المقدم له ، ثم يقدم هو بدوره اقتراحات مناسبة للجمعية العامة في دورتها "29" .

(12)ـ قررت أن تكون أولوية الأوليات في دورتها (29) ـ في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ مسألة الاجراءات الخاصة لصالح الدول الأكثر تضررا .

من خلال استعراضنا السابق لبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، نلاحظ أنه يحدد الاجراءات التي يجب أن تتخذ والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ـ فيما يخص النقطة الأولى من البرنامج أي المتعلقة بالمواد الأولية والتنمية والتجارة العالمية والتغذية ، فانها تؤكد على مطالب البلدان النامية ، فطالبت بالحفاظ على السعر الحقيقي للمواد الاولية وذلك للحفاظ على الايرادات الحقيقية للبلدان النامية من صادراتها من المواد الأولية ، وهذا لا يتحقق الا بربط تطور أسعار المواد الأولية بأسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها هذه البلدان .

وكذلك طالب البرنامج بحماية المواد الطبيعية من منافسة المواد الاصطناعية ، وهذا يكون بتطوير عملية انتاج المواد الطبيعية

../...

للرفع من جودتها وتقليل تكاليف انتاجها ، وكذلك تحويلها محليا
بدل تصديرها في شكلها الخام .

ثم تطرق البرنامج الى مشكل التغذية وما يجب على المجموعة الدولية أن تعمله في هذا الشأن . ولكنه أهمل الكلام بصفة صريحة عن مأساة المجاعة ، والاجراءات الاستعجالية الواجب اتخاذها للتخفيف من حدة المشكل ، حيث يموت آلاف البشر ان لم نقل مآت الآلاف كل يوم بسبب الجوع . وبالمقابل هناك تبذير فاحش في الغرب للمواد الغذائية .

((ان ما يستهلكه 210[1] مليون أمريكي من غذاء يمكن أن يتغذى عليه 5ر1 بليون صيني حسب متوسط التغذية في الصين .))

((ان[2] جزءا واحدا من عشرين من كمية الحبوب التي أطعمتها الدول الأكثر نموا لمواشيها كانت كافية لانقاذ أولئك الذين هلكوا من الجوع في بلدان العالم الثالث)) .

وتطرق البرنامج الى موضوع التجارة الخارجية للبلدان النامية واجراءات تطويرها . فأشار من بين ما أشار اليه الى ضرورة تحضير برنامج متكامل للمواد الأساسية ، ولا بأس أن نذكر هنا بأن منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد أقرت في سنة 1976 في نيروبي برنامجا متكاملا يشمل (18) مادة أولية .

- أما فيما يخص النقطة الثانية من البرنامج والمتعلقة باصلاح نظام النقد الدولي ، وتمويل التنمية ، فانها تشير أمرين هما : الأمر الأول هو اصلاح نظام النقد الدولي ، وما جاء في هذا المضمار يتوافق مع مطالب البلدان النامية ، وخاصة عند تأكيده على مشاركة البلدان النامية في اصلاح نظام النقد الدولي ، ولكنه لم يشر الى أهم عيب في عمل صندوق النقد الدولي وهو الشروط المجحفة التي يفرضها على الدول قبل تقديم القروض مثل : رفع

---

(1) و(2) مجلة العربي الكويتية العدد 343 جوان 1987 ، ص 54 .

الدعم من المواد الأساسية ، وتخفيض العملة ...الخ . أما الأمر الثاني فهو تمويل التنمية ، وما جاء في هذا الشأن يتوافق مع مطالب البلدان النامية الا أنه فيما يخص الديون الخارجية فانه طالب بدراستها حالة بحالة . وهذا عكس ما تطالب به البلدان النامية التي تدعو الى مؤتمر دولي يجمع الدائنين والمدينين لمناقشة قضية الديون.

- فيما يخص النقطة الثالثة من البرنامج والنقطة الرابعة المتعلقتين بالتصنيع ونقل التكنولوجيا ، فان ما جاء فيهما يعتبر جيدا لو توفرت الارادة السياسية للدول المتقدمة والتزمت به ، وقامت الدول النامية من جهتها بالجهود اللازمة كما بينا ذلك في الفصل الأول عند كلامنا عن عملية نقل التكنولوجيا .

- فيما يخص النقطة الخامسة والخاصة بالشركات متعددة الجنسيات فاننا نرى أنه يصعب تطبيق ما جاء في هذا الشأن ، لأنه لا يخفى على أحد ما لهذه الشركات من حيل وبراعة في تحويل وتهريب الارباح والتهرب من الضرائب ...الخ . والحل حسب رأينا هو أن لا يسمح لهذه الشركات بالقيام باستثمارات مباشرة في البلدان النامية ، أو على الأقل اذا سمح لها بذلك يجب أن تكون استثماراتها في شكل مؤسسات مختلطة بحدود 51٪ على الأقل من رأسمالها الى البلد النامي المضيف للشركة الاجنبية حتى تكون ادارتها بيد ابنائه ، فيستطيع بذلك توجيه نشاطات الشركة وفقا لخطته التنموية .

- أما ما جاء في النقطة السادسة فسنعود اليه بالتفصيل عند الكلام عن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

- أما النقطة السابعة ، فانها تعالج حسب رأينا أهم قضية في اطار تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ألا وهي دعم التعاون فيما بين البلدان النامية نفسها . لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون قوة مؤثرة وفعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا يمكنها

../...

أن تحقق مطالبها الا بتوحيد صفوفها سياسيا واقتصاديا قدر المستطاع

وبعد التأكيد على أهمية التعاون بين البلدان النامية تدعو هذه النقطة من البرنامج الدول المتقدمة الى تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية . وهذا شيء منطقي ، أي أنه يجب على البلدان النامية أن تعتمد بالدرجة الأولى على نفسها وتتعاون فيما بينها ، ثم يأتي في الدرجة الثانية ما لا تستطيع توفيره هي بنفسها لنفسها ، عن طريق المساعدة الأجنبية .

ـ النقطة الثامنة تؤكد على سيادة الدول النامية على مواردها ، وضرورة تقديم المساعدة لها من طرف الهيئات الدولية لتحقيق ذلك ، وهذا شيء جميل لو تحقق .

ـ النقطة التاسعة تؤكد على دور الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأهم شيء في هذه النقطة هو المطالبة بمراجعة طريقة عمل هذه الهيئات وطرق التصويت فيها حتى تتمكن الدول النامية من المشاركة فيها بنفس مستوى مشاركة الدول المتقدمة . بالاضافة الى هذا فانه حسب رأينا لكي تصبح هذه المؤسسات أكثر فعالية وديمقراطية يجب تطبيق مقترحات منتدى العالم الثالث التي سبقت الاشارة اليها في الفصل الأول عند كلامنا عن المنظمات الدولية .

ـ النقطة العاشرة هي عبارة عن برنامج جزئي في اطار برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويهدف هذا البرنامج الجزئي الى تقديم مساعدات مستعجلة الى البلدان النامية الأكثر تضررا من الازمة ، والأكثر تخلفا وفقرا . وقد احتوى على مبادئ مثالية لو كتب لها التحقيق .

المبحث الرابع : الدورة "29" للجمعية العامة للامم المتحدة .

انعقدت الدورة "29" العادية للجمعية العامة للامم المتحدة في

../...

ديسمبر 1974 ،وأقرت ما يسمى بـ ((ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية)) .

وقد جاء في مقدمة هذا الميثاق أن هدفه الرئيسي هو ترقية وتطوير عملية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على العدالة والمساواة والسيادة والاعتماد المتبادل بين الدول ،والمصلحة المشتركة ،والتعاون بين كل الدول مهما كان نظامها الاقتصادي والاجتماعي .

ومما جاء في هذا الميثاق ما يلي :

- حق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي حسب ارادة شعبها .
- لكل دولة السيادة الكاملة والدائمة على مواردها المختلفة .
- لكل دولة الحق في تنظيم الاستثمارات الاجنبية العاملة لديها ، ومراقبتها حسب قوانينها الخاصة ،وأولوياتها التنموية ، بما في ذلك نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ، وليس لهذه الأخيرة الحق في أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف .
- لكل دولة الحق في المشاركة في التجارة العالمية ،وفي أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي بدون تمييز على أساس النظام الاقتصادي أو السياسي ...الخ .
- لكل الدول الحق في التجمع تحت شكل ((منظمات المنتجين)) ، وذلك لما لهذا الشكل من التعاون من فوائد عديدة .
- يجب على كل الدول المساهمة في تطوير التجارة الدولية للسلع وذلك عن طريق التسويات وابرام اتفاقيات طويلة الأمد فيما يخص المنتجات الأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المنتجين والمستهلكين . كما يجب عليها اعطاء أولوية للتنقل المنتظم لكل المنتجات التجارية ، والحصول عليها بأسعار مجزية وعادلة ومستقرة . فيساهم ذلك في تطوير عادل للاقتصاد العالمي ، مع الأخذ

../...

بعين الاعتبار خاصة مصالح البلدان النامية •

ـ يجب على الدول أن تتعاون لتسهيل اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر عقلانية وأكثر عدالة •

ـ لكل الدول الحق في المشاركة الكاملة والفعالة في اتخاذ القرارات الهادفة الى حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية ، وخاصة عن طريق الهيئات الدولية المختصة ، والاستفادة من نتائج ذلك •

ـ تتحمل كل الدول مسؤولية التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية ، واعطاء الأولوية للتطورالاقتصادي والاجتماعي في كل العالم ، وخاصة في الدول النامية •

ـ يجب على كل الدول أن تتعاون لتدعيم والتحسين المستمر للفعالية المنظمات الدولية فيما يتعلق بتطبيق الاجراءات الهادفة الى حث التطور الاقتصادي العام لكل الدول وخاصة البلدان النامية•

ـ لكل بلد الحق في المشاركة في مزايا التطور والابتكارات العلمية والتقنية لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ـ يجب على كل الدول أن تساهم في ترقية التعاون العلمي والتقني الدولي ، ونقبل التكنولوجيا ،كما يجب على كل الدول تسهيل عطية وصول البلدان النامية الى منجزات العلم والتقنية العصرية، وتحويل التقنية ، وخلق تقنيات محلية في صالح البلدان النامية بأشكال وحسب اجراءات مكيفة مع اقتصادياتها واحتياجاتها •

ـ يجب على الدول المتقدمة أن تتعاون مع الدول النامية لاقامة وتدعيم وتطوير منشآتها العلمية والتقنية القاعدية ،ونشاطاتها في ميدان البحث العلمي والتقني بشكل يسمح بتنمية اقتصاديات هذه البلدان•

ـ يجب على كل الدول أن تتعاون في ميدان البحث بهدف ايجاد مبادئ رئيسية جديدة أو قوانين مقبولة على المستوى العالمي فيما يخص نقل التكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية •

../...

- التعاون الدولي من أجل التنمية هو الهدف الذي تسعى الى تحقيقه كل الدول وهو واجبها المشترك ، ويجب على كل الدول أن تتعاون مع الدول النامية لتسريع نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك عن طريق تقديم المساعدات التي تحتاجها هذه الاخيرة .

- يجب على كل الدول المساهمة في تحقيق عملية نزع التسلح العام ، وتحويل الموارد المحررة بواسطة هذه العملية الى تمويل التنمية .

- يجب على الدول المتقدمة أن تطبق وتحسن ، وتوسع نظام الأفضليات الضريبية المعمم - دون المطالبة بالمثل ودون تمييز - لصالح البلدان النامية ، وذلك بناء على ما اتفق عليه في اطار هيئات الأمم المتحدة المختصة ، كما يجب عليها أن تسعى الى تطبيق اجراءات تفضيلية أخرى في الميادين التي يمكن فيها ذلك ويكون مناسبا ، وهذا لتلبية احتياجات البلدان النامية في التجارة والتنمية .

كما يجب على الدول المتقدمة أن تعمل كل ما في وسعها لتجنب الاجراءات التي لها أثر سلبي على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

- يجب على البلدان النامية أن تأخذ بعين الاعتبار امكانية تطوير مبادلاتها مع الدول الاشتراكية ، مع منحها شروط تجارية لا تقل عن تلك الممنوحة للدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق .

- على الدول النامية أن تبذل جهودها من أجل توسيع التبادل فيما بينها ، ويمكنها اعطاء تفضيلات تجارية لبعضها البعض ، دون أن تكون ملزمة بذلك تجاه البلدان المتطورة .

- لاعطاء الاولوية لتعبئة فعالة لمواردها الخاصة ، وتسريع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فانه يجب على البلدان النامية أن تدعم تعاونها الاقتصادي وتطوير المبادلات فيما بينها . كما يجب على

../...

البلدان المتطورة أن تدعم هذه المجهودات التي تقوم بها البلدان النامية ٠

- من واجب كل الدول أن تسير علاقاتها الاقتصادية الدولية بشكل يأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان الأخرى ، وخاصة مصالح البلدان النامية ٠

- لتشجيع التنمية الاقتصادية العالمية ، فانه من واجب المجموعة الدولية ، وخاصة الدول المتقدمة أن تعطي أهمية خاصة لاحتياجات البلدان الأقل نموا ، والتي ليس لها منافذ بحرية ، والبلدان المطلة على البحر ، وذلك لمساعدتها على حل مشاكلها الخاصة ، والمساهمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ٠

- لكل دولة الحق في الاستفادة الكاملة من مزايا التجارة العالمية غير المنظورة ، والمشاركة في توسيعها ٠ ودور الدول النامية في هذه التجارة يجب أن يطور ويدعم وذلك نظرا للاحتياجات الخاصة لهذه الدول ٠

- يجب على كل الدول أن تتعاون مع الدول النامية في مجهوداتها الهادفة الى الحصول على ايرادات من العملة الصعبة من طريق الصفقات التجارية غير المنظورة ، وذلك حسب امكانيات واحتياجات كل بلد نامي ٠

- من واجب كل الدول أن تتعاون لتعديل أسعار صادرات البلدان النامية بالنسبة لأسعار وارداتها ، وذلك لتستفيد هذه البلدان من معدلات تبادل صحيحة وعادلة ، وتكون في نفس الوقت مجزية بالنسبة للمنتجين ، وعادلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين ٠

- كما أكد الميثاق على ضرورة استغلال أعالي البحار ، وما في أعماقها استغلالا مشتركا بين جميع الدول ، وأن تقسم ثرواتها تقسيما عادلا ٠

٠٠/٠٠٠

- كما حمل الميثاق كل الدول مسؤولية حماية البيئة والحفاظ عليها .

نلاحظ أن " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " هو تعبير من المجموعة الدولية عن رغبتها في العمل والتعاون مع بعضها البعض وفق قوانين وقواعد مضبوطة تصون الحقوق لكل الأطراف كما تفرض الالتزام بالواجبات.ويحدد الميثاق في قسمه الأول حقوق الدول مثل : حق اختيار النظام السياسي والاقتصادي ،وسيادة كل دولة على مواردها ،والحق في تكوين اتحادات المنتجين، وهذا يهم خاصة البلدان النامية لتدافع عن حقوقها وهي متحدة.

ثم يحدد الميثاق في قسمه الثاني واجبات الدول مثل : وجوب التعاون بين الدول خدمة للمصلحة العامة ، وخاصة مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية .

المبحث الخامس : مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي .

وأهم محطة للحوار بين الشمال والجنوب هو مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي، والذي سمي بمؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب.

فبعد تعديل أسعار البترول ، وفي خضم الأزمة الاقتصادية العالمية اقترحت فرنسا عقد مؤتمر عالمي حول مشكلة الطاقة تحت اشراف الأمم المتحدة .

وبعد ذلك اقترح وزير النفط السعودي عقد اجتماع لـ"10" دول لمناقشة مشاكل النظام الجديد :4 دول من أوبك (السعودية ،الجزائر، ايران وفنزويلا)، ومن الدول المصنعة : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسوق الاوروبية المشتركة ، وثلاث دول نامية مستوردة للنفط هي البرازيل والهند والزائير .

وقد قبل وزراء الأوبك المجتمعون في 24 جانفي 1975 مبدأ

عقد هذا المؤتمر بشرط أن يكون جدول أعماله هو دراسة مشاكل المواد الأولية والتنمية وليس موضوع الطاقة وحده •

أما أمريكا فقد ترددت كثيرا في قبول فكرة الحوار مع الجنوب وذكرت فرنسا في دعوتها للمؤتمر بأنه سيعالج مشكل الطاقة ومشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية التي تمسها •

وقد انطلق المؤتمر فعلا وسار على النحو التالي :

(أولا) المؤتمر التحضيري للطاقة في باريس من 16 الى 17 أفريل 1975•

حضر هذا المؤتمر ممثلو الدول المنتجة للبترول وهي الجزائر، السعودية ، ايران ، فنزويلا وممثلو البلدان المستهلكة وهي : امريكا ، البرازيل ، الهند ، زائير، بالاضافة الى عدد من المنظمات الدولية، وكان الخلاف بين الطرفين يدور حول نقطتين هما :

(1) توسيع عدد الوفود المشاركة •

(2) جدول الاعمال •

وقد اقترحت البلدان النامية جدول أعمال يتكون من النقاط التالية :

أ ـ النفط ومشكلات الطاقة •

ب ـ المواد الأولية والمنتجات الغذائية •

جـ ـ زيادة القدرة الشرائية للدول النامية وحمايتها •

وقد انتهى هذا المؤتمر دون الاتفاق على برنامج عمل واتفق فقط على توسيع عدد المشاركين الى 27 عضو منها 19 من الدول النامية و 8 من الدول الصناعية •

(ثانيا) الاجتماع التمهيدي للحوار من 15 الى 17 أكتوبر 1975 أو الاجتماع التمهيدي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي •

بعد فشل المؤتمر التحضيري للطاقة ، واصلت الحكومة الفرنسية مساعيها من أجل استئناف الحوار ، وقدمت هذه الاخيرة مذكرة

حددت بموجبها موعد انعقاد المؤتمر وجدول الاعمال بالاضافة الى الامور التنظيمية • وجاء في هذه المذكرة ما يلي :

1 ـ أن الحوار سيتعرض للطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية •
2 ـ يتم بحث هذه المسائل على قدم المساواة في مؤتمر تحضيري •
3 ـ يمضي الاجتماع التحضيري ((الاجتماع التمهيدي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي)) •
4 ـ يتم انعقاد المؤتمر خلال فترة لا تتجاوز الشهرين بعد انتهاء الاجتماع التحضيري ، على أن يضم 27 عضو وعلى أن ينهي أعماله على المستوى الوزاري خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام •
5 ـ تنحصر مهمة المؤتمر في معالجة الاقتراحات التي ستعرض عليه من قبل الاجتماع التحضيري للموافقة عليها •
6 ـ تشكل أربع لجان هي : لجنة الطاقة ، لجنة المواد الاولية ، لجنة التنمية ، لجنة الشؤون المالية •
7 ـ يحق للمؤسسات الدولية المهتمة حضور جلسات اللجان •
8 ـ يمكن عقد الاجتماعات على مستوى الموظفين الاداريين بعد ستة أشهر من انتهاء المؤتمر الوزاري الأول •
9 ـ يجب أن يجتمع المؤتمر من جديد على مستوى الوزراء خلال مدة لا تتجاوز 12 شهر •

وقد انعقد بالفعل الاجتماع التحضيري في الوقت المحدد واعتبر محتويات الوثيقة الفرنسية بمثابة توجيهات عامة ، وأقر جميع التوصيات الواردة فيها ، كما أقر بالاضافة الى ذلك :

(1) اجتماع المؤتمر الوزاري الاول بتاريخ 16 ـ 12 ـ 1975 بحضور 27 دولة منها 19 نامية و 8 متطورة •
(2) تأليف "4" لجان : لجنة الطاقة ، لجنة المواد الاولية ، لجنة التنمية ، لجنة الشؤون المالية •
(3) دعوة ممثلي عدد من المنظمات الدولية للحضور كمراقبين •

../...

(4) حق كل دولة في اثارة مواضيع النقاش .

(5) كما أقر وثيقتي عمل تقدمت باحداهما البلدان النامية وتقدمت بالاخرى الولايات المتحدة الامريكية .

(ثالثا) المؤتمر الوزاري :

انعقد المؤتمر الوزاري في الفترة من 16 الى 19 / 12/1975 بحضور 27 دولة منها 19[1] دولة نامية و8[2] دولة متقدمة ، تحت الرئاسة المشتركة لكل من كاتب الدولة الكندي للشؤون الخارجية ووزير الدولة الفنزويلي للشؤون الاقتصادية الدولية .

وقد افتتحه الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان بخطاب ترحيبي جاء فيه : (([3] انه اجتماع لم يسبق له مثيل ، لاول مرة ستبحث كل المشاكل الاقتصادية على المستوى العالمي من وجهة نظر المنتجين والمستهلكين ، البلدان المصنعة والبلدان النامية ، البلدان المتقدمة للمساعدة والبلدان المستفيدة منها ، بواسطتكم سيقوم العالم بالتفكير حول مجمل تنظيمه الاقتصادي ، حول الشح والتقتير الذي يحدثه وكذلك سيعيد الجنس البشري استعراض تاريخ تمزقاته ومواجهاته ، وحالات الوعي بمصالحه المشتركة ، وستتمكن من تسجيل تاريخ اليوم الاول الذي دخلت فيه المشاكل الاقتصادية العامة في الوعي الجماعي لجنسنا . صحيح أنه ليست كل الدول حاضرة في هذا الاجتماع ، لان التنظيم الفعال للاشغال يتطلب تحديد عدد المشاركين ، ولكن هؤلاء المشاركين أختيرو بشكل يسمح بتمثيل كل الدول الكبيرة والصغيرة وكل القارات.

---

(1) وهي : الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، الارجنتين ، البرازيل ، الكامرون ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايران ، جمايكا ، المكسيك ، نيجيريا ، باكستان ، البرو ، فنزويلا ، يوغسلافيا ، زائير ، زامبيا .

(2) وهي : السوق الاوروبية المشتركة ، أمريكا ، كندا ، اليابان ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، أوستراليا .

(3)Note et etude documentaires N° 4412-4414 du 23/09/77. P:64.
(la documentation francaise)

ان الهدف من هذا الاجتماع هو تطوير العقلانية والعدالة في عمل الاقتصاد الدولي ، والعقلانية تدعونا الى اعادة البحث عن ظروف اقتصادية أكثر انتظاما ، حيث أصبح يسود اليوم الشك وعدم التأكد ، والعدالة تتطلب منا اتخاذ موقف واقعي وشجاع تجاه مشاكل البلدان النامية ، وخاصة الدول الأقل نموا .

ولهذا يوجد حلان لا يقبلان النقاش وهما زيادة نسبية في المساعدة المقدمة لهذه الدول ، وجعل هذه الدول تشارك في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بحيث تشعر البلدان النامية بأنها تعامل كشريك في اطار البحث عن التوازن الجديد في كوكبنا .)) .

وقد تمت الموافقة على ما قرر في الاجتماع التحضيري ، وأكد المشاركون أن هذا المؤتمر يفسح المجال لدراسة ومعالجة المشاكل الاقتصادية الدولية خدمة لمصالح كل الشعوب .

كما تقرر تاريخ 11 /1976/02 موعدا لبداية أعمال اللجان(*) وأنجزت أعمال المؤتمر على مرحلتين :

المرحلة الاولى: كانت في الستة أشهر الاولى من عام 1976 ، وخصصت لتبادل وجهات النظر حول موضوعات جدول الأعمال .

المرحلة الثانية: امتدت من جوان 1976 الى جوان 1977 مع فترة توقف عن العمل لمدة أشهر .

(رابعا) اجتماعات اللجان المنبثقة عن المؤتمر

أ) : لجنة الطاقة : كانت تحت الرئاسة المشتركة لكل من العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، وأعضاؤها هم : الجزائر ، العربية السعودية ، البرازيل ، كندا ، السوق الاوروبية المشتركة ، مصر ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

(*) دعت الدول المصنعة الى استقلال اللجان عن بعضها البعض بينما رأت البلدان النامية عكس ذلك .

الهند ، العراق ، ايران ، جاميكا ، اليابان ، سويسرا ، فنزويلا ، زائير •

بعد دراسة الوضع الطاقوي في الماضي والحاضر واحتمالات المستقبل أقرت ما يلي :

(1) يعتبر توفر الطاقة وضمان التموين بها عناصر هامة لسير الاقتصاد العالمي •

(2) تتطلب المصلحة العالمية البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة والحفاظ على المصادر الحالية •

(3) التموين بالطاقة يجب أن يعتمد على أسس تجارية مع أخذ الأمور الفنية والمالية بعين الاعتبار •

(4) العناية باقتصاديات البلدان النامية لعدم قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي •

(5) يجب على البلدان النامية اقامة الصناعات ، وخاصة النفطية منها ، كما يجب على المجموعة الدولية مساعدتها على ذلك ، وكذلك يجب:

أ ـ تقديم المساعدات المالية للدول النامية المستوردة للنفط •

ب ـ ضمان الموارد المالية اللازمة لزيادة انتاج الطاقة والمحافظة عليها •

ج ـ تشجيع البلدان النامية على الإستثمار في ميدان التنقيب ، ورفع انتاجها من الطاقة •

كما أصدرت لجنة الطاقة التوصيات التالية :

ـ أوصت المجموعة الدولية بالتخفيض التدريجي لاعتمادها على النفط • والبحث عن مصادر جديد للطاقة •

ـ بذل مجهودات كبيرة في مجال التنقيب واستخراج واستعمال الطاقة ، وضمان احتياجات البلاد النامية في حالة الازمات •

ـ استخدام الطاقة بشكل فعال •

ـ التعاون في ميدان نقل التكنولوجيا •

ـ يجب على المؤسسات المالية أن تلعب دورها في ميدان الطاقة •

ـ التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجالات انتاج ونقل وتخزين الطاقة •

- انشاء معهد دولي للطاقة .

وهناك نقاط لم تتفق عليها اللجنة منها حماية القوة الشرائية للصادرات النفطية ، وقيام المؤسسات المالية الدولية بدورها . مما دفع ببعض الدول النامية الى تقديم الاقتراحات التالية :

- مصادر الطاقة الحالية مآلها الزوال ، ولهذا يجب استغلالها في خدمة التنمية ، كما يجب مساعدة الدول النامية المستوردة للطاقة حتى لا تتأثر مشاريع التنمية لديها .
- دعوة صندوق النقد الدولي والبلدان المتقدمة الى تقديم المساعدات.
- حماية القوة الشرائية للصادرات النفطية .

وقد تخوفت البلدان المصنعة من هذه الاقتراحات ، وخاصة فيما يتعلق بالأسعار ، وطالبت بوجوب المحافظة على أسعار عادلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين .

ب- لجنة المواد الأولية والتجارة :

تحت الرئاسة المشتركة لكل من اليابان والبيرو ، وأعضاؤها هم : الارجنتين ، استراليا ، الكاميرون ، السوق الاوروبية المشتركة ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اندونيسيا ، اليابان ، المكسيك ، نيجيريا ، البيرو ، فنزويلا ، يوغسلافيا ، زائير ، زامبيا .

درست هذه اللجنة عددا من المواضيع الهامة وهي :

التصنيع المحلي للمواد الأولية ، وضعية البلاد النامية المستوردة للمواد الأولية ، النقل والتسويق والتوزيع والبرنامج المتكامل للمواد الأولية ، الصندوق المشترك ، منافسة المنتجات الاصطناعية للمواد الطبيعية ، القوة الشرائية ، التمويل التعويضي ، الاستثمارات ، التجارة العالمية .

../...

(+) ففي مجال التصنيع المحلي للمواد الأولية طلبت اللجنة من المؤسسات المختصة توفير التمويل اللازم ، وتنشيط البحث العلمي ، واستعمال التكنولوجيا المناسبة و تشجيع البلاد النامية المستوردة للمواد الأولية على تطوير وتنويع مواردها الطبيعية الخاصة ، وتقديم المساعدات الغذائية .

(+) وفي مجال النقل والتسويق والتوزيع طالبت هذه اللجنة بتبادل المعلومات حول العرض والطلب بين الدول ، ومساعدة البلدان النامية لتساهم في النقل والتسويق والتوزيع على المستوى الدولي .

(+) وفي مجال المنافسة بين المنتجات الطبيعية والمنتجات الصناعية طالبت اللجنة بضرورة العمل على تخفيض كلفة الانتاج للمنتجات الطبيعية حتى تستطيع المنافسة ، وتحسين نوعيتها ، وذلك عن طريق دعم عملية البحث والتطوير الزراعي .

(+) ولحماية القوة الشرائية لصادرات البلاد النامية يجب تحويل المواد الأولية محليا ، وانشاء الصناعات في البلاد النامية ، وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية من وجه صادرات البلاد النامية نحو البلدان المتطورة ، وأن تكون الأسعار مجزية بالنسبة للمصدرين وعادلة بالنسبة للمستوردين .

(+) في مجال التجارة أكدت اللجنة على ضرورة الاتفاق على اجراءات ملموسة لتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية، وتشجيع هذه الصادرات عن طريق ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وفتح أسواق البلاد المتطورة أمام منتجات البلاد النامية .

((ومما تجدر الاشارة اليه أن التوصيات التي أتخذتها لجنة[1] المواد الأولية والتجارة هي توصيات عامة وشاملة ، ولكنها لا تقيد الدول المتطورة بالتزامات معنية سواء تجاه البلاد النامية أو تجاه أي تنظيم دولي للتجارة الدولية)) .

ونظرا لمعارضة الدول المتقدمة ، فقد رفضت اللجنة النقاط التالية :

---

(1) عبدالمنعم زنابلي ،الحوار بين الشمال والجنوب ،ص 106 و 107

(1) تعهد الدول المتطورة باستيراد كميات متزايدة من السلع المصنعة في الدول النامية •

(2) اجراءات تفضيلية لصالح البلدان النامية المستوردة وخاصة الأقل نموّا •

(3) حق البلاد النامية في تحديد أسعار موادها شريطة أن لا تقوم البلدان المتطورة باجراءات معاكسة •

(4) ايجاد قانون لحل المشاكل البحرية •

(5) انشاء الصندوق المشترك ، وتنفيذ البرنامج المتكامل للمنتجات الأساسية •

(6) ايجاد رابطة معينة بين المنتجات التي تصدرها البلدان النامية والسلع المصنعة التي تستوردها ، واعادة النظر في أسعار المنتجات الأساسية بصفة دورية وتلقائية ، وكذلك اعادة النظر في أسعار السلع المصنعة والخدمات المستوردة ومعدلات الصرف والتضخم •

(7) زيادة المساعدات لموازين مدفوعات البلاد النامية ،وحقها في الحصول على تعويض كامل لعجزها ، وتسدد فقط في حالة وجود فائض في موازين مدفوعاتها •

(8) اتخاذ المزيد من الاجراءات لاستقرار موارد البلاد النامية من صادراتها •

(9) الاتفاق على كيفية تحسين البنى الهيكلية لاسواق المواد الاولية في البلاد النامية لكي تصبح في خدمة التنمية •

(10) وفي مجال التجارة الخارجية رفضت اللجنة عدّة نقاط منها :

- اعتماد نظام الأفضليات المعمم على صعيد نظام تجاري عالمي •
- عدم المعاملة بالمثل ، وتقديم التعويض الفعلي في حالة زيادة خسارة البلاد النامية •
- ازالة جميع الحواجز التي تقف حجر عثرة أمام صادرات البلاد النامية •

••/•••

- حق الدول النامية في منح المساعدات التصديرية دون أن تلجأ الدول المتقدمة الى اتخاذ اجراءات معاكسة •

جـ) – لجنة التنمية •

كانت رئاستها مشتركة بين الجزائر والسوق الاوروبية المشتركة، وأعضاؤها هم : الجزائر ، الارجنتين ، الكامرون ، كندا ، السوق الاوروبية المشتركة ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند ، جامايكا ، اليابان ، نيجيريا ، باكستان ، البيرو ، السويد ، يوغسلافيا ، زائير •

درست هذه اللجنة المواضيع التالية :

1 – ديون البلدان النامية : أقرت اللجنة في هذا الشأن ضرورة اتخاذ البلدان المتطورة لاجراءات استثنائية لتخفيف عبء الديون على البلدان الأقل نموا ، ولكنها لم تتفق على اجراءات ملموسة في هذا الموضوع •

2 – المساعدات العمومية للتنمية : أقرت هذه اللجنة أن مسؤولية التنمية تقع بالدرجة الاولى على عاتق البلاد النامية ، ولكن يجب على البلدان المتطورة أن تقدم المساعدات المهيئة لذلك ، وكذلك مؤسسات التنمية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية •

3 – التغذية والزراعة : أقرت اللجنة في هذا الميدان أنه يجب على الدول النامية أن تعطي أهمية خاصة للتنمية الزراعية لضمان الأمن الغذائي ، كما يجب على الدول المتقدمة والمؤسسات المختصة مساعدتها على تحقيق ذلك ، وكذلك تأمين مخزون دولي أولي من الحبوب بما يعادل 500 ألف طن ، وتقديم هبات غذائية •

4 – التصنيع : أكدت اللجنة في ميدان التصنيع على ضرورة تحقيق توصيات مؤتمر ليما لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وهي أن تصل حصة البلدان النامية في سنة 2000 الى 25٪ من الانتاج الصناعي العالمي •

وقد وافقت الدول المتقدمة على تقديم المساعدة لاقامة صناعات في الدول النامية •

••/•••

5 ـ نقل التكنولوجيا : اتفقت اللجنة على ضرورة تعديل اتفاقية باريس حول الملكية الصناعية وفقا لمصالح البلاد النامية ، ودعم قرارات المؤتمر الرابع للتجارة والتنمية ، والدعوة الى مؤتمر للامم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

((1) وفي مجال الاستثمار والشركات الدولية لم تتمكن اللجنة من الوصول الى أي اتفاق ، الا أن الدول الصناعية اتفقت فيما بينها على تقديم ما يعادل 1 مليار دولار كمساعدة للدول النامية بموجب برنامج عمل خاص)) .

ولم تتفق لجنة التنمية على الاقتراحات التالية المقدمة من طرف البلدان النامية بسبب رفضها من طرف الدول المتقدمة ، وهذه الاقتراحات هي :

+ اعتبار الديون الثنائية بمثابة هبات ، ومطالبة المؤسسات المالية الدولية بتلبية احتياجات البلاد النامية .
+ ابرام اتفاق دولي لتأجيل سداد الديون التجارية لمدة لا تتجاوز 25 سنة ، وتقديم تسهيلات للبلدان النامية لتسديد ديونها تحت اشراف صندوق النقد الدولي .
+ زيادة نقل الموارد نحو البلدان النامية ، واعتبار اعادة النظر في الديون كوسيلة لتحويل هذه الموارد .
+ انشاء هيئة مختصة لمراقبة عمليات اعادة النظر في الديون ، وبالمقابل تقدمت الدول المتطورة بمشروع قرار طلبت فيه من المؤسسات الدولية مساعدة البلدان النامية ، وعلى ضرورة استخدام القروض بشكل فعال .

وفي مجال التصنيع لم توافق الدول المتقدمة على فكرة عدم تشجيع بعض الصناعات التي يجب أن تتخصص فيها الدول النامية ، وكذلك رفضها فتح أسواقها لصادرات البلدان النامية ، وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية .

---

(1) عبدالمنعم زنابيلي ، مرجع سابق ، ص 118 .

د) ـ لجنة الشؤون المالية .

تحت الرئاسة المشتركة للسوق الاوروبية المشتركة وايران ، وأعضاؤها هم :العربية السعودية ، البرازيل ، السوق الاوروبية المشتركة ، مصر ، الولايات المتحدة الامركية ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايران ، اليابان ، المكسيك ، باكستان ، السويد ، سويسرا ، زامبيا .

بحثت لجنة الشؤون المالية ، مسائل الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وأسواق الرساميل ، وولوج البلاد النامية لهذه الأسواق ، والتدفقات المالية ، والتضخم ، والتعاون فيما بين البلاد النامية ، والتراكمات المالية للبلاد المصدّرة للنفط .

أعترفت هذه اللجنة بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الرساميل والاستثمارات الأجنبية في تنمية البلدان المتخلفة ، ولكن بشرط أن تنسجم هذه الاستثمارات الأجنبية مع خطط التنمية في البلاد النامية ، ولهذا يجب وضع قوانين تنظم التعامل بين الطرفين . كما أقرّت هذه اللجنة ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب ، وأوصت بضرورة زيادة موارد صندوق النقد الدولي ، ووافقت على المبادرات التي اتخذها صندوق النقد الدولي بهدف تسهيل عملية القروض الاضافية ، كما اعترفت بأهمية حقوق السحب الخاصة في تحقيق أهداف صندوق النقد الدولي واعتبارها أساس احتياطاته .

فيما يخص التضخم ، فقد اعتبرته اللجنة خللا في الاقتصاد الدولي ، يجب العمل للتخلص منه ، ولكنها لم تتفق حول أسبابه واجراءات محاربته .

وفي مجال التعاون بين البلدان النامية ، طالبت اللجنة الدول المتقدمة بتقديم المساعدة لتحقيق قرارات التعاون الاقتصادي التي اتخذها المؤتمر الخامس لحركة عدم الانحياز .

../...

ولم تتوصل اللجنة الى أي اتفاق فيما يخص التراكمات المالية للدول المصدرة للنفط. كما أن القرارات التي اتخذتها اللجنة كانت اما تكرارا لقرارات وتوصيات اتخذت في اجتماعات سابقة ، واما عامة وغير ملزمة للبلدان المتقدمة .

وبعد أن أنهت اللجان الاربعة أعمالها ، انعقد المؤتمر الوزاري الختامي بين 30 ماي و 2 جوان من عام 1977 .

(خامسا) المؤتمر الوزاري الختامي .

عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي دورته الختامية في باريس على مستوى الوزراء في الفترة من 30 ماي الى 2 جوان 1977 .

وقد أكد المشاركون أن المؤتمر بحث خلال اجتماعاته التي انطلقت في سنة 1975 أمورا اقتصادية هامة تتعلق بالطاقة والمواد الاولية والتنمية والشؤون المالية .

كما ذكر المشاركون في الاجتماع الختامي بأنه كان يجب على المؤتمر أن يمدّ اقتراحات ملموسة وأكثر واقعية .

وقد تمكن المشاركون من الاتفاق على بعض المسائل والاجراءات التي تهمّ القطاعات التالية :

(+) الطاقة : وجوب البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، لأن المصادر الحالية مآلها النضوب في يوم ما ، وبالتالي يجب استخدامها استخداما فعالا .

(+) المواد الاولية والتبادل التجاري : انشاء صندوق مشترك يتولى مؤتمر (الكونسيد) تحديد أهدافه وكيفية انشائه ، العمل على تنمية القدرة التنافسية للمواد الطبيعية أمام المواد الاصطناعية ، اجراءات خاصة بالتعاون الدولي في ميدان تسويق وتوزيع المواد الاولية ، وتشجيع البلدان النامية المستوردة للمواد الاولية على استغلال

../...

وتوسيع مواردها المحلية ، اتفاق حول تحسين نظام الأفضليات المعمم .

(+) وفي مجال التنمية : وضع مبلغ 1 مليار دولار لمساعدة بعض الدول النامية ضعيفة الدخل والتي تعاني مشاكل عامة في تحويل المواد ، المساعدة من أجل تنمية المنشآت القاعدية في البلدان النامية وعلى الخصوص في افريقيا ، تصنيع البلدان النامية ، تطبيق مقررات مؤتمر (الكونسيد) فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وكذلك مؤتمر الامم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا .

(+) وفي المجال المالي : أقرّ المؤتمر عدد من التوصيات تتعلق بالاستثمارات الخاصة الأجنبية المباشرة ووصول البلدان النامية الى أسواق الرساميل والتعاون فيما بين البلدان النامية .

أما الأمور التي لم يتفق بشأنها المشاركون في المؤتمر فهي تشمل الميادين التالية :

(+) الطاقة : لم يتمّ الاتفاق حول تحديد الأسعار وتثبيت القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية ، وكذلك فيما يخص المساعدات المالية للدول النامية المستوردة للنفط .

(+) المواد الأولية والمبادلات التجارية : لم يتم الاتفاق على القدرة الشرائية للبلدان النامية ، الاجراءات المتعلقة بالتمويل التعويضي ، مراقبة انتاج المواد الصناعية ، وسائل حماية مصالح البلدان النامية التي قد تتأثر سلبا بتطبيق البرنامج المتكامل للمواد الأولية ... الخ .

(+) في مجال التنمية : لم يتم الاتفاق حول ديون البلدان النامية ، والدخول الى أسواق السلع المصنعة ونصف المصنعة ، والشركات متعددة الجنسيات .

(+) في الميدان المالي : لم يتم الاتفاق حول تحويل أرباح الرساميل المستثمرة في البلدان النامية ، وقواعد حلّ الخلافات ، واجراءات مكافحة التضخم ، وأرصدة البلدان المصدّرة للنفط .

أما الانطباعات والملاحظات التي خرج بها المشاركون من هذا المؤتمر ، فهي أن مجموعة البلدان النامية قد لاحظت أن المؤتمر قد تجاوب مع بعض مطالبها وحقق بعض الأهداف المرجوة منه ، ولكنها بقيت بعيدة عن الاهداف التي توخاها برنامج العمل الجماعي .

أما البلدان المتقدمة فقد أكدت على ضرورة التمسك بروح التعاون التي سادت أعمال المؤتمر ، وتأسفت لعدم توصل المؤتمر الى اتفاق حول عدد من الأمور الهامة ، وخاصة الطاقة ، وهذا طبعا كل ما يهمها من أعمال المؤتمر فهي منذ البداية كانت تركز على أمور الطاقة .

وقد تعهدت الدول المشاركة في هذا المؤتمر بتطبيق الاجراءات التي اتفق عليها ، وطالبت الدول التي لم تشارك في المؤتمر بتطبيقها .

المبحث السادس: المفاوضات الشاملة .

ما هو الهدف من المفاوضات الشاملة ؟

بعد الفشل العام الذي منيت به مختلف اجتماعات الحوار بين الشمال والجنوب سواء في الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة أو في المؤتمرات العالمية ، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1976 على قرار يتضمن أن كل المفاوضات ذات الطبيعة الشاملة ، والتي لها علاقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن تتم في اطار الأمم المتحدة .

كما تمّ تكوين لجنة تهدف الى مراقبة مدى الالتزام بالقرارات والاتفاقيات التي أبرمت من قبل ، والحث على مزيد من التقدم في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولكن لم تتمكن هذه اللجنة من القيام بمهامها نظرا لغياب الرغبة السياسية لدى الدول

../...

المتقدمة .

كما قدم مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في هافانا سنة 1979 اقتراحا بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد في دورة جديدة تخصص للمفاوضات الشاملة[1] .

وقد اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقتراح في دورتها (34) ، وقررت عقد دورة خاصة في سنة 1980 تتولى اتخاذ اجراءات مناسبة من أجل تبني استراتيجية عالمية جديدة للتنمية في العقد الثالث للتنمية التابع للامم المتحدة . كما قررت مايلي :

1 ـ يجب أن تتم المفاوضات في اطار الأمم المتحدة بمشاركة كل البلدان ودون تحديد زمني .
2 ـ أن تشمل كل المجالات الرئيسية من مواد أولية وطاقة ، وتجارة وشؤون مالية ونقدية وتنمية .
3 ـ أن تساهم في التخطيط لاستراتيجية عالمية للتنمية .

كما قررت أن تقوم اللجنة ذات العضوية المكتملة بدور لجنة التحضير لهذه المفاوضات ، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق حول جدول الأعمال والجدول الزمني للمفاوضات الشاملة . وقد طغت مشكلة الطاقة على كل مناقشاتها الشيء الذي عمق الهوة بين الدول الصناعية ومجموعة 77 ، التي قدمت مشروعا لجدول الأعمال يشتمل على نقاط كثيرة تمثل وجهة نظر العالم الثالث .

كما قدم المكسيك خطة لاستراتيجية تنموية من "9" نقاط ، ولكنها لم تحظ بموافقة مجموعة الـ 77 ، نظرا لكونها لا تحقق مطالب البلدان النامية ، بينما قبلتها البلدان المتقدمة ، نظرا لموافقتها لوجهة نظرها .

ونفس الشيء فعلته الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قدمت مجموعة من الاقتراحات . وكذلك السوق الاوروبية المشتركة .

---

(1) قدم هذا الاقتراح بمبادرة من الجزائر .

(أ) اقتراحات مجموعة الـ "77" :

ـ يجب أن تتجه المفاوضات الشاملة نحو العمل ، وأن تجري في آن واحد وبصورة منتظمة حتى تحافظ على شموليتها ٠

ـ على المجموعة الدولية أن تتخذ اجراءات محددة وتضامنية تؤدي الى حلول جديدة كاملة وشاملة وذلك بناء على المبادئ الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ٠

ـ تتطرق المفاوضات الشاملة الى كل المشاكل بشكل مترابط ، ويجب أن لا تتأثر بالمفاوضات الجارية في منابر أخرى بشكل سلبي ٠

ـ فيما يخص المواد الأولية يجب أن تقوم المفاوضات الشاملة بنجدة المفاوضات الجارية في هذا الشأن حول البرنامج المتكامل والصندوق المشترك وقياس الأسعار ٠٠ الخ ٠

ـ وفيما يخص الطاقة ، يجب على المفاوضات الشاملة أن تركز على ما يلي :

• اجراءات فعالة للحفاظ على الطاقة ٠
• الاجراءات التي يجب أن تطبقها المجموعة الدولية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من الطاقة ٠
• توفير الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية بهدف تطوير مصادر جديدة ومتجددة أو تقليدية من الطاقة بهدف زيادة وفرتها ٠
• استكشاف وتقييم مصادر الطاقة المحلية في البلدان النامية التي تعاني عجزا في ميدان الطاقة ٠
• تحسين وقياس الايرادات الوحدية من صادرات الطاقة ٠
• زيادة مشاركة البلدان النامية في النقل ، والنشاطات المتفرعة في مجال الطاقة ٠

ـ وفي مجال التجارة يجب أن تركز المفاوضات الشاملة على ما يلي :

• الحماية وسياسات التعديلات الهيكلية وامكانية وصول منتجات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتطورة ٠

• تحسين وحماية القوة الشرائية لايرادات صادرات البلدان النامية.

• مسائل النقل البحري.

ـ وفي مجال التمية يجب أن تركز المفاوضات الشاملة على زيادة وتنويع الانتاج الزراعي والغذائي في البلدان النامية ، ومساعدة هذه الاخيرة للتغلب على مشاكلها.

• انشاء نظام فعال للأمن الغذائي العالمي[1]

• تأسيس صندوق عالمي لتنمية البلدان الأقل نموًا.

• اعادة هيكلة الصناعة العالمية وامتدادها لصالح البلدان النامية.

ـ وفي الميدان المالي والنقدي ، يجب التركيز على النقل الصافي للموارد بمعايير حقيقية ، واصلاح نظام النقد الدولي ، ويجب التركيز خاصة على :

• الدخول الى أسواق رؤوس الاموال والميكانزمات المناسبة لتحقيق هذه الغاية.

• مشكل الديون.

• تحسين تمويل موازين المدفوعات ، وكذلك تسهيلات التمويل الموجود في اطار صندوق النقد الدولي ، وكذلك اصلاح نظام الشرطية[2] القائم ، وخلق تسهيلات جديدة.

• ولجعل نظام النقد الدولي أكثر عدالة وأكثر مسؤولية تجاه مشاكل البلدان النامية ، يجب اتخاذ اجراءات مناسبة في الميادين التالية :

أ ـ عملية التكيف[3].

ب ـ نظام أسعار الصرف.

جـ ـ مراقبة أسعار الصرف وسياسات ميزان المدفوعات.

د ـ السيولة العالمية ودور حقوق السحب الخاصة.

هـ ـ الصلة بين منح حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية.

---

(1) بواسطة المخزون الاحتياطي وتقدم المساعدة الغذائية ... الخ.

(2) Systeme de conditionalite

(3) Le processus d'ajustement.

و ـ المحافظة على القيمة الحقيقية للأصول المالية للبلدان النامية •
ز ـ المشاركة الفعالة والعادلة للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات •
ي ـ ادخال التعديلات الضرورية على مواد الاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لتأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية •

كما يجب على المفاوضات الشاملة أن تتخذ اجراءات بخصوص :

(1) تعويض البلدان النامية عن آثار التضخم المستورد •
(2) تخفيف العبء المالي بالنسبة للبلدان النامية والناتج عن زيادة تكاليف الواردات بكل أنواعها •

وفي الأخير تطلب مجموعة الـ "77" أن تناقش المشاكل بصورة متاسقة ومتماسكة ، ويجب التوصل الى اتفاقية متكاملة ملزمة لكل الدول الأعضاء •

(ب) <u>اقتراحات المجموعة الاقتصادية الأوروبية</u> •

تناولت اقتراحاتها "3" مجالات هي :

ـ التغذية ـ الطاقة ـ التوازنات الخارجية ـ

ـ فيما يخص التغذية ترى المجموعة الاقتصادية الاوروبية أن تدرس هذه المفاوضات آفاق التغذية على المدى المتوسط ، تحسين التغذية والانتاج الغذائي في البلدان النامية ، الأمن الغذائي ، المساعدات والمبادلات الغذائية •
ـ أما فيما يخص الطاقة ، فهي تذكر النقاط التالية :
تقديرات عرض وطلب الطاقة في المستقبل ، الأسعار ، تكنولوجيا انتاج الطاقة ، الاستخدام العقلاني للطاقة ، مصادر جديدة للطاقة •
ـ أما فيما يخص التوازنات الخارجية فانها تركز على التقيم الحالي والمستقبلي ،

••/•••

وحالة التوازنات الخارجية لكل البلدان ذات الفائض وذات العجز في ميزان المدفوعات • كما تقترح دراسة وسائل زيادة ايرادات البلدان النامية •

ـ وفيما يخص التمويل الحالي والمستقبلي لعجز موازين المدفوعات ترى المجموعة ضرورة مناقشة النقاط التالية :

(1) التعاون المباشر من طرف البلدان ذات الفائض الهيكلي •

(2) اعادة توظيف الأموال ، بما في ذلك تحويل الموارد المالية الى البلدان النامية •

(3) مشاركة المنظمات المالية الدولية في برنامج التعديلات •

(4) ديون البلدان النامية •

ـ أما فيما يخص تمويل التنمية على المدى الطويل ،فانها تركز على المساعدات الرسمية للتنمية، الاستثمار المباشر، التمويل المشترك ، والوصول الى أسواق رؤوس الأموال •

(جـ) اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية •

تناولت اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية 3 مجالات هي :

ـ التغذية والطاقة والحماية ـ

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ما جاء في برنامج المجموعة الاوروبية فيما يتعلق بالطاقة •

أما البرنامج المقدم من طرف مجموعة الـ "77" فترى الولايات المتحدة أنه تجاهل ضرورة الجهود الوطنية لتعزيز التنمية والاستقلال الذاتي الجماعي للدول النامية • وبصفة عامة ترى الولايات المتحدة أن كلا البرنامجين المقدمين من طرف مجموعة 77 والمجموعة الاوروبية يتميزان بأن موضوعاتهما واسعة جدًا بحيث لا تسمح باتخاذ اجراءات

••/•••

عاجلة وفعالة لمواجهة المشاكل الملحة التي تواجهها المجموعة الدولية ، ولهذا فهي ترى ضرورة تحديد الاولويات • وهي ترى أنه يمكن للمفاوضات الشاملة أن تنطلق ببرنامج أولي يتكون من النقاط التالية :

(1) اتفاق دولي لمقاومة الضغوط الحمائية واقامة تعديل ايجابي •

(2) تقديم المساعدات بهدف استكشاف وتطوير مصادر الطاقة في البلدان التي تعاني من العجز في هذا الميدان •

(3) تحسين الأمن الغذائي العالمي •

(4) اجراءات مناسبة لتسهيل اعادة توظيف فوائض المدفوعات •

بالاضافة الى هذا اقترحت الولايات المتحدة أن يتم البحث عن اجماع حول الأهداف والعوامل الملائمة لكلّ نقطة ثم تعرض على المنابر المتخصصة في الأمم المتحدة لايجاد الحلول المناسبة لتحقيق الأهداف على ضوء العوامل المذكورة •

وعندما تنتهي المنابر المتخصصة من أعمالها ، تعرض على منبر شامل يدرسها حسب أولويات متفق عليها •

ونظرا لعدم اتفاق المجموعات الثلاثة على برنامج عمل محدد لم تتمكن اللجنة التحضيرية من انجاز مهمتها • وتم طرح كل القضايا أمام الدورة "11" الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك ابتداء من 25 /08/ 1980 • ورغم المحاولات التي قامت بها مجموعة ال"77" والتنازلات التي تقدمت بها ، فان تعنت الولايات المتحدة واصرارها على تجزئة المفاوضات حال دون الاتفاق على برنامج عمل معين •

وقد وافقت مجموعة ال"77" على أن توصي الجمعية العامة بتبني نصّ استراتيجية التنمية للعشرية الثالثة للأمم المتحدة •

المبحث السابع : مؤتمر كانكون •

عقد هذا المؤتمر بمدينة كنكون بالمكسيك سنة 1981• وقد جاء في

../...

الاعلان الصحفي لمؤتمر وزراء الخارجية التحضيري حول طبيعة هذا المؤتمر، انه اجتماع ذو طابع سياسي ينعقد في جو مفتوح وغير رسمي ولا تتم فيه مفاوضات وانما يعطي فرصة لتبادل وجهات النظر حول المشاكل الرئيسية للتعاون الدولي من أجل التنمية •

ومن الأسباب التي قللت من أهمية هذا المؤتمر هي :

(1) عدم حضور بعض الدول التي لها دور كبير في التعاون السياسي والاقتصادي الدولي مثل كوبا[1] والاتحاد السوفياتي •

(2) البلدان الحاضرة لم تكن مخولة للتكلم باسم بقية الدول غير الحاضرة •

ويتبين من الملخص الذي صدر حول مناقشات هذا المؤتمر انه توصل الى النتائج التالية :

• اجماع المشاركين حول ضرورة انطلاق المفاوضات الشاملة ،ولكن دون الاتفاق حول اجراءات وجدول زمني لانطلاق هذه المفاوضات• مع تأكيد بعض الدول المشاركة على دور الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة في هذه المفاوضات • والمشكل المطروح هو كيفية التوفيق بين هذين الرأيين لتنطلق المفاوضات الشاملة انطلاقة فعلية؟•

• اعتراف كل المشاركين بالاعتماد المتبادل بين اقتصادياتهم •

• تأسف المشاركين لعدم حضور الاتحاد السوفياتي •

• التأسف على كون موارد هامة تنفق على التسلح ولا توجه الى التنمية •

(1) كانت في ذلك الوقت رئيسة عدم الانحياز •

الفصل الثالث :

دور الجزائر في الحوار بين الشمال والجنوب

لقد لعبت الجزائر دورا كبيرا وفعالا في الحوار بين الشمال والجنوب والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد • فقد ساهمت بأفكارها وأعمالها في أغلب مراحل هذا المشروع الجبار والذي لم ينته بعد ، حيث أنها شاركت في كل المؤتمرات والاجتماعات التي تناولت هذا الموضوع واستضافت العديد منها •

وسنحاول في هذا الفصل أن نستعرض أهمّ مساهمات الجزائر في هذا الميدان •

المبحث الأول : ميثاق الجزائر •

تحضيرا للدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي انعقد في نيودلهي بالهند سنة 1968 ، اجتمعت في الجزائر مجموعة الـ"77" وأصدرت بالاجماع في 1967/11/03 ما يسمى بميثاق الجزائر ، عبرت فيه عن رأيها فيما يخص المشاكل والعلاقات الاقتصادية الدولية •

وقد استعرض ميثاق الجزائر كل المشاكل المتعلقة بالمنتجات الأساسية، سياسة الأسعار ، تحرير المبادلات ، المنافسة بين المواد الأولية الطبيعية والمواد الأولية الاصطناعية ، المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، تمويل التنمية ، النقل البحري ، التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، الاجراءات الخاصة الواجب اتخاذها لصالح البلدان الأقلّ نموّا ...الخ •

المبحث الثاني : مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز •

انعقد بالجزائر في الفترة من 5 الى 9 سبتمبر 1973 •

../...

واصدر اعلانا اقتصاديا أشار الى أن المشاركين في المؤتمر درسوا بصفة معمقة تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية منذ مؤتمر لوزاكا •

ولاحظ الاعلان أن الامبريالية تشكل أكبر عقبة في طريق تطور وتنمية البلدان المتخلفة ، وهي تعرقل هاته التنمية بكل الوسائل بما فيها العسكرية ، وما زالت بعض الشعوب لحد اليوم تعاني من الاحتلال المباشر والعنصرية ...الخ •

كما سجل الاعلان أن نسبة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية على بساطتها فانها دائما في النقصان ، ومعدلات التبادل بالنسبة لها في تدهور مستمر •

وأشار الاعلان الى أن نظام النقد الدولي الحالي خدم مصالح البلدان المتقدمة فقط، وعليه يجب العمل على ايجاد نظام نقدي جديد تشارك فيه البلدان النامية على قدم المساواة ، ويأخذ مصالحها الخاصة بعين الاعتبار • كما أشار الاعلان الى مشاكل التغذية ، ونقل التكنولوجيا ، والشركات متعددة الجنسيات ، والتعاون بين البلدان النامية ...الخ •

وتجدر الاشارة الى أن المؤتمر أصدر بالاضافة الى الاعلان المذكور برنامج عمل للتعاون الاقتصادي •

المبحث الثالث : الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة •

وجه الرئيس المرحوم هواري بومدين في 1974/01/30 برقية[1] الى الأمين العام للامم المتحدة جاء فيها ما يلي : (([2]ليمكن مناقشة بطريقة مثمرة مشكلة التنمية ، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية

---

(1) وجه هذه البرقية بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز آنذاك •

(2) خطب الرئيس المرحوم هواري بومدين في الفترة من 73/07/02 الى 1974/12/03 •

من كل جوانبها قصد اقامة نظام جديد لعلاقات مبنية على أساس العدالة والمصالح المشتركة لكل الدول .. يشرفني أن أطلب منكم اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعوة الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد جلسة طارئة في الاطار الذي حددناه .)) .

وقد تمت الاستجابة لهذا الطلب ،وعقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الاستثنائية السادسة التي خصصتها للمواد الاولية والتنمية .

وقد ألقى الرئيس المرحوم هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة خطابا مطولا استعرض فيه الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في العالم . حيث جاء في بداية هذا الخطاب: ((1) ان هذه الدورة الاستثنائية التي نعقدها اليوم تأتي كنتيجة مباشرة لتفاقم التوتر الذي يسود الحياة الدولية ، وهو ما يضفي عليها أهمية بالغة ومدى بعيدا لا يخفيان على أحد .)) .

ثم أشار الى أن العلاقات الدولية تتسم اليوم بطابع المواجهة الشاملة بين قوى التحرر وقوى السيطرة والاستغلال ، وأكد أنه لكي يمكن مواجهة مشكل التنمية مواجهة مباشرة يجب الاقرار بأن مصير الموارد العالمية هو قضية جوهرية . ولحل هذا المشكل - مشكل التنمية - يجب اتخاذ موقف مناسب بشأن الاعتراف بالأولويات التي تهم البشرية ،الشيء الذي يؤدي الى تغيير جذري في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، ويسمح بتوزيع ثمار النمو والتقدم توزيعا عادلا بين كل الأطراف .

ثم ذكر الرئيس المرحوم هواري بومدين أن مقاليد الأمور في الاقتصاد العالمي اليوم تنحصر كلها بين أيدي أقلية من الدول المتقدمة تتحكم في توزيع الموارد العالمية وفق مصالحها الخاصة ، وتسيطر على الجزء الهام من أسواق المواد الاستهلاكية الأساسية ،وتتمتع

(1) خطب الرئيس المرحوم هواري بومدين ،مرجع سابق ،ص 188 .

باحتكار شبه مطلق في المنتجات المصنعة ، ومواد التجهيز ،واحتكار رؤوس الأموال ، والخدمات/الشيء الذي مكنها من التحكم في أسعار كل المواد .

وبناء على هذا استنتج الرئيس المرحوم هواري بومدين أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في نظر أغلبية البشرية نظام جائر بل تجاوزه الزمن تماما ، مثل النظام الاستعماري ، ولهذا فهو يشكل عقبة كبرى في وجه التنمية والتقدم لكل البلدان النامية .

ثم قارن بين المساعدات[1] من أجل التنمية التي تقدم الى البلدان النامية ، ومشروع مارشال[2] الذي بلغ 3٪ من الدخل الاجمالي للولايات المتحدة ، فاستنتج أن الامكانيات المالية يمكن تأمينها بمنتهى السهولة على مستوى البلدان المصنعة عندما تتوفر الارادة السياسية .

ثم انتقل الى المقارنة بين ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية التي تصدرها البلدان المتقدمة وأسعار البترول ، فذكر أن سعر القمح تضاعف مرتين ما بين جويلية 1972 و جويلية 1973 ، ثم أرتفع مرة أخرى الى ما يقارب الضعف في أواخر 1973 . كما أن أسعار الأسمدة الأكثر استعمالا من قبل البلدان النامية تضاعفت تقريبا مرتين ما بين جوان 1972 وسبتمبر 1973 .

أما تصحيح سعر البترول ـ الذي تضاعف عدة مرات لأنه كان يباع لمدة طويلة بأسعار زهيدة ـ فقد أثار ردود فعل عنيفة من قبل الدول المتقدمة بينما مر ارتفاع أسعار المواد السالفة الذكر وكأنه شيء عادي ، وذلك لأنه في صالحها .

ولتفنيد مقولات البلدان المتقدمة ـ الهادفة الى تقسيم البلدان النامية ـ والتي مضمونها أن ارتفاع أسعار البترول سيؤثر على تنمية

---

(1) المساعدات المالية المقرر لصالح البلدان النامية هي 7ر0٪ من اجمالي الناتج الوطني ولم تلتزم بها كل الدول المتقدمة .

(2) المساعدة المالية التي قدمتها أمريكا الى اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لاعادة بنائها .

البلدان النامية المستوردة له ، أشار الى أن ما تنفقه بعض البلدان النامية على المنتوجات الغذائية والأسمدة يكاد يبلغ ضعف ما تنفقه على البترول المستورد ، وأن تأثير الارتفاع في أسعار المنتوجات الغذائية على ميزان مدفوعات البلدان الـ 25 التي صنفتها الامم المتحدة في قائمة البلدان الأقل نموًا ، يفوق بـ 70٪ تأثير زيادة سعر البترول ،ثم أشار الى الارتفاع الفاحش في أسعار المواد التي تستوردها البلدان النامية ـ خلال الخمس سنوات السابقة لتاريخ الجمعية ـ فسعر الصلب تضاعف 3 مرّات ، وسعر الاسمنت تضاعف 4 مرّات، وسعر الخشب تضاعف مرتين ونصف ، وثمن الجرار تضاعف مرتين •

كما قدم صورة عن التبذير السائد في الغرب والمأساة التي يعيشها العالم اليوم ،وهي أن جزءا بسيطا من كميات القمح التي تستخدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنويا كأعلاف لمواشيها كان يكفي لسدّ احتياجات الاف الاموات نتيجة الجفاف والمجاعة في بلدان الساحل الافريقي •

ثمّ ذكر أن الاموال التي تسربت من البلدان النامية خلال النصف الثاني من عشرية التنمية الثانية في شكل أرباح للشركات الاجنبية بلغ 23 مليار دولار ، وهو ما يمثل مرّة ونصف مقدار المعونة الحقيقية التي قدمتها البلدان المتقدمة التي تنتمي اليها هذه الشركات الى البلدان النامية •

وهذا دليل واضح على أن ما تقدمه البلدان المتقدمة بيد تأخذ أضعافه بيدها الاخرى •

وفي نهاية خطابه دعى الرئيس المرحوم هواري بومدين البلدان النامية المصدرة للمواد الاولية أن تحذو حذو منظمة الأقطار المصدرة للبترول وتشكل اتحادات للمنتجين لتدافع عن أسعار هذه المواد •

كما طلب من الدول المتقدمة أن تدرك بأن تنمية العالم الثالث

••/•••

تعود عليهما بالفائدة هي أيضا ، وذلك لسببين على الأقل وهما :

(1) تنمية العالم الثالث تضمن العدالة والسلام العالميين .

(2) توسيع أسواق بيع منتجات الدول المتقدمة .

ثم طالب بضرورة اصلاح نظام النقد الدولي بمشاركة كل الدول بما فيها النامية .

ثم طالب بمراجعة معايير تقديم واستخدام المعونات المالية لتحقق الغرض منها ، كما يجب أن تحترم أولويات البلدان النامية ، وأن يكون جزء منها في شكل هبات ، ولا ترتبط بشروط سياسية أو عسكرية .

وفي هذا الاطار اقترح برنامج خاص للمساعدة لفائدة البلدان التي تعيش في فقر مدقع .

المبحث الرابع : المؤتمر الأول لاقتصاديي العالم الثالث .

من خلال تتبعنا لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الدولي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي الى أن وصل الى مرحلته الحالية ، نلاحظ أن كل الانجازات التي تم تحقيقها ، كانت قبل أن تنفذ عبارة عن أفكار ونظريات صاغها اقتصاديو ومفكرو تلك البلدان .

ولهذا عقد أول مؤتمر لاقتصاديي العالم الثالث في الجزائر في الفترة من 02 الى 07 فبراير 1976 ، بغية تجنيد هؤلاء الاقتصاديين لدراسة وحل مشاكل بلدانهم ، ومحاولة ايجاد نظريات تنموية تتماشى وواقع بلدان العالم الثالث أو على الأقل تعديل النظريات الحالية لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلدان النامية . وقد افتتح هذا المؤتمر بخطاب لوزير التعليم العالي في ذلك الوقت المرحوم محمد الصديق بن يحي ، ومما جاء في خطابه :

ان المؤتمر الأول لاقتصاديي العالم الثالث الذي كان لي شرف افتتاحه ينعقد في الربع الأخير من قرن مليء بالكفاح والآمال والمجهودات

والظلم والطغيان ، وفي مكان عبر فيه مضطهد والارض عن ارادتهم في التحرر الكامل ، والمشاركة في تحقيق عالم أكثر عدلا وأكثر انسانية ٠

ان موضوع المؤتمر ((المواد الأولية والتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد)) يضع المشاركين في قلب المعركة الجديدة التي تخوضها الشعوب التي كانت مستعمرة للتخلص مما يسمى غالبا بالحلقة المفرغة للفقر والتخلف ، والذي ما هو الا نتيجة لقرون من الاستغلال والاضطهاد وبعد أن أشار الوزير الى أن الخريطة السياسية العالمية ،قد تغيرت خلال الثلاثين سنة الأخيرة بأن نالت أغلب الشعوب المستعمرة استقلالها ، أضاف قائلا : بأن الشعوب قد أدركت أن الكفاح المسلح الذي يؤدي الى استرجاع الشخصية السياسية لا يشكل سوى مرحلة في معركة التحرير الكلي ، وأضاف السيد الوزير بأن الشعوب المستقلة لا يمكنها ضمان النجاح لمعركة التحرير الاقتصادي الا اذا قامت بجهودها على جبهة واسعة تضم كل الدول المعنية ، فلمواجهة الاستراتيجية الامبريالية الاستغلالية ،يجب على البلدان النامية أن تضع استراتيجية للتحرير الاقتصادي ،بحيث تشكل الخطوة الموالية للاستقلال السياسي، وهذا يعني أن كفاح شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال السياسي يتحد أكثر فأكثر مع الكفاح من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ٠

ثم قال السيد الوزير أن الحوار بين الشمال والجنوب يتطلب تجنيد اقتصاديي العالم الثالث للبحث والتفكير حول كيفية تسخير نظرية التنمية لخدمة الشعوب ٠

وأضاف السيد الوزير أنه يجب على اقتصاديي العالم الثالث أن يكونوا واعين بمسؤولياتهم العلمية والسياسية ، وذلك لأن النظام الاقتصادي القائم قد جند وما زال يجند الاقتصاديين لخدمته ٠

ويتضح ذلك من تتبع تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى الطبيعيين الى الكلاسيك الى النيوكلاسيك الى كينز الى اليم[1] . وفي نهاية خطابه قال السيد الوزير بأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يمكن أن يكون اعادة ترميم للنظام القديم ، بل يجب أن يكون من انجاز شعوبنا .

نستنتج من خلال هاته المقتطفات التي أخذناها من خطاب السيد الوزير أنه ينبه اقتصاديي العالم الثالث ومن خلالهم كل شعوب العالم الثالث الى ضرورة التعاون فيما بينها لتطوير البحث العلمي لديها وخاصة ايجاد نظريات تنمية خاصة بها أو على الأقل تكييف النظريات الموجودة لتتلاءم مع ظروفها الخاصة .

وهذه حقيقة لا يمكن انكارها لأن أغلب تجارب التنمية التي خاضتها البلدان النامية ، هي الآن فاشلة بصفة عامة ، وذلك لكون هذه التجارب مستوردة من الغرب أو الشرق ولم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلدان النامية التي طبقت فيها .

وقد اختتم المشاركون مؤتمرهم باصدار اعلان عام . ومما جاء في هذا الاعلان :

ـ ان الشعوب قد فهمت بأن الثورة المسلحة التي تنتهي بالاستقلال السياسي لا تشكل سوى مرحلة في معركة التحرر الكامل الذي يتطلب استقلالا اقتصاديا وثقافيا .

وقد تجسدت مطالبها في تجندها من أجل نظام دولي جديد .

ـ ان اقتصاديي العالم الثالث يؤيدون هذه الشعوب ، ويقفون الى جانبها في مطالبتها باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما يعلنون تجندهم لخدمة شعوبهم عن طريق البحث والتفكير .

وكما هو واضح فان هذا الاعلان قد أيد وأكد الافكار

---

(1) كينز واليم لم يذكرها الخطاب .

التي تضمنها خطاب وزير التعليم العالمي في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر . ان هذا المؤتمر الذي جمع بين اقتصاديي العالم الثالث يمكن اعتباره حوارا بين الجنوب والجنوب ، ولكنه في الحقيقة ساهم في بلورة فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتوضيح مطالب البلدان النامية وتدعيم موقفها ، وحقق هدفين اثنين هما :

- ساهم في الحوار بين الشمال والجنوب ولو بطريقة غير مباشرة .
- أكد دور الجزائر وسعيها الدؤوب من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومساهمتها فكريا وماديا في انجاح هذا المشروع الطموح .

المبحث الخامس : الاجتماع المشترك بين نادي روما والمعهد الدولي للمحيطات .

بدعوة من الجزائر انعقد في الفترة من 25 الى 28 أكتوبر 1976 بالجزائر العاصمة اجتماع مشترك بين نادي روما والمعهد الدولي للمحيطات .

وكان موضوع هذا الاجتماع الذي شارك فيه حوالي (60) بلد من أوروبا الغربية والشرقية وآسيا وافريقيا وأمريكا الشمالية واللاتينية هو ((النظام الدولي الجديد)) .

وقد جعل هذا الملتقى من تقرير ((ريو))[1] المقدم من طرف الاستاذ (Jan Tinbergen) كمنطلق لاشغاله . وهذا التقرير يدعو الى اصلاح النظام السائد حاليا في العالم ، وخاصة الناحية الاقتصادية ، بحيث يصبح أكثر عدلا وانصافا للجميع .

المبحث السادس : خطاب المرحوم محمد صديق بن يحي أمام الدورة الاستثنائية " 11 " للجمعية العامة للامم المتحدة .

ألقى المرحوم محمد صديق بن يحي وزير الخارجية الجزائري السابق خطابا أمام الدورة الاستثنائية " 11 " للجمعية العامة للامم المتحدة

---

(1) R.I.O: refonde de l'ordre international.

التي انعقدت سنة 1980 .

ومما جاء في خطابه ،أن هذه الدورة تشكل صدى للدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة التي أصبحت تاريخية ، والتي أقرّت فيها الجمعية العامة الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما أكدت على ضرورة التغيير الجذري لطبيعة واطار المؤسسات ، والعلاقات الاقتصادية الدولية .

وأضاف أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي ـ اذا جاز أن نطلق عليه تسمية نظام ـ مُدان ومشجوب للأسباب التالية :

ـ لانه وجد لخدمة الهيمنة الاستعمارية، وهو يعمل على استمرار هذا الوضع وجعله أكثر خطورة .
ـ لانه أوجد تقسيم دولي للعمل ظالم وغير عادل ، وقد برهن على عدم قدرته على احداث تنمية متوازنة وازدهار عادل للجميع.
ـ بعد استغلال ثروات العالم الثالث لاحداث تنميته وتطوره، جعل منه مهددا مكرها أو مرغما للازمة.
ـ أصبح غير قادر حتى على حماية المستفيدين منه من أضرار الازمة التي اختلقها .

وأضاف أن تدهور نظام بريتون وودز الذي وجد في غياب البلدان النامية كان يمكن أن يعطي فرصة لاصلاح نقدي أكثر عدلا وأكثر فعالية ، ومطابق أكثر للواقع الحالي ، وذلك بمشاركة البلدان النامية. كما أن نظام أسعار الصرف القائم يخدم أساسا مصالح البلدان المسيطرة .

ان الفشل المسجل في خلق قاعدة جديدة لنظام النقد الدولي شكل عقبة رئيسية في وجه قيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والذي سيبقى بشكل كبير رهينا باصلاح نظام النقد الدولي اصلاحا

../...

حقيقيا • وكذلك العلاقات التجارية الدولية ،فانها مازالت مسيرة بقواعد ومبادئ تكرس وتعمق امتيازات الاقتصاديات المسيطرة ،حيث أن هذه الأخيرة ما زالت تراقب مراكز اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بالأسعار وحجم المبادلات •

وعليه فرغم الجهود المعتبرة المبذولة من قبل البلدان النامية للخروج من دائرة التخلف فان النتائج المحققة ما زالت ضعيفة ، ووضعية أغلبيتها هي الآن أكثر اثارة من أي وقت سابق ، حيث أنها لم تتوقف عن التدهور من يوم الى آخر كما تؤكد ذلك تقارير الهيئات الدولية بالأرقام •

ان الأمل الذي أحدثه في بداية السبعينات انطلاق استراتيجية التنمية للعشرية الثانية ،بدأ يتلاشى شيئا فشيئا تاركا مكانه للقلق •

ان الدول المتقدمة قد أفسدت الحوار الذي كان قد انطلق بعد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة لايجاد مرتكزات جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، رغم أنه كان يبدو أن هناك تهيؤ للاستجابة لنداء العالم الثالث من أجل حوار حقيقي يهدف الى احلال علاقات التعاون والاعتماد المتبادل في مكان علاقات التبعية الموروثة عن العهد الاستعماري •

ان العالم الثالث باتخاذه المبادرة في المطالبة بمفاوضات شاملة، أكد رغبته في الانتقال بالتعاون الدولي الى مرحلة نوعية جديدة • ويجب أن يكون الدور الرئيسي في المفاوضات الشاملة للجمعية العامة للأمم المتحدة •

ان اقتراح المفاوضات الشاملة لو تم العمل به بصفة مسؤولة لشكل خطوة ملموسة نحو قيام اعتماد متبادل حقيقي بين الدول، اعتماد متبادل أساسه التوزيع العادل للازدهار من خلال التوزيع العادل لوسائل التنمية •

وفي نهاية خطابه حذّر المرحوم محمد صديق بن يحي من امكانية قيام المواجهة في حالة ما "اذا استمرت البلدان المتطورة في تصرفاتها الحالية ، مطالبا هذه الاخيرة بالحدّ من اصرارها على ايجاد حلول للازمة الاقتصادية الدولية تحافظ على الخصائص الاساسية للنظام الدولي الحالي .

ثم أكد مرة أخرى بأن البلدان النامية من خلال اقتراحها للمفاوضات الشاملة أكدت على استعدادها للمساهمة في تحقيق هذا المشروع[1] المستعجل والحيوي .

وختم قائلا : اليوم لا يمكننا الا أن نكرّر بقوة استعدادنا من أجل حوار حقيقي ، ويبقى على الدول المتقدمة أن تتفهم حقيقة ارادتنا في المساهمة بمسؤولية في بناء مستقبلنا التضامني .

المبحث السابع: مشاركة الجزائر في مؤتمر كانكون .

وقد شاركت الجزائر في مؤتمر كانكون بالمكسيك سنة 1981 بوفد تحت رئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد .

وقد تدخل الرئيس الشاذلي بن جديد في الجلسة الأولى للاجتماع والقى خطابا هاما بين فيه أسباب الفوارق وعدم المساواة التي يتميز بها النظام الاقتصادي الحالي وما يجب عمله للوصول الى نظام اقتصادي دولي جديد يكون في خدمة الجميع .

فبين في البداية أن النظام الحالي وجد في وقت كانت فيه الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث تحت نير الاستعمار ، وبالتالي فقد وجد أصلا لخدمة مصالح البلدان المتطورة فقط. وعليه فان النظام الاقتصادي الدولي الحالي قد عرقل عملية التنمية التي تطمح اليها شعوب البلدان النامية ، وساعد على استمرار المجاعة وسوء التغذية والمرض والجهل والفقر في البلدان النامية .

---

(1) المشروع : هو النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ثم أوضح السيد الرئيس أن أقل ما يمكن أن تقوم به المجموعة الدولية في هذه الظروف ،هو العمل بجدّ على تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد • وأكد السيد الرئيس أن الحلّ الحقيقي للمشاكل الاقتصادية الحالية يكمن في التغيير الجذري للنظام الاقتصادي الدولي عبر مفاوضات شاملة ، وذلك لأنّ كل المشاكل الاقتصادية الدولية مترابطة ولا يمكن فصلها وتجزئتها،متسائلا بهذا الصدد عن كيفية تسوية مشاكل الصناعة والفلاحة دون التطرق الى مسائل نقل التكنولوجيا ••• الخ •

ولهذا ألح السيد الرئيس على ضرورة الشروع في مفاوضات شاملة في أقرب وقت ممكن وفي اطار الأمم المتحدة ،لأنها المكان الملائم والذي يسمح لكل الدول بمشاركة فعلية في هذه المفاوضات •

وبعد مؤتمر كانكون مباشرة أجرت مجلة الثورة من الجمهورية العربية اليمنية استجوابا مع الرئيس الشاذلي بن جديد • ومما جاء في ردّ السيد الرئيس على أجوبة المجلة ما يلي :

ان النظام الاستعماري القديم هو الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الحالي ، وأن النهضة الاقتصادية في الدول المتقدمة قامت الى حدّ كبير على حساب ثروات العالم الثالث ، وعليه لا بدّ من النضال من أجل نظام اقتصادي دولي يحمي مصالح البلدان النامية ، ويضمن المصالح المشروعة للدول المتقدمة بعيدا عن كل استغلال •

وأكد السيد الرئيس على ضرورة تضامن بلدان العالم الثالث وعدم وقوعها في الفخاخ التي تستهدف خلق انقسام في صفوفها ،وأضاف السيد الرئيس قائلا أعتقد أن الاغلبية الساحقة من دول العالم تتفق معنا على أن الحوار الشامل في اطار الأمم المتحدة هو الأسلوب السليم لنجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، ولا يمكن تحقيق السلام والأمن العالميين بدون تحقيق الأمن الاقتصادي للبلدان المتخلفة •

••/•••

نلاحظ أن كلام الرئيس الشاذلي بن جديد السابق تضمن ثلاثة أفكار رئيسية هي :

1- ان النظام الاقتصادي الحالي قام على حساب مصالح بلدان العالم الثالث ،وعليه فلكي تستطيع هذه الدول تحقيق تنمية حقيقية فانه يجب تغيير هذا النظام بآخر يأخذ مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار، وهذا يعني أن الدول المتقدمة مسؤولة بشكل كبير عن تخلف الدول النامية ، ولهذا فهي مطالبة اليوم بتقديم المساعدة لهذه الدول لتستدرك ما فاتها من مراحل التنمية .

2 ـ أهمية التعاون جنوب ـ جنوب لتدعيم صفوف بلدان الجنوب وفرض نفسها على المستوى الدولي .

3ـ أسلم طريق لانجاح الحوار بين الشمال والجنوب هو المفاوضات الشاملة في اطار الأمم المتحدة ،لأن المواضيع الاقتصادية متشابكة ولا يمكن تجزئتها .

<u>البحث الثامن :اجتماع مشترك بين مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث ومركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي .</u>

عقد في الجزائر في الفترة من 22 الى 27 ماي 1982 ملتقى مشترك بين ((مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث)) وهو تابع للمكسيك[1] ، ومركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي التابع للجزائر[2] .

وكانت النقاط الأساسية التي دار حولها نقاش المشاركين في هذا الملتقى هي :

1 ـ الوضعية الاقتصادية الدولية .
2ـ ضرورة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتحقيق السلام العالمي .
3 ـ المفاوضات الشاملة .
4 ـ الدول الاشتراكية والحوار بين الشمال والجنوب .

---

(1) يرمز له بـ: C.E.E.S.T.E.M
(2) يرمز له بـ: C.R.E.A

5 _ التعــاون جنــوب _ جنــوب •

وبعــد المناقشــات التي جــرت حــول النقــاط المذكــورة يمكن تلخيص النتائــج الأساسيــة لهــذا الملتقــى فــي النقــاط التاليــة :

(1) النتيجــة الأولــى هــي : خطــورة الوضعيــة الاقتصاديــة الدوليــة الراهنة.
(2) النتيجة الثانية هــي : اقتنــاع جميع المشاركــين بأن المفاوضــات الشاملــة تشكــل الوسيلــة الأساسيــة للبحث عن حلــول مناسبــة للخروج من الوضعيــة الاقتصاديــة الحاليــة الشديــدة الخطــورة •
(3) النتيجة الثالثة : الاقتنــاع بأن حلــول الأزمــة لا يمكن ايجادها في تحويــل الموارد من الشمــال الــى الجنــوب فقــط ، ولكــن بــأن يكــون تحويل هــذه المــوارد مصحوبــا باعــادة هيكلــة العلاقــات الاقتصاديــة الدوليــة •
(4) النتيجة الرابعة : الاقتنــاع بأن بنــاء النظــام الاقتصادي الدولــي الجديــد يتطلــب مشاركــة كل دول العالــم فــي التفكــير والعمــل لاعــادة بنــاء العلاقــات الاقتصاديــة الدوليــة بمــا فيهــا الــدول الاشتراكيــة •
(5) النتيجة الخامسة : اكتشاف امكانيــات التعــاون جنــوب جنوب ، وكذلــك حــدود هــذا التعــاون •

المبحث التاسع : القمة السابعة لحركة عدم الانحياز •

انعقــدت القمــة السابعــة لحركــة عــدم الانحيــاز فــي نيودلهــي في الهنــد بتاريــخ 1983/03/08 • وقــد شاركــت الجزائــر فــي هــذه القمة ، وساهمت بآرائهــا واقتراحاتهــا فــي اثــراء النقــاش السياســي والاقتصــادي حول تحقيــق النظــام الاقتصــادي الدولــي الجديــد •

وقــد ألقــى الرئيــس الشاذلــي بن جديــد خطابا هاما أمام هــذه القمة ، ومما جــاء فيــه ما يلــي : يعــود الفضــل الــى حركــة عــدم الانحياز فــي طــرح مشاكــل الســلام والأمــن ونــزع الســلاح والتنميــة فــي اطــار فريــد مــن نوعــه يتطلــب اعــادة نظــر عميقــة فــي نظــام المجموعــة الدوليــة •

وأضــاف الرئيــس ، ان الســلام الذي تنشــده البشريــة يتطلب لتحقيقــه توزيــع

../...

عادل للنعم والخيرات الموجودة في العالم حاليا ، واحترام استقلال البدول ، وتمكين كل الشعوب من التعبير بحرية عن اراداتها • كما تتطلب المحافظة على هذا السلام واستمرار وجود تعاون فعال ومتوازن في اطار نظام لعلاقات دولية جديدة وديمقراطية/ وايجاد محيط دولي يعطي أهمية حقيقية لتنمية اقتصادية واجتماعية متساوية بالنسبة للجميع •

واضاف الرئيس :ان شركائنا في العالم لم يتمعنوا لنا لحد الآن • فهل ستحثهم الازمة الاقتصادية العميقة التي لم ينجو منها أي جزء من الكرة الارضية على الاقلال من أنانيتهم وعلى التعاون أكثر؟ • وهل نداءنا من أجل ازدهار تضامني سيسمع هذه المرة ؟

هذا ماتتمناه بكل صراحة ،وهذا ما تتطلبه الوضعية المأساوية السائدة في الوقت الراهن •

من أجل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب والذي لا يمكن الاستغناء عنه ،فان مشروع المفاوضات الشاملة الذي تم اقراره في هافانا يبقى الاطار الانسب ،لان التحدي أصبح اليوم شاملا وبالتالي لا يمكن أن يكون الجواب الا شاملا •

لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد أمن مبني على استغلال وافقار العالم الثالث ،فان التنمية هي مفتاح السلام •

ثم أضاف السيد الرئيس قائلا : بتجديدنا من نيودلهي لنداء التعاون الدولي ،فاننا نبقى واعين بأن التنمية هي أولا وقبل كل شيء قضية ارادة وطنية ،ومجهودات خاصة ، والاعتماد على النفس، ثم استدرك السيد الرئيس بقوله ، ولكننا نعلم جيدا أن جهودنا لا يمكن أن تكفي في محيط دولي غير ملائم يهدم بانتظام ما ننجزه • ثم تمنى السيد الرئيس أن تقلل الدول المتقدمة من أنانيتها ، وتتعاون مع دول الجنوب للتغلب على الازمة الاقتصادية الدولية التي لم ينجو منها أي بلد على وجه الكرة الارضية •

لقد أكد الرئيس الشاذلي بن جديد في هذا الخطاب على مطلب هام

../...

من مطالب العالم الثالث من أجل انجاح الحوار بين الشمال والجنوب، وهو المفاوضات الشاملة في اطار الأمم المتحدة لأن المشاكل الاقتصادية الدولية مترابطة ولا يمكن تجزئتها. وجدد الرئيس الشاذلي بن جديد نداء، للدول المتقدمة بمد جسور التعاون مع دول الجنوب دون أن يعفي هذه الأخيرة من تحمل مسؤولياتها في عملية التنمية.

المبحث العاشر: ملتقى دولي حول التنمية والعلاقات الدولية.

انعقد في الجزائر ملتقى دولي حول التنمية والعلاقات الدولية بتاريخ 1982/05/22. وقد افتتح هذا الملتقى تحت رئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي ألقى بالمناسبة كلمة رحب فيها بالمشاركين، ومؤكدا على الأهمية التي يوليها الشعب الجزائري لهذا الملتقى. وقد بين السيد الرئيس في كلمته أهمية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وأكد أن هذا النظام يمكن تحقيقه في اطار التعاون والسلام اذا ما تفهمت البلدان المتقدمة طموحاتنا المشروعة. ثم أضاف الرئيس أنه ليس في نيتنا أن نكون عبئا على الدول المتقدمة، ولكن بالعكس فان مبدأ الاعتماد على النفس يشكل جزءا من مفهومنا لنظام اقتصادي في خدمة الشعوب. وأشار الرئيس الى أنه يجب الاعتراف أن الجهود المبذولة من طرف بعض دول العالم الثالث من أجل التنمية الوطنية لم تحقق كل النتائج المنتظرة منها بسبب المحيط الدولي الذي يشل جهودها ويعرقل مسيرتها، وهذه الدول لا يمكن أن تصل الى نتائج ملموسة بدون اعادة نظر في النظام الاقتصادي الدولي الحالي. وفي ختام كلمته صرح السيد الرئيس بأن تحقيق هذا الهدف النبيل أي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو في اطار المعقول بشرط أن تتضافر الارادة والمجهودات.

الفكرة الرئيسية التي يمكن استخراجها من الكلام السابق للرئيس الشاذلي بن جديد، هي أن البلدان النامية مدركة بأن عبء التنمية يقع على عاتقها بالدرجة الأولى، ولكن المحيط الاقتصادي الدولي

يعرقل مسيرتها ، والدليل على ذلك أن الجهود التي بذلتها بعض دول الجنوب بهدف التنمية لم تحقق كل ما كان منتظرا منها بسبب هذا المحيط غير الملائم ، الشيء الذي دفعها للمطالبة بضرورة تغييره بآخر يأخذ مصالحها بعين الاعتبار ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالتعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية •

الفصل الرابع :

التعاون جنوب ـ جنوب

سنحاول في هذا الفصل الاجابة على الاسئلة التالية :

1 ـ لماذا التعاون جنوب ـ جنوب ؟
2 ـ ما هي الخصائص الحالية للتعاون جنوب ـ جنوب ؟
3 ـ ما هي امكانيات التعاون جنوب ـ جنوب ؟
4 ـ ما هي شروط التعاون جنوب ـ جنوب ؟،
5 ـ ما هي مجالات التعاون جنوب ـ جنوب ؟

ـ ثمّ نقدم أمثلة عن التعاون جنوب ـ جنوب .

المبحث الأول : لماذا التعاون جنوب ـ جنوب ؟

أعترضت وتعترض الحوار بين الشمال والجنوب مشاكل عديدة ومتنوعة ، وخاصة مماطلة البلدان المتقدمة وترددها في الاستجابة لمطالب البلدان النامية الهادفة الى اصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي . وكذلك غياب الارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة ومراوغاتها ومحاولتها ربح مزيد من الوقت لأنّ الوضع الاقتصادي الدولي الراهن هو في صالحها ،ومحاولاتها في كل مناسبة اختراق صفوف البلدان النامية وتجزئتها لتسهيل السيطرة عليها . وذلك بتقسيمها الى بلدان منتجة للنفط واخرى مستوردة له . ومحاولة ايهام هذه الأخيرة أن مشاكلها الاقتصادية آتية من رفع سعر النفط . بينما الحقيقة عكس ذلك حيث أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية المستوردة للنفط سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، والسلع المصنعة التي تستوردها من الدول المتقدمة . كما بين ذلك بالارقام الرئيس المرحوم هواري بومدين في خطابه أمام الدورة الاستثنائية

السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة ،وقد أشرنا الى ذلك في الفصل الثالث، وبالاضافة الى هذا ولمزيد من التأكيد نورد الجدول رقم ـ 25ـ الذي يبين عجز البلدان النامية المستوردة للنفط مع البلدان المتقدمة ومع البلدان المصدرة للنفط •

من خلال الاربع سنوات المذكورة في الجدول رقم ـ25ـ نلاحظ أن هناك سنة واحدة فقط هي سنة 1976 كان فيها عجز البلدان المعنية مع البلدان المصدرة للنفط أكبر من عجزها مع البلدان المتقدمة، أما في السنوات الثلاثة الاخرى فالعكس هو الصحيح •

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن العجز التجاري للبلدان النامية المستوردة للنفط مع البلدان المتقدمة قد تضاعف خلال الاربع سنوات المذكورة بـ 2،22 مرّة • ولم يتضاعف هذا العجز مع البلدان النامية المصدرة للنفط سوى بـ 1،46 مرّة •

(1)

	1976	1977	1978	1979	1976/1979
مع البلدان المصنعة	19،2ـ	22،8ـ	36،2ـ	42،7ـ	2،22 ×
مع البلدان المصدرة للنفط	21،8ـ	21،4ـ	20،4ـ	33ـ	1،46 ×

جدول رقم ـ 25ـ يبين تطور عجز التجارة الخارجية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ((بملايين الدولارات))

أي أن عجز البلدان المعنية مع البلدان المتقدمة يساوي تقريبا ضعف عجزها مع البلدان المصدرة للنفط •

بالاضافة الى الملاحظات السابقة ،فان البلدان المعنية يمكنها أن تغطي عجزها مع البلدان المصدرة للنفط عن طريق المساعدات المالية التي تقدم لها من طرف هذه الاخيرة • والجدول رقم ـ26ـ يعطينا فكرة عن ذلك •

(1) Revue: économie et humanisme, N° 256-1980, P:8.

(1)

	النسبة من اجمالي الناتج الوطني					بملايين الدولارات الامركية	
	1975	1976	1977	1978	1979	1978	1979
الجزائر	0ر28	0ر33	0ر25	0ر18	0ر14	44	45
السعودية	5ر40	5ر73	4ر32	2ر76	3ر15	1470	1970
ايران	1ر13	1ر13	0ر27	0ر33	0ر03	278	21
العراق	1ر65	1ر44	0ر32	0ر76	2ر94	172	861
الكويت	8ر12	4ر36	10ر61	6ر35	5ر14	1268	1099
ليبيا	2ر31	0ر63	0ر65	0ر93	0ر58	169	146
نيجيريا	0ر05	0ر25	0ر16	0ر08	0ر05	38	28
قطر	15ر62	7ر95	7ر93	3ر65	5ر60	106	251
الامارات العربية المتحدة ...	14ر12	11ر02	10ر22	5ر60	1ر58	690	207
فنزويلا	0ر11	0ر33	0ر14	0ر28	0ر18	109	83
المجموع	2ر71	2ر27	1ر96	1ر35	1ر28	4344	4711

جدول رقم ـ26ـ يبين صافي المساعدة العمومية المقدمة من طرف الدول المصدرة للنفط للدول النامية •

اذن نلاحظ من الجدول رقم ـ26ـ ان نسبة المساعدة من اجمالي الناتج الوطني التي تخصصا البلدان المصدرة للنفط كمساعدة للدول النامية المستوردة للنفط تفوق بكثير تلك النسبة التي طلبت الامم المتحدة من الدول المتقدمة تخصيصها للبلدان النامية وهي 0ر7٪ من اجمالي الناتج الوطني، والتي لم تصل اليها بعد الدول المتقدمة ما عدى بلدا أو بلدين فقط • بالاضافة الى التقسيم السابق أي بلدان منتجة للنفط وبلدان مستوردة له ، تقوم الدول المتقدمة بتقسيم البلدان النامية تارة الى بلدان غنية وبلدان فقيرة ،وتارة أخرى الى بلدان نامية وأخرى أقل نموّا ...الخ •

وهذه التقسيمات وغيرها على ما فيها من صحة نسبية فانها تدّل على أن البلدان المتقدمة لا ترتاح لوحدة البلدان النامية •

ان عدم توفر الارادة السياسية لدى الدول المتقدمة ومماطلتها في

(1) Revue: economie et humanisme N°-56 -1980, P:[illegible].

الاستجابة لمطالب الدول النامية كما أشرنا الى ذلك سابقا ، وتركيزها على الأمور التي تهمها هي بالدرجة الأولى مثل مشكل الطاقة ، وغيرها من المصاعب الاخرى عرقلت الحوار بين الشمال والجنوب ، وحدّت من نتائجه ، وحطمت الآمال المعلقة عليه من قبل البلدان النامية .

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت البلدان النامية تدرك ضرورة تدعيم صفوفها أكثر فأكثر لزيادة قدرتها على المساومة والمطالبة بحقوقها ، وهذا لا يتحقق الا بتدعيم التعاون فيما بينها سياسيا واقتصاديا .

المبحث الثاني : ما هي الخصائص الحالية للتعاون جنوب ـ جنوب .

بعدما بينا أن الدول النامية قد أدركت أهمية تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب لتدعيم صفوفها في مواجهة الدول المتقدمة ، وقبل أن نحاول تبيان كيفية تدعيم هذا التعاون نعطي فكرة عن خصائص التعاون بين بلدان الجنوب في الوقت الحاضر .

ان التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب مازال دون مستوى التعاون السياسي الذي بلغ درجة مرتفعة ، وخير دليل على ذلك حركة عدم الانحياز . ويتميز التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب بمجموعة من الخصائص ، نذكر منها :

1ـ أغلب المبادلات التجارية الخارجية لدول الجنوب تتم مع الدول الرأسمالية المتقدمة .

2ـ الهياكل الاقتصادية لدول الجنوب ما زالت موجهة أساسا نحو الدول المتقدمة لبيعها المواد الأولية واستيراد أدوات التجهيز .

3ـ العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب ضعيفة ، ووسائل الاتصال بينها قليلة ، وأسواقها مجزأة بحيث أن البلد الواحد لا يعرف ما ينتج في البلد الآخر .

../...

4- تسيطر الشركات متعددة الجنسية على كثير من صناعات وتجارة البلدان النامية ، وبالتالي تحكمها في توجيه التجارة الخارجية لهذه الدول، فمثلا في سنة 1975 فان 45٪ من اجمالي واردات أمريكا كان من شركاء لها في الخارج ، وكذلك 80٪ من وارداتها من المطاط و 68٪ من وارداتها من الموز والقطن .

قال السيد كلود شيسون الحافظ الاوروبي للعلاقات مع العالم الثالث ما يلي : ((في الوقت الراهن فان 45٪ من صادرات دول العالم الثالث تقوم بها الشركات متعددة الجنسية الموجودة على تراب هذه البلدان.)) [1] .

5- وهذا لا يعني عدم وجود تبادل بين بلدان الجنوب ، حيث أن 40٪ [2] من صادرات هذه البلدان من المنتجات الصناعية تتجه نحو بلدان أخرى من الجنوب .

المبحث الثالث :ما هي امكانيات التعاون جنوب - جنوب ؟

بعد ما استعرضنا أهم الخصائص الحالية للتعاون جنوب- جنوب، فما هي الامكانيات المتوفرة والتي تسمح بتدعيم هذا التعاون ؟

تتوفر بلدان الجنوب على امكانيات لا بأس بها تسمح لها بتطوير التعاون فيما بينها ، ومن هذه الامكانيات نذكر :

(1) - وجود طاقات انتاجية معتبرة عند بعض دول الجنوب مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا ، حيث يمكن لهذه الدول أن تلبي العديد من طلبات البلدان النامية الاخرى فيما يتعلق بوسائل الانتاج وأدوات التجهيز والسلع المصنعة بصفة عامة وتستورد منها المواد الاولية بما فيها البترول والغاز .

(2) - وجود موارد مالية لا بأس بها لدى بعض دول الجنوب يمكن أن تساهم في تدعيم التضامن المالي بين هذه الدول عن طريق القروض

---

(1) et(2) GILBERT(B) OPUS cit P: 150et151.

والمساعدات المالية .

(3) - تتوفر البلدان النامية على كميات كبيرة من المواد الأولية بحيث لو استغلت محليا بدل تصديرها في شكلها الخام لكانت فوائدها أعظم بالنسبة لتنمية الجنوب .

المبحث الرابع : ما هي شروط التعاون جنوب - جنوب ؟

لا شك ان امكانيات التعاون بين بلدان الجنوب والتي ذكرناها في المبحث الثالث كانت متوفرة منذ مدة من الزمن فلماذا لم يتم التعاون بين بلدان الجنوب بالشكل المرغوب رغم توفر هذه الامكانيات ؟

ان الجواب على هذا السؤال يكون بتحديد الشروط التي يجب أن تتوفر لكي يتم استغلال تلك الامكانيات من طرف دول الجنوب لتدعيم وتطوير التعاون فيما بينها . وهذه الشروط هي :

(1) التحكم الوطني في السلطة الاقتصادية عن طريق ممارسة المراقبة، والتصرف في الموارد الوطنية بشكل يجعلها تخدم التنمية الحقيقية ، فاذا كانت السلطة الاقتصادية للبلد النامي أو جزء منها في يد الاجانب ،فان هذا يحرم البلد النامي من كثير من الموارد المالية، والاهم من ذلك أنه لا يستطيع توجيه تجارته الخارجية ،وصناعاته وفقا لأهدافه .

(2) يجب اعادة تقسيم العمل الدولي بشكل يسمح باحداث تنمية مستقلة في بلدان الجنوب ، لأن تقسيم العمل الدولي بشكله الحالي والذي فرض على الدول النامية التخصص في انتاج المواد الأولية ، لا يمكن أن يحقق تنمية في هذه الأخيرة . وعليه يجب التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لتغيير هذا التقسيم بشكل يسمح للبلدان النامية بتحقيق عملية التصنيع لديها لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بدون تصنيع .

../...

(3) انشاء شبكة تجارية فيما بين بلدان الجنوب وتدعيم المواصلات فيما بينها ،لأنّ وسائل الاتصال والمواصلات تلعب دورا كبيرا في تدعيم التقارب بين الشعوب ، وتمكن بلدان الجنوب من تبادل السلع والخدمات فيما بينها ، وتعريف كل بلد بالامكانيات الاقتصادية للبلدان النامية الأخرى •

(4) أن تقوم البلدان النامية التي ما زالت تجارتها الخارجية وصناعاتها تحت سيطرة الشركات الأجنبية بتأميم ذلك ولو تدريجيا ، بشرط أن تتضامن معها بقية البلدان النامية سياسيا واقتصاديا حتى تستطيع مواجهة الضغوط الناتجة عن ذلك •

(5) أن تكون منظمة الأقطار المصدرة للنفط قدوة لبقية بلدان الجنوب في تكوين اتحادات المنتجين للدفاع عن أسعار منتجاتها •

المبحث الخامس: ما هي مجالات التعاون جنوب ـ جنوب ؟

بعدما بينا امكانيات التعاون المتوفرة لبلدان الجنوب ،نحاول أن نبين المجالات التي يمكن لبلدان الجنوب أن تتعاون فيها ، وكيف يجب أن يتم هذا التعاون •

توجد مجالات كثيرة يمكن للبلدان النامية أن تتعاون فيها ،وقد تضمن تقرير اللجنة " E " المكلفة بالتعاون الاقتصادي في اطار المؤتمر الأول لاقتصاديي العالم الثالث مجموعة من الاقتراحات حول مجالات وميادين التعاون بين بلدان الجنوب وما يجب أن تقوم به هذه الدول •

ويمكن تلخيص هذه الاقتراحات في النقاط التالية :

(أولا) في مجال الصناعة تقترح اللجنة ما يلي :

1ـ اعادة هيكلة نموذج الاستهلاك بحيث يلبي الاحتياجات الأساسية للجماهير الواسعة •

2ـ وضع استراتيجية للتطوير الصناعي معتمدة على تراكم وسائل الانتاج

../...

وخلق صناعة وسيطية ، وصناعة وسائل الاستهلاك •

3 ـ تخصص جهوي في توطين الصناعات على اساس الاستثمارات المشتركة •

(ثانيا) في مجال الزراعة : تقترح اللجنة مايلي :

1 ـ اعتماد مبدأ التخصص في بعض القطاعات الزراعية مثل تربية المواشي ، تطوير الصيد البحري •••الخ • وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجغرافية والمناخية بين دول الجنوب •

2 ـ القيام باصلاحات زراعية وتحسين أنظمة التسويق وتوفير المواد اللازمة للزراعة •

3 ـ خلق مؤسسات جهوية للبحث في التطوير الزراعي •

(ثالثا) في ميدان التجارة : تقترح اللجنة ما يلي :

1 ـ التوفيق بين السياسات التجارية ، والتنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية في اطار كل مجموعة جهوية •

2 ـ تحرير تدريجي للتجارة في داخل المجموعات الجهوية ، مع تطبيق تدريجي لنفس التعريفة الجمركية •

3 ـ يجب أن تعطى الاولوية لتحرير التجارة في داخل الجهة الواحدة للمنتجات الغذائية ووسائل الاستهلاك الاخرى المنتجة من قبل الدول الأقل نموا في تلك الجهة •

4 ـ تحقيق اقتراح منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمتمثل في تحقيق برنامج متكامل للمواد الأولية •

5 ـ بذل مجهودات لزيادة مشاركة البلدان النامية في أنظمة التسويق والتوزيع •

6 ـ انشاء اتحادات المنتجين واصلاح الموجود منها بالتحرر من هيمنة وسيطرة الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات للحفاظ على السيادة الاقتصادية •

7 ـ ايجاد أنظمة جهوية للنقل والاتصالات •

••/•••

(رابعا) في مجال التكنولوجيا : تقترح اللجنة تنسيق جهود بلدان الجنوب بهدف ابتكار تقنيات خاصة بها ، والتقليل التدريجي من التبعية للدول المتقدمة في هذا المجال .

(خامسا) في المجال النقدي :تقترح اللجنة ايجاد أنظمة نقدية ومالية خاصة بالبلدان النامية .

(سادسا) مجالات متنوعة : بالاضافة الى الاقتراحات السابقة الخاصة بمجالات التعاون بين بلدان الجنوب ، تقترح اللجنة الاقتراحات العامة التالية :

(1) خلق هيئة واحدة لبلدان الجنوب مهمتها مراقبة وتنسيق وترقية التعاون الاقتصادي بين هذه الدول .
(2) عند وضع خطط التنمية الوطنية ، يجب الاخذ بعين الاعتبار عملية التعاون والاستقلال الجهوي .
(3) ايجاد هيئات بين حكومات دول الجنوب لتسهيل اجراءات التصويت وتبسيط طرق تطبيق الاجراءات المتفق عليها .

كما سجلت اللجنة أن تعاون بلدان الجنوب مع الدول الاشتراكية يدعم جهودها للتحرر من التبعية للبلدان المتطورة ،وترى اللجنة بأنه لترقية وتدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب ،فانه يجب بذل جهود متواصلة في تحليل ودراسة أبعاد ومشاكل التعاون، والقيام بدراسات تفصيلية لمختلف محاور التعاون، وكذلك وجود تفاهم أكثر بين المسؤولين السياسيين واقتصاديي العالم الثالث .
ولهذا فهي تقدم الاقتراحين التاليين :

(أ) انشاء مؤسسات للبحث على مستوى العالم الثالث والمستوى الجهوي لدراسة نظريات التعاون في ميادين التنمية الاقتصادية والتجارة ... الخ .

(2) انشاء جمعية[1] لاقتصاديي العالم الثالث .

---

(1) وقد تم فعلا انشاء هذه الجمعية .

نلاحظ أن هذه اللجنة قد قدمت اقتراحات تغطي تقريبا كل مجالات التعاون بين بلدان الجنوب ، ولكن يمكننا أن نضيف بعض الملاحظات البسيطة :

(1) على البلدان النامية أن تبذل مجهودات مشتركة لرفع الانتاجية عن طريق اقامة مشاريع مشتركة لتبادل وتفاعل الخبرات والتجارب.

(2) القيام بجهود مشترك في توفير الامن الغذائي لبلدان الجنوب.

(3) التعاون في ميدان اليد العاملة ولتدعيم التعاون التقني بين بلدان الجنوب ومحاولة استرجاع المهارات والادمغة المهاجرة .

المبحث السادس: أمثلة عن التعاون جنوب - جنوب .

(أولا) دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط في التعاون جنوب - جنوب .

تقوم منظمة الأقطار المصدرة للنفط ،وخاصة أعضاؤها العرب بدور كبير في تدعيم التعاون جنوب - جنوب ، وخاصة بعد رفع أسعار النفط في السنوات 73 - 74 - و 79 - 80 . وفي هذا الشأن يقول الدكتور سيد أحمد عبد القادر: ((¹)ان التعديلات الجوهرية لأسعار النفط في السنوات 73 - 74 و 79 - 80 كانت هي مصدر التدعيم المالي العربي المعتبر للبلدان النامية.)) .

ودور منظمة الأقطار المصدرة للنفط في تدعيم التعاون جنوب - جنوب ، لا يتجلى فقط في المساعدات المالية التي تقدمها الى البلدان النامية، وانما كذلك في التعاقدات والمبادلات التجارية التي تتم بينها وبين بقية البلدان النامية .

بالاضافة الى الصندوق الخاص التابع لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط والذي أصبح فيما بعد يسمى وكالة التنمية الدولية ، فقد أنشأت الدول العربية الاعضاء في هذه المنظمة عدّة مؤسسات مالية بغرض تمويل التنمية ، ومنها :

---

(1) A. SID AHMED, revue du tierd-monde N°96, 1983.

(1) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية : أنشئ في سنة 1961 بهدف تقديم المساعدة للبلدان العربية .

(2) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : أنشئ في سنة 1968 في اطار الجامعة العربية ، و 80% من رأس ماله مقدم من طرف البلدان العربية أعضاء منظمة الاقطار المصدرة للنفط ، ويمنح قروضه لأعضاء الجامعة العربية فقط .

(3) صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية : أنشئ في سنة 971 ، وفي سنة 1974 عدّل قانونه الخاص لتستفيد كل البلدان النامية من قروضه .

(4) الصندوق العربي الخاص بمساعدة افريقيا : أنشئ سنة 974 المساعدة دول جنوب الصحراء ، وهو في الوقت الراهن مسيّر من قبل البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

(5) البنك الاسلامي للتنمية : أنشئ في سنة 1974 بهدف مساعدة المجموعة الاسلامية .

(6) الصندوق العراقي للتنمية الخارجية : أنشئ في سنة 1974 ، يقدم مساعدات لكل البلدان النامية .

(7) البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا : أنشئ سنة 1975 ، ويقدم قروضه للبلدان الافريقية غير العربية ، وحوالي 95% من رأسمالـه آت من الدول العربية المصدّرة للنفط .

(8) صندوق النقد العربي : أنشئ سنة 1976 من طرف أعضاء الجامعة العربية ، وهدفه تمويل موازين المدفوعات للبلدان العربية غير المصدّرة للنفط .

ان كثرة المؤسسات المالية المشار اليها سابقا يؤكد الدور الفعال الذي تقوم به منظمة الاقطار المصدرة للنفط في تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب ، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط المساعدة المالية التي قدمتها الدول أعضاء منظمة الاقطار المصدرة للنفط في سنة

1977 ، 2٪ من اجمالي دخلها الوطني مقابل 0ر31٪ للدول المصنعة •

وكذلك ساهمت منظمة الاقطار المصدّرة للنفط والمؤسسات المالية العربية في التمويل المشترك للمشاريع ، فمثلا في 1978/12/31 كانت هناك 7 مشاريع ممولة من قبل دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط والبنك الآسيوي للتنمية بما قيمته 6ر290 مليون دولار •

وتعد الكويت من أنشط بلدان منظمة الاقطار المصدرة للنفط في عملية التمويل المشترك ،حيث ساهمت في نهاية 1978 فيما يقرب من 50 مشروع بالتزامات مالية تجاوزت 1 مليار دولار •

وقد ساعد الوضع المالي الجيد لبعض الدول العربية على جعل التعاون جنوب ـ جنوب حقيقة ملموسة ، فقد وقعت بعض الدول النامية ، مثل البرازيل والهند ويوغوسلافيا وتايوان وكوريا الجنوبية عقودا مع بعض البلدان العربية تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات لاقامة أنواع مختلفة من التجهيزات الاقتصادية التي تحتاجها البلدان العربية ، بالاضافة الى مئات الآلاف من الاطارات الفنية التابعة لهذه البلدان والعاملة في البلدان العربية •

ولتأكيد ما سبق ذكره عن دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط في تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب ، نورد بعض الحقائق الاحصائية •

فالجدول رقم ـ27ـ يبين المساعدات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية التابعة لمنظمة الاقطار المصدّرة للنفط •

(1)

1978	1977	1976	1975	1974	
183	87	64	40	7	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
7	4	1	—	—	الصندوق العربي للمساعدة التقنية للبلدان الافريقية والعربية
56	8	2	—	—	البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
645	950	250	—	—	مؤسسة الخليج للتنمية في مصر
10	1	—	—	—	البنك الاسلامي للتنمية
8	8	6	—	—	بنك التضامن الاسلامي
—	—	37	—	79	الحساب الخاص بمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط
82	162	—	—	—	الصندوق الخاص لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط(2)
—	13	59	118	31	الصندوق العربي الخاص لمساعدة افريقيا
991	1233	419	158	117	المجموع -

جدول رقم ـ27ـ يبين المساعدة المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية التابعة لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط بشروط ميسرة ((بملايين الدولارات))

ملاحظة[3] : مؤسسة الخليج للتنمية في مصر والحساب الخاص بمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط والصندوق الخاص بمساعدة افريقيا : هذه المؤسسات توقفت عن العمل •

ـ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والبنك الاسلامي للتنمية : هذه المؤسسات تقدم كذلك قروضا بشروط السوق ، بالنسبة للمؤسسات الثلاثة ، فان الارقام المذكورة في الجدول أعلاه خاصة بالمساعدة بشروط ميسرة•

وكأمثلة عن المبادلات التجارية والتعاون بين البلدان العربية وخاصة

(1) et(3) A. SID AHMED OPUS cit P: 378.

(2) بدون حساب مساهمات هذا الصندوق في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومساهماته في صندوق النقد الدولي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، فاذا حسبنا هذه المساهمات فان مساعدات هذا الصندوق ستنتقل من 162 مليون دولار في سنة 1977 الى 210مليون دولار في سنة 1978 •

المصدرة للنفط وبقية بلدان الجنوب ،نذكر ما يلي :

أ) ـ بلغت صادرات الاردن من المواد الغذائية نحو بلدان الخليج والعراق في سنة 1981 ما قيمته 226,7 مليون دولار ، وكانت تساوي 132,8 مليون دولار في سنة 1980 ،أي كادت أن تتضاعف في سنة واحدة .

ب) ـ زادت صادرات تركيا نحو أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الثمانية أشهر الاولى من سنة 1982 بمقدار 60% بالنسبة لسنة 1981 ، وأصبحت تمثل 46% من اجمالي صادرات تركيا بعد ما كانت تمثل 34% في نفس الفترة المذكورة .

ج) ـ صادرات البرازيل نحو البلدان العربية المصدرة للنفط كادت أن تتضاعف بمقدار ثلاث مرات خلال الفترة 1979 ـ 1981 حيث انتقلت من 587,8 مليون دولار الى 1543,8 مليون دولار .

وكأمثلة عن العقود المبرمة بين البرازيل والبلدان العربية خاصة المصدرة للنفط نذكر ما يلي : (1)

تاريخ العقد	مبلغ العقد	الموضوع	البلد المستفيد
ماي 1977	150 مليون دولار	توريد 5,3 مليون طن من خامات الحديد خلال 5 سنوات ابتداء من جوان 1978	العراق
جويلية 1977	800 مليون دولار كل سنة	توريد 160000 برميل من البترول الخام يوميا لمدة 5 سنوات بشكل مقايضة ، وتشتري ايران بالمقابل 30% من قيمة النفط المورد مواد برازيلية (مواد اغذائية ،لحم ،تجهيزات السكك الحديدية ...الخ).	ايران
اكتوبر 1976	1200 مليون دولار	انشاء خط للسكك الحديدية بطول 550كلم من بغداد الى الحدود السورية	العراق
1975	110 مليون دولار	انشاء طرق في موريطانيا بطول 505كلم	موريطانيا
1976	غير محدد	شركة مختلطة لانجاز مشاريع لتحسين وتوسيع المنشآت القاعدية للسكك الحديدية بالجزائر	الجزائر

وكأمثلة عن العقود المبرمة بين الهند وبعض الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط نورد ما يلي :

---

(1) A. SID AHMED OPUS, cit, P:390.

1 ـ في سبتمبر 1977 قررت الهند وايران التعاون من أجل استغلال الاحتياطات الضخمة من البوكسيت الموجودة في احدى مناطق الهند ، على أن يبلغ الانتاج 5 ملايين طن في سنة 1982.

2 ـ في ديسمبر 1977 وقع اتفاق بين أبوظبي وشركة الصناعات الهاتفية الهندية تقوم بموجبه هذه الاخيرة بوضع كابلات الهاتف في أبوظبي ، وبلغت قيمة العقد 50 مليون دولار.

3 ـ في جوان 1977 وقعت الشركة الوطنية الهندية للبناء عقدا بمبلغ 100 مليون دولار مع الحكومة الليبية لبناء مساكن ومركب صحي ، ثم حصلت الشركات الهندية فيما بعد على عقود أخرى في ليبيا تصل قيمتها الى ما يقرب 2 مليار دولار.

4 ـ أنشأ الاردن عدة شركات مختلطة مع الشركات الهندية في ميادين الاسمدة والمنشآت القاعدية ... الخ.

5 ـ قامت وتقوم عدة شركات هندية بانجاز عدد من المشاريع في العراق والكويت والامارات العربية المتحدة والجزائر.

وقدر مجموع العقود التي أبرمتها الشركات الهندية مع الدول أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط في سنة 1980 بـ 10 مليار دولار.

(ثانيا) التعاون العربي في اطار منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

تضم هذه المنظمة 10 دول عربية مصدرة للنفط ، وهدفها تنمية التعاون بين البلدان العربية في الميدان النفطي والاقتصادي . وقد تجسد ذلك لحد الآن في عدد من الشركات المختلطة نذكر منها :

(1) الشركة العربية البحرية لنقل النفط :

أنشئت في سنة 1972 لنقل المحروقات العربية ، ويمثل أسطولها في الوقت الراهن 2% من الحمولة العالمية ، وتمتلك 8 ناقلات نفط بطاقة تفوق 2 مليون طن ، وباخرتين لنقل الغاز.

(2) حوض جاف في البحرين :

بدأ العمل في نهاية 1977 ، وتساهم فيه 7 دول هي العربية

../...

السعودية ، الكويت ، العراق ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، الجزائر ، وفي سنة 1978 اشتغل هذا الحوض 94% من طاقته .

(3) الشركة العربية للاستثمارات البترولية :

تأسست في سنة 1975 برأسمال قدره 2ر1 مليار ريال سعودي بهدف استثمار الأموال العربية في المشاريع النفطية والنشاطات الأخرى المرتبطة بها

(ثالثا) صور أخرى من التعاون جنوب ـ جنوب .

أ) التعاون في اطار جامعة الدول العربية :

ـ ذكرت صحيفة الرياض السعودية بتاريخ 1979/05/06 أن المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية الى مصر منذ 1973 قد بلغت ما قيمته 7 مليار دولار ، دون اعتبار استثمارات القطاع الخاص السعودي في الشركات المصرية ، والمنح الصغيرة المقدمة للوكالات الحكومية المصرية .

ـ في نوفمبر 1976 أنشأ 13 بلد عربي ((السلطة العربية للتنمية والاستثمار الفلاحي)) ، قامت هذه الشركة بوضع برنامج للتطوير الفلاحي والاقتصادي في السودان بمقدار 5ر6 مليار دولار ، ويشمل أكثر من 100 مشروع . وكان هدفه تلبية 2/5 الاحتياجات العربية من الغذاء في سنة 1985 .

ومن أهداف هذا البرنامج رفع الانتاج الحيواني من 41 الى 55 مليون رأس ورفع طاقة صيد الأسماك من 23000 طن الى 200.000 طن في السنة . ويتوقع البرنامج زيادة الانتاج الفلاحي خلال العشرية 1976 ـ 1986 بمقدار 6% سنويا ، كما يتوقع تغطية 42 % من واردات البلدان العربية من الزيت النباتي و 58% من اللحم و20% من السكر و 5ر1% من القمح خلال سنة 1985 .

68% من مبلغ البرنامج موجه للفلاحة و 32% منه للمنشآت القاعدية ، وهذا سيسمح للسودان برفع صادراته بنسبة 300% ، ومضاعفة انتاجه الفلاحي .

المرحلة الثانية من البرنامج تغطي الفترة 1986 ـ 2000 وتهدف الى دفع المشاريع الانتاجية الى العمل بأقصى طاقاتها ،وذلك لبلوغ معدل نمو سنوي يقدر بـ 8% •

وقد احتوى البرنامج بالاضافة الى ما ذكرنا على أرقام كثيرة وطموحة، ولكن الواقع يدل على أن هذا البرنامج بقي حبرا على ورق • وأصدق دليل على ذلك المجاعة التي تضرب جنوب السودان في الوقت الراهن •

(ب) دور الجزائر في التعاون جنوب ـ جنوب :

بالاضافة الى الدور الفعال الذي قامت وتقوم به الجزائر في الحوار بين الشمال والجنوب، فان دورها في الحوار والتعاون جنوب ـ جنوب لا يقلّ أهمية عن ذلك •

حيث انها تدعو وتعمل باستمرار من أجل تدعيم صفوف بلدان الجنوب لتحقيق التنمية بالاعتماد أساسا على الامكانيات الذاتية ، ثم الوقوف في وجه البلدان المتقدمة لتحقيق مطلبها في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا للجميع•

وكأمثلة عن دور الجزائر في التعاون جنوب ـ جنوب نذكر ما يلي :

(1) ـ التعاون بين الجزائر وتونس عن طريق اقامة المشاريع المشتركة لتنمية المناطق الحدودية •

(2) ـ التعاون بين الجزائر والهند ، حيث قدمت شركة هندية[1] مختصة في صناعة الأدوية خدمات تقنية لصنع المضادات الحيوية بالمدية، وتجهيزات صناعية بما قيمته 250 مليون دولار• بالاضافة الى سلسلة أخرى من العقود تورد بموجبها الهند الى الجزائر آلات ومنتجات الكترونية وكهربائية •••الخ •

(1) Idian drugs pharmaceuticals of Bemby

(3)ـ التعاون بين الجزائر والبلدان الافريقية ٠٠

تسعى الجزائر باستمرار الى تدعيم التعاون بينها وبين البلدان الافريقية سواء باقامة المشاريع المشتركة أو بتقديم المساعدة٠ وأصدق مثال على حرص الجزائر على تدعيم التعاون الافريقي هو اقامتها لطريق الوحدة الافريقية ، بالاضافة الى عضويتها في الصندوق الخاص بتدعيم بلدان المواجهة الافريقية ٠٠٠الخ ٠

وكأمثلة عن الشركات المختلطة بين الجزائر والبلدان الافريقية نذكر:

(+) الشركة المختلطة لاستغلال وتحويل وتسويق الخشب بين الجزائر والكونغو ٠ وتعمل هذه الشركة على استغلال منطقة غابية في شمال الكونغو تقدر بـ 800٠000 هكتار ،لتلبية احتياجات الجزائر من الخشب ، والباقي يسوّق محليا ٠

وقد بدأت هذه الشركة في الانتاج سنة 1986 بمقدار6000م^3 ، ووصل الى ميناء سكيكدة 4400م^3 من هذا الانتاج ،ومن المقرر أن يصل انتاج هذه الشركة خلال سنة 1986 الى 33000م^{3}٠ ويقدر أن يصل انتاج هذه الشركة في حدود سنة 1992 الى 100٠000م^{3}٠ وتعاني هذه الشركة من صعوبات في نقل المنتجات نظرا لبعد المنطقة الغابية المستغلة عن ميناء التصدير ٠

(+) وكذلك وقعت الجزائر وموزمبيق في 1982/10/30 اتفاقا لانشاء شركة جزائرية ـ موزمبيقية مختلطة لاستغلال وتحويل وتسويق الخشب ومشتقاته ،ويقدر انتاج هذه الشركة بـ 1500م^{3}سنويا ٠

(+) وكذلك تم انشاء شركة مختلطة لصيد الأسماك بين الجزائر وموريتانيا ، توفر هذه الشركة حوالي 10٪ من استهلاك الجزائر من الأسماك ٠
وكذلك تقدم الجزائر المساعدة لموريتانيا في ميدان تكرير النفط٠

(رابعا) الحوار جنوب ـ جنوب : (التعاون الفكري بين دول الجنوب) ٠

سعيا منها لتقريب وجهات نظرها وتوحيد مواقفها حول أهم

٠٠/٠٠٠

المشاكل التي تواجهها في محاورتها لدول الشمال عقدت دول الجنوب عدّة مؤتمرات في هذا الشأن ،نذكر منها :

(أ) مؤتمر الجزائر للدول المصدّرة للنفط :

بدأت اجتماعات هذا المؤتمر على مستوى الوزراء في 1975/01/24 لدراسة الانعكاسات السياسية والمالية للازمة الاقتصادية العالمية ، والتحضير للمؤتمر على مستوى القمة ، بالاضافة الى تحديد استراتيجية الدول المنتجة للنفط فيما يخص الأسعار والانتاج ، واستخدام الدولارات النفطية ، وتدهور قيمة الدولار الذي أدى الى تقليص مداخلها النفطية الفعلية .

وقد أنهى المؤتمر الوزاري أشغاله باصدار بيان أعرب فيه عن ترحيبه بالحوار بين الدول الصناعية والدول النامية لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمواد الأولية والتنمية .

ثم عقد مؤتمر القمة في الفترة من 04 الى 06 مارس 1975 ، ومما وافق عليه مؤتمر القمة ما يلي :

1 ـ الاشتراك في مؤتمر دولي على نطاق محدود يضم البلدان المتطورة والبلدان النامية لدراسة مشاكل المواد الأولية والطاقة واصلاح نظام النقد الدولي .

2 ـ ادانة الحملات والتهجمات التي تشنها البلدان المتقدمة على منظمة الأقطار المصدّرة للنفط .

3 ـ احداث توازن بين عرض وطلب النفط أي ضمان الاحتياجات الحقيقية للبلدان المتقدمة من النفط .

4 ـ الربط بين أسعار النفط ونسبة التضخم العالمي .

5 ـ ضرورة مساهمة الدول المتقدمة في تنمية دول الجنوب عن طريق تقديم التكنولوجيا وتنفيذ برنامج فعال للغذاء .

6 ـ ضرورة اصلاح نظام النقد الدولي بشكل يحفظ مصالح البلدان

../...

النامية •

7 ـ انشاء جهاز للتنسيق والتشاور بين البلدان المنتجة للنفط•

نلاحظ أن النقطة الأولى من النقاط التي وافق عليها مؤتمر القمة تعكس وجهة نظر العالم الثالث الذي يدعو الى مناقشة مشكل الطاقة ، مقرونا مع مشكل بقية المواد الأولية ، وهذا ردا على البلدان المتقدمة التي تدعو الى مناقشة مشكل الطاقة بشكل منفصل •

فيما يخص النقطة الثالثة وخاصة فيما يتعلق بضمان الاحتياجات الحقيقية من النفط للدول المتقدمة ، يظهر من الواقع أن البلدان المصدرة للنفط قد ضمنت للدول المتقدمة أكثر من احتياجاتها الحقيقية ، حيث أن الدول المتقدمة قامت في السنوات الأخيرة بشراء كميات كبيرة من النفط وخزنتها لديها ، وعندما جاءت الفرصة المناسبة في السنة الماضية وأخذت أسعار النفط في التراجع بدأت الدول المتقدمة تصرح بأن لديها من مخزون النفط ما يكفيها لعدة شهور، وهذا طبعا لتفشل محاولات الدول المصدرة للنفط للحفاظ على أسعاره ، وتزيد الطين بلة •

فيما يخص النقطة الرابعة ، أي الربط بين أسعار النفط والتضخم العالمي ، فالهدف منها هو الحفاظ على القيمة الحقيقية لمداخيل الدول المصدرة للنفط •

(ب) مؤتمر دكار حول المواد الأولية والتنمية :

أنعقد هذا المؤتمر في شهر فيفري 1975 ، وقد قام بتحليل معمق للمشاكل الأساسية التي تواجه المواد الأولية والتنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن • ومما جاء في التصريح الختامي لهذا المؤتمر ما يلي :

••/•••

(1) تعويض النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، بنظام اقتصادي دولي جديد مبني على أساس الانصاف والعدالة بين جميع الشعوب.

(2) ثم أشار التصريح الى المشاكل التي تواجه المواد الأولية مثل عدم استقرار الأسعار وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على انتاج وتوزيع العديد من هذه المواد ،منافسة المواد الاصطناعية للمواد الأولية الطبيعية وتدهور معدّلات التبادل ...الخ .

(3) التضخم الذي تعاني منه الدول المتقدمة انتقل الى الدول النامية عن طريق وارداتها من هذه الدول ،الشيء الذي زاد من خطورة عجز موازين مدفوعاتها .

(4) وأشار التصريح الى خطورة الاستمرار في الاستهلاك المفرط وتبذير المواد الأولية من قبل الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات، وطالب الدول المتقدمة بضرورة بذل مجهودات لتخفيف الازمة الغذائية على البلدان النامية ، بالاضافة إلى تقديم مساعدات تقنية ومالية كافية .

(5) ونظرا لعدم توفر الارادة السياسية لدى الدول المتقدمة ومماطلتها في الاستجابة لمطالب البلدان النامية ،طالب التصريح هذه الأخيرة بالقيام بعمل مشترك لتدعيم وضعها في المفاوضات مع الدول المتقدمة ، كما يجب عليها اتخاذ اجراءات عملية لتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها ، والاتفاق على استراتيجية مشتركة ومخطط سير واضح في ميدان المواد الأولية والمنتجات الأساسية الأخرى ، وهذا استنادا الى مبدأ الاعتماد على النفس، أولا وقبل كلّ شيء في تحقيق التنمية ، وبالتالي المساهمة في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(6) طالب التصريح من الدول النامية العمل على رفع نسبة مشاركتها في الصناعة العالمية ، وأول شيء تقوم به هو تحويل موادها الأولية محليا بدل تصديرها في شكلها الخام .

وبالاضافة الى التصريح العام أصدر المؤتمر برنامج عمل ومجموعة

من المطالب • من خلال النقاط السابقة الذكر ،يظهر أن المؤتمر لم يأت بجديد ، بل أكد على المطالب والأفكار التي كانت بلدان الجنوب قد طرحتها في مناسبات سابقة •

فبعد المطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا للجميع ،بين انعكاسات مساوئ النظام الحالي على البلدان النامية مثل عدم استقرار أسعار المواد الأولية وتدهور معدلات تبادلها مع منتجات الدول المتقدمة • وذلك لكون التحكم في أسعار المواد الأولية خارج عن ارادة البلدان النامية •وكذلك معاناة البلدان النامية من التضخم العالمي ،والتبذير في استهلاك المواد الأولية من قبل الدول المتقدمة •••الخ •

ثم أكد مؤتمر دكار على أهمية التعاون جنوب ـ جنوب لتحقيق تنمية حقيقية ،وتمكين دول الجنوب من المساهمة بصفة فعالة في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

(جـ) مؤتمر لغوس :

انعقد هذا المؤتمر في مدينة لاغوس عاصمة نجيريا سنة 1980 •

الطرح الأساسي المقترح من طرف هذا المؤتمر هو أن التنمية الافريقية لايمكن أن تكون ناتج ثانوي أوتوماتيكي لعمل الاقتصاد الدولي •

وأهم الأفكار التي يرتكز عليها هذا الطرح هي :

(1) التنمية يجب أن تكون ذاتية ،أي الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى لتحقيق عملية التنمية :

صرح رؤساء الدول المشاركة في هذا المؤتمر بما يلي :((1) ان افريقيا التي وجدت نفسها غير قادرة على تحقيق أدنى معدل

---

(1) A. BENACHENHOU, developpement et cooperation international ,P: 141

نمـو ذو دلالـة أو مستـوى كافـي مـن التحسـن العام خـلال الـ 20 سنة الاخيـرة ، فـي مواجهـة هـذه الوضعيـة فانهـا مصممـة على اتخـاذ اجـراءات بهـدف اعـادة هيكلـة أسـس اقتصـاد قارتنـا كما قررنـا تطبيق مفهـوم جهـوي مرتكـز أساسـا علـى مفهـوم الاكتفـاء الذاتـي الجماعي)) .

وهـذا يعـني أن علـى دول القـارة الافريقيـة أن تعتمـد علـى امكانياتها الذاتيـة والتعـاون فيمـا بينهـا لتحقيـق تنميـة القـارة ، وهـذا طبعـا ينطبـق علـى كـل دول الجنـوب لانهـا تعيـش نفـس الظـروف تقريبـا .

(2) ضـرورة مراقبـة الشركـات الأجنبيـة العاملـة فـي افريقيـا :

نظـرا لظـروف افريقيـا ودول الجنـوب بصفـة عامـة فانهـا قـد لا تستطيع التخلـص مـن الشركـات الاجنبيـة بسهولـة وبسرعـة ، ولكـن هـذا لا يعـني تركها تصـول وتجـول كمـا تشـاء ، فـان مؤتمـر لاغـوس يؤكـد علـى ضرورة مراقبـة هـذه الشركـات سـواء فـي الميـدان التكنولوجـي أو المالـي والمواد الأوليـة .

(3) الاستقـلال الغذائـي :

تستهلـك افريقيـا 8% مـن الانتـاج الغذائـي العالمـي ولا تنتـج سوى 4% منه أي أنهـا تابعـة للخـارج فـي ميـدان التغذيـة بنسبـة 50% ، وهذا قـد يجعلهـا عرضـة الـى ضغـوط سياسيـة واقتصاديـة من قبل الـدول المصـدرة للمـواد الغذائيـة والـتي أصبحـت تستعملهـا كسـلاح سياسـي كما بينا ذلـك فـي الفصـل الأول مـن هـذا البحـث .

هـذا مـا جعـل مؤتمـر لغـوس يؤكـد علـى ضـرورة العمـل للحصول علـى الاستقـلال الغذائـي ، خاصـة وأن افريقيـا تتوفـر علـى امكانيـات فلاحيـة ليسـت مستغلـة كما ينبغـي .

(4) تطويـر الطاقـة :

يؤكـد المؤتمـر علـى ضـرورة أن تطـور افريقيـا مصـادر أخـرى للطاقـة غـير النفـط مثـل الطاقـات المتجـددة ، وأيضـا الطاقات التقليديـة مثل الفحم ... الخ .

../...

فيما يخص الطاقات المتجددة يجب أن نؤكد أنه يجب على افريقيا تطوير امكانياتها في استعمال الطاقة الشمسية ،نظرا لخصائصها المناخية ، وخاصة الدول الافريقية المستوردة للنفط .

(5)كما أكد مؤتمر لغوس على ضرورة تحقيق تصنيع موجه أساسا للاسواق الداخلية أي تصنيع يهدف الى اشباع الحاجات الاساسية للشعوب الافريقية وكذلك يكون في خدمة الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ، أي العمل على تحقيق نوع من التكامل الصناعي على المستوى الوطني والقاري .

(6) رفع الطاقات العلمية والتكنولوجية لافريقيا :

ركز المؤتمر كثيرا على هذه النقطة لما لها من أهمية في عملية تطوير القارة ، فأكد على ضرورة تطوير الطاقات العلمية والتكنولوجية على المستوى الوطني والجهوي . والواقع يؤكد ذلك فكثير من البلدان النامية رغم امتلاكها للموارد المالية والمواد الاولية ، وفتحت أبوابها أمام الشركات الأجنبية والمتعاونين الاجانب فانها لم تستطع تحقيق تنمية حقيقية . فبمجرد رحيل الاجانب تتعطل المصانع والآلات ،فتضطر هذه الدول للاستنجاد بالاجانب لاصلاح ما تعطل وهكذا دواليك .

فما هو السبب ياترى ؟ ان السبب في كل ذلك هو حسب رأينا أن هذه الدول لم تعمل على اكتساب التكنولوجيا بل اقتصرت على استيراد نتائج التكنولوجيا ، فوقع انفصام بين هذه النتائج ومستعمليها من أبناء العالم الثالث ، واكتساب التكنولوجيا لن يتم الا بتطوير البحث العلمي والتقني في البلدان النامية .

(د) <u>مؤتمر التعاون جنوب ـ جنوب في بيونغ يونغ</u> :

عقد هذا المؤتمر في بيونغ يونغ عاصمة كوريا الديمقراطية الشعبية

في الفترة من 9 الى 13 جوان 1987 على مستوى وزراء الخارجية للبلدان غير المنحازة لدراسة مشاكل التعاون جنوب ـ جنوب • وقد أشار الرئيس الكوبي في خطابه الافتتاحي الى أن تنمية التعاون جنوب ـ جنوب تعد في الوقت الحاضر مشكلا صعبا ومستعجلا يواجه البلدان غير المنحازة وبقية البلدان النامية • وتوجت أشغال هذا المؤتمر بالمصادقة على بيان ختامي وبرنامج عمل •

وقد دعى البيان الختامي الى وضع استراتيجية لتطوير وتعزيز التعاون جنوب ـ جنوب ،الذي يجب أن يكون من الانشغالات الهامة لبلدان عدم الانحياز ،وأن يدرج في المخططات والبرامج التنموية الوطنية ،كما أكد هذا البيان على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة في تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب •

أما برنامج العمل فقد نص على ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات سواء على المستوى الوطني أو الثنائي أو الجهوي أو الدولي، كما أكد على ضرورة تطبيق نظام الافضليات المعمم، ووضع نظام أمني للتغذية •

(خامسا) المبادلات التجارية جنوب ـ جنوب :

بعدما كانت المبادلات التجارية لبلدان الجنوب تتم في غالبيتها العظمى مع بلدان الشمال المصنعة ،أخذت في السنوات الاخيرة المبادلات جنوب ـ جنوب في التطور • وخاصة بعد أن حققت بعض الدول النامية نسبة لا بأس بها من التصنيع •

ففي الفترة 1973 الى 1980 تضاعفت المبادلات جنوب ـ جنوب ب 5،5 مرات ، بينما تضاعفت المبادلات بين الدول المصنعة ذات اقتصاد السوق ب 2،8 مرة •

والجدول رقم ـ28ـ يعطينا فكرة عن المبادلات جنوب ـ جنوب •

(1)

المصدر	مجموع البلدان النامية	
الاتجاه	1973	1980
البلدان المصدرة للبترول	5ر1	9ر10
بقية البلدان النامية	5ر35	9ر26
مجموع البلدان النامية	6ر85	8ر37
كل العالم	1ر24	101
حصة البلدان النامية (٪)	4ر28	4ر37

جدول رقم ـ28 ـ يبين تجارة السلع المصنعة بين البلدان النامية بملايين الدولارات •

نلاحظ من خلال الجدول رقم ـ 28 ـ أنه في سنة 1973 كانت 4ر28٪ من صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة تذهب الى بلدان نامية أخرى وأصبحت هذه النسبة 4ر37٪ في سنة 1980، أما من حيث القيمة المطلقة فقد تضاعفت عدة مرّات ،فبعدما كانت في سنة 1973 تمثل 6ر85 مليار دولار ،أصبحت في سنة 1980 تمثل 8ر37 مليار دولار • وكذلك نلاحظ أن البلدان النفطية تستحوذ تقريبا على ½ هذه الصادرات نظرا لامكانياتها المالية•

أما الجدول رقم ـ29ـ فيعطينا فكرة عن المبادلات جنوب ـ جنوب بصفة عامة • (2)

	1970	1976	1980
مبادلات جهوية	٪1ر75	٪6ر68	٪8ر67
ـ آسيا	41	3ر34	6ر36
ـ امريكا اللاتينية	9ر22	22	19
ـ الشرق الاوسط	7ر4	10	9
ـ افريقيا	5ر6	3ر2	2ر3
مبادلات بين الجهات	٪9ر24	٪4ر31	٪2ر32
ـ آسيا ـ الشرق الاوسط	8ر5	15	7ر13
ـ آسيا ـ افريقيا	2ر10	7ر7	6
ـ آسيا ـ امريكا اللاتينية	3ر3	2ر3	8ر4
ـ آخرون	6ر5	5ر5	7ر7
المجموع	100	100	100
المجموع (مليار دولار)	3	14	30

جدول رقم ـ 29 ـ يبين المبادلات جنوب ـ جنوب •

(1) monde en developpement n°37/38-1982 , P:342

(2) // // // P:343

يمكننا أن نبدي الملاحظات التالية حول الجدول رقم – 29 – :

(1) نسبة المبادلات الجهوية أكبر بكثير من نسبة المبادلات بين الجهات مثلا في سنة 1980 كانت المبادلات الجهوية تمثل 67,8٪ وتمثل المبادلات بين الجهات 32,2٪ . وهذا يعود حسب رأينا الى :

أ – قرب البلدان المنتمية الى جهة واحدة من بعضها البعض مما يسهل عملية نقل المنتجات من بلد الى آخر .

ب – عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية ...الخ .

(2) المبادلات بين الجهات تزداد بمرور الزمن ، بينما المبادلات الجهوية تتناقص وهذا حسب رأينا يعود الى كون أن البلد المصدر يقوم في البداية باشباع الأسواق القريبة منه في نفس الجهة ، ثم يبدأ في التصدير الى أسواق أبعد في جهات أخرى .

(3) تستحوذ آسيا وامريكا اللاتينية على أكبر النسب في المبادلات الجهوية وذلك لكون أكثر الدول النامية تصنيعا تنتمي اليهما مثل كوريا الجنوبية والمكسيك .

(4) فيما يخص المبادلات بين الجهات نجد أكبر نسبة من هذه المبادلات تتم بين آسيا والشرق الأوسط ، وهذا حسب رأينا يعود الى وجود الدول البترولية في الشرق الأوسط والتي لها امكانيات مالية كبيرة تسمح لها بالاستيراد من دول آسيا وخاصة السلع المصنعة .

(5) من حيث القيمة المطلقة ، فان المبادلات جنوب – جنوب قد تضاعفت بـ 10 مرّات خلال 10 سنوات من 1970 الى 1980 .

وهكذا نلاحظ أن المبادلات جنوب – جنوب تنمو بوتائر معقولة ولكنها مازالت دون المستوى المطلوب ، وهذا طبعا يعود الى أسباب متعددة ، ذكرنا أغلبها عند كلامنا عن خصائص وشروط التعاون جنوب – جنوب .

الخاتمة :

ما مدى مساهمة الحوار بين الشمال والجنوب في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؟

للاجابة على هذا السؤال الذي يشكل جوهر بحثنا هذا لابد من الرجوع الى أهم المؤتمرات التي جمعت بين دول الشمال ودول الجنوب ، ومحاولة تقييم أعمالها ونتائجها .

فيما يخص مؤتمرات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتي قدمنا ملخصا لها في الفصل الثاني ، فانه بغض النظر عن النقاط والامور التي لم تتوصل بشأنها الى اتفاق ،فان هناك كثير من المسائل التي اتفقت عليها وأصدرت فيها توصيات مهمة لو احترمت وطبقت ، خاصة من طرف الدول المتقدمة لساهمت بشكل كبير في تحقيق مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد مثلا : ترقية التجارة الخارجية للبلدان النامية وتحسين معدلات التبادل ، نقل الموارد المالية ، نقل التكنولوجيا ، نظام الافضليات المعمم ، البرنامج المتكامل لبعض المواد الاولية ، الصندوق المشترك ...الخ .

أما الدورتين السادسة الاستثنائية والتاسعة والعشرين العادية للجمعية العامة للامم المتحدة ،فانهما أصدرتا ثلاثة وثائق تشكل الركائز التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد وهي الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وبغض النظر عن النقائص التي قد تكون موجودة في هذه الوثائق الثلاثة، والتي قد أشرنا الى بعضها في الفصل الثاني من هذا البحث، فان من يقرأ الوثائق الثلاثة يتكون لديه تصور واضح عن الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

../...

ومما يزيد من أهمية هذه الوثائق الثلاثة أنها لم تصدر من هيئة مختصة من هيئات الامم المتحدة ، بل عن الجمعية العامة للامم المتحدة التي تمثل فيها كل الدول ، ويتم التصويت فيها بصفة ديمقراطية . أي أن ما جاء في هذه الوثائق يمثل رأي الأغلبية من الدول . وهذا من المفروض أن يجعل كل الدول تلتزم بما جاء فيها ، ولكن مع الأسف أن الواقع يبين عكس ذلك ، فبعد مرور أكثر من 10 سنوات على اقرار هذه الوثائق الثلاثة ، فان دار لقمان مازالت على حالها .

أما اذا جئنا الى أول مؤتمر حمل اسم الحوار بين الشمال والجنوب ، وهو مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي ، فان كثير من المفكرين يعتبرونه فاشلا ولم يأت بجديد . وفي هذا الشأن يقول الدكتور عبدالقادر سيد أحمد : ((^(1)^من ناحية النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبالمقارنة مع مشكلات وطموحات وحاجات العالم الثالث ، لم تكن نتائج المؤتمر ذات شأن تقريبا)) ويقول أيضا : ((^(2)^يظهر التحليل الدقيق لبعض النتائج المحرزة أن هذه الأخيرة لم تكن غالبا سوى تأكيد لنتائج مكتسبة سابقا في مراجع دولية أخرى .)) .

ويقول الدكتور عبد المنعم زنابلي في هذا الشأن : ((^(3)^وهكذا انتهى مؤتمر باريس والفشل يخيم عليه .)) .

بناء على هذين الرأيين فان مؤتمر باريس كان فاشلا بصفة عامة ، ولكن ليس فشلا مطلقا .

أما الاستاذ دانيال كولار فيقول في تقييمه لمؤتمر باريس ما يلي : ((^(4)^اذا كان من السابق لأوانه محاولة كتابة تاريخ مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، فانه يلزم في هذه الحالة تسجيل الأثر

---

(1) و(2) عبدالقادر سيد احمد ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد والحوار بين الشمال والجنوب ، ص 67 .

(3) عبدالمنعم زنابلي ، مرجع سابق ، ص 145 .

(4) NOTES ET ETUDES DOCUMENTAIRES N°4412-4414, du 23/09/77 P:69. (la documentation francaise).

4 ـ دعم ثقة البلدان النامية بنفسها وامكانياتها الاقتصادية والسياسية •
5 ـ حط من تعنت واستعلاء البلدان المتقدمة على البلدان النامية •
6 ـ سدّ الطريق أمام المواجهة بكل أنواعها بين الدول المتقدمة والدول النامية •

إن النتائج التي أتينا على ذكرها وخاصة التصور النظري والفكري لكيفية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد اذا لم تحترم وتطبق من قبل كل الدول ، ستجعل كل المجهودات التي بذلت في اطار الحوار بين الشمال والجنوب تذهب سدى ، وقد ينجر من ذلك تطورات لا تحمد عقباها • ولهذا فاننا نقترح ما يلي :

1 ـ على المجموعة الدولية أن تبذل كل ما في وسعها لتطبيق ما توصلت اليه مؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب لحدّ الآن •

2 ـ أن يستمر الحوار بين الشمال والجنوب في شكل مفاوضات شاملة في اطار الأمم المتحدة وذلك لأنّ :

(أ) المشاكل الاقتصادية الدولية مترابطة ولهذا يجب أن تكون مواجهتها شاملة •
(ب) لا يوجد طريق آخر لحلّ هذه المشاكل غير طريق الحوار •

3 ـ تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب أكثر فأكثر لتقوية صفّ البلدان النامية • وذلك لأنّ البلدان المتقدمة لا تقبل التنازل بسهولة عن أمور حققتها منذ قرن أو قرنين وأصبحت تعتبرها مكاسب لا ينازعها عليها أحد ، الا اذا وجدت نفسها مرغمة على ذلك *. ولا توجد سلطة دولية يمكنها أن ترغم هذه الدول على تطبيق ما توصلت اليه مختلف مؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب• ولهذا يبقى الحلّ بيد الدول النامية بأن تدعم صفوفها وتعاونها حتى تتفاوض مع الدول المتقدمة من موقع قوّة ، وتستطيع أن تفرض عليها الالتزام بما يتم التوصل اليه من اتفاقيات •

4 ـ على البلدان النامية أن تعمل بدون كلل لتجريد البلدان المتقدمة من وسائل الضغط التي تستعملها ضدها مثل المواد الغذائية ،

والتكنولوجيا ، وذلك بتطوير البحث العلمي والتقني لديها لتطوير الصناعة والزراعة .

5 - تطوير التعاون بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في كل الميادين .

6 - اشتراك البلدان الاشتراكية في كل اجتماعات الحوار بين الشمال والجنوب ، فرغم أنها كما تقول غير مسؤولة عن وضع التخلف السائد في العالم الثالث ، فان هذا لا ينزع عنها مسؤولية المساهمة في عملية التفكير حول كيفية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذلك للأسباب التالية :.

أ - أنها طرف لا يستهان به في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ب - لتدعيم مطالب البلدان النامية .

جـ - يمكنها أن تستفيد من النظام الجديد المنشود أكثر من النظام الحالي .

7 - وأخيرا يجب أن نقول بأنه على البلدان النامية أن لا تيأس من تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي سيكون أكثر عدلا وانصافا من النظام الحالي ، وأن تستمر في الحوار والمطالبة بحقوقها ، وذلك لأن ما أنجز خلال قرون لا يمكن تغييره بسهولة خلال عدة سنوات . أي أن مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد مشروع طموح ويتطلب نفسا طويلا .

ولتحقيقه يجب على البلدان النامية أن تعمل على 3 جبهات في آن واحد :

أ - الجبهة الوطنية : أي العمل على تحقيق تنمية وطنية حقيقية .

ب - الجبهة الجهوية : أي التنسيق والتعاون مع بقية دول الجنوب .

جـ - الجبهة الدولية : أي المطالبة بحقوقها على المستوى الدولي .

وكخلاصة عامة يمكننا أن نقول بأنه قد اعترض الحوار بين

..٪...

الشمال والجنوب خلال مختلف مراحله عقبتين رئيسيتين وهما :

1 ـ انعدام الارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة •
2 ـ ضعف وتمزّق صفوف البلدان النامية •

بالنسبة للعقبة الأولى أي انعدام الارادة السياسية لدى الدول المتقدمة ، فانه يمكن القضاء عليها بالقضاء على العقبة الثانية ، أي ضعف وتمزق صفوف البلدان النامية ، وذلك بتدعيم هذه الصفوف وتوحيدها حتى تتمكن البلدان النامية كما أشرنا سابقا أن تتفاوض من موقع قوة وتفرض ارادتها على الدول المتقدمة •

وعليه فاننا نرى أن مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب مرهون بمدى تطور الحوار والتعاون جنوب ـ جنوب •

-

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية .

أ) الكتب :

- د . عبدالمنعم زنابيلي ، الحوار بين الشمال والجنوب ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، سوريا ، دمشق 1981 .
- د . عبد القادر سيد احمد ، المفاوضات بين الشمال والجنوب : الرهانات ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1983 ، ترجمة عبد الحميد حاجيات وابراهيم نابتي .
- د . عبد القادر سيد احمد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وحوار الشمال والجنوب معهد الانماء العربي ، بيروت – 1978 .
- نادي روما ، من التحدي الى الحوار ، الجزء 1 و 2 ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة والارشاد القومي – سوريا ، دمشق 1980 .
- محمد بجاوي ، من اجل نظام اقتصادي دولي جديد ، اليونسكو 1978 ، ترجمة جمال مرسي ، ابن عمار الصغير ، عبدالكريم بن حبيب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 .
- اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .
- محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر 1981 .
- د . جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت – الطبعة الاولى – 1980 .
- د . خيرات البيضاوي ، التضخم وآثاره في العالم الثالث ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، الطبعة الاولى ، بيروت 1976 .
- د . زكي رمزي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978 .
- د . عبدالقادر سيد احمد ، حوار الشمال والجنوب ؛ أسسه ونتائجه ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت 1977 .

ب) الوثائق :

- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكنوسيد) ، مقررات مختلف الدورات .
- البنك الدولي للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم سنة 1983 .
- خطب الرئيس المرحوم هواري بومدين في الفترة من 1973/07/02 الى 74/12/03 — الجزء الخامس ، الفصل 2 ، وزارة الاعلام والثقافة ، مديرية المطالعة العامة والوثائق .
- خطب الرئيس الشاذلي بن جديد في الفترات من 01/25 / الى 81/12/31 الجزء الثالث .
  " " " من 01/01 / الى 82/12/31 الجزء الرابع .
  " " " من 01/01 / الى 83/12/31 الجزء الخامس .
  وزارة الاعلام ، مديرية التوثيق والنشر .

ج) الدوريات :

- مجلة العربي ، العدد 343 ، جوان 1987 .
- جريدة الشعب ليوم 1987/06/14 .

==========
========
====

ثانيا : مراجع باللغة الفرنسية

I) OUVRAGES

-JACQUES NUSBAUMER , Lenjeu du dialogue Nord-Sud, partages des richesses ou guerre economique ? ed: economica 1981

-GILBERT BLARDONE , chomage , deficit exterieur, INFLATION, comment en sortir? Les editions du CERF 1981

-Le systeme generalise de preferences, examen de la 1ère decenie rapport du secretaire general, OCDE, Paris 1983

-ALFREDO ERIC CALCAGNO et JEAN MICHEL JAKOBOWICZ , LE Monologue Nord-Sud: du mythe de l'aide a la realite du sous developpement, ed: le SYCOMORE 1981

-MOHAMED BEDJAOUI , Pour un nouvel ordre economique international UNESCO 1978

-ABDELATIF BENACHENHOU , Le tiers-monde enjeu, Imprimerie commercial, Alger 1981

-ABDELATIF BENACHENHOU, Developpement et cooperation internationale, OPU, Alger 1982

-AREZKI IGHMAT, Les grands dossiers du nouvel ordre economique international , OPU, Alger 1986

——— ZALAMI HAQUANI, Le nouvel ordre commercial international, ed: Economica 1984

- GILLES CHOURAQUI, la mer confisquée' un nouvel ordre océanique favorable aux riches, ed: du seuil 1979.

- NORD- SUD DU DEFI AU DIALOGUE, troixième rapport du club de rome (d ain), 1976.

sous la coordination de jean timbergern, traduit de l'anglais par nadia jazairy, sned/dunod 1978.

- NORD-SUD: un programme de survie, rapport de la commission inter-dépendante sur les problèmes de developpement international, sous la presidence de willy Brandt.

ed: gallimard 1980 pour la traduction francaise.

-J.Y. CARFANTAN/E.CONDAMINS, qui a peur du tierd-monde? rapport nord-sud: les faits. ed: DU SEUIL 1980.

- CREA, sous la direction de A.BENACHENHOU, problèmes économiques du tierd-monde, imprimerie commercial, alger 1976.

-WILLIAM LOEHR, JOHN P.POWELSON, LES pieges du nouvel ordre économique international, traduit de l'americain par BRUNO BARON-RENAULT. ECONOMICA 1984.

- JEAN TOUSCOZ ET AUTRES, l'evolution de la cooperation nord-sud: l'exemple de la coopération entre pays phrancophones, économica 1976.

- GEORGES MERLOZ, LA CNUCED, droit international et developpement, faculté de droit-paris 4, établissement Brylant-bruxelles 1980.

- W. ARTHUR LEWIS, L'ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL, fondement et évolution, ed: ECONOMICA 1980.

-CHRISTIAN GOUX; sortir de la crise, flammarion 1978.

- GABRIEL MIGNOT, AVEC la collaboration de tierre jaquet et jacques leux, les pays les plus pauvres: quellecooperation pour quel developpement,? IFRI 1981.

-GEORGES DE MENIL, enjeux internationaux:
les sommets économiques, les politiques nationales a l'heure del'indépendance. ECONOMICA 1983 (IFRI).

-ANGRÉ GREJEBINE-TONNY GREJEBINE, la reforme du système monetaire international,
ed: presse universitaire de france 1973.

-PAULE BOU VIER, l'europe et la cooperation au developpement, un bilan: laconvention de lomé; ed: de l'universite de bruxelles 1980.

- JEAN D'HERBES ET JEAN TOUSCOZ, LES CONTRATS INTERNATIONAUX DE COOPERATION INDUSTRIELLE et le nouvel ordre économique international
press universitaire de France 1980.

-VICTOR PRIVOT, pour comprendrela crise economique du monde actuel.
ed: du centurion 1978.

II) DOCUMENTS

- TIERD-MONDE ET EMERGENCE D'UN NOUVEL ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL, textes et documents presenté par Abderrahmane Remili. OPU, ALGER.

- UN NOUVEL ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL, recoruil de textes et documents presente par BRIGITTE STERN, volume 1 ed: ECONOMICA 1983.

- DOCUMENT N°118, TRAVEAUX DU 1er CONGRE DES ECONOMISTES DU TIERD-MONDE, alger 1976.

III) PERIODIQUES

- NOTE ET ETUDE DOCUMENTAIRES N°4412-4414, du 13/09/77 (la documentations francaise)

- revue :MONDE EN DEVELOPPEMENT N°19-1977
- // // // // N°37/38 -1982

- Revue du tierd-monde N° 96- 1983.
- Revue:: ECONOMIE ET HUMANISME N°256 -1980.
- Revue: MONDE ET CULTURE N°1 -1978.
- Revue: D'ECONOMIE INDUSTRIELLE N° 14-1980.
- Revue: REVOLUTION AFRICAINE N°1220 du 17/07/87.
- EL MOUDJAHID (quotedien national) du: 21/01/86 et du 22/12/86, et du 10 -11/07/87 et du 12/07/87 et du 04/08/87.
- LE MONDE DU 07/07/87 ETDU 31/07/87.
- ALGERIE ACTUALITE, HEBDOMADAIRE, N°1139 du 13 au 19/08/87.

خامسا : المبادلات التجارية جنوب – جنوب :

الخاتمـــــة :

النفسي لهذا المؤتمر، فهو أهم من النتائج المحصل عليها والتي لا يمكن انكارها.))

وفعلا كان لهذا المؤتمر أثر نفسي لا يستهان به بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة على السواء.

فبالنسبة للبلدان النامية تأكدت من خلال هذا المؤتمر بأن لها وزن اقتصادي عالمي، وأنه بتضامنها السياسي والاقتصادي يمكنها أن تتفاوض مع الدول المتقدمة وتدافع عن حقوقها، ولو أن منظمة الأقطار المصدرة للنفط كانت قد أثبتت هذا الرأي من قبل في سنتي 73 و 74.

أما بالنسبة للدول المتقدمة، فان هذا المؤتمر قد خلصها نوعا ما من عقدة التكبر والتجبر والاستعلاء على البلدان النامية. فجلوسها على مائدة المفاوضات مع البلدان النامية دليل على ادراكها لفشل الطرق السابقة التي كانت تستعطها في تعاونها مع البلدان النامية. وهكذا كما قال الاستاذ كولار دانيال لا يمكن اهمال نتائج هذا المؤتمر.

اذن يمكننا أن نلخص نتائج أو مساهمات الحوار بين الشمال والجنوب في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد في النقاط التالية :

1 ـ وضع تصور نظري وفكري متكامل لكيفية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

2 ـ خلق نوع من التقارب بين الدول الغنية والدول الفقيرة وجعلها تدرك أن هناك اعتماد متبادل بين اقتصادياتها.

3 ـ حفز الدول النامية على تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب حيث أدركت هذه الأخيرة من خلال تفاوضها مع دول الشمال أنه لا يمكنها فرض رأيها وهي مجزأة، وان هناك مسائل كثيرة يمكنها أن تحلها بالتعاون فيما بينها.

../...